الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

مشروع بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بعنوان :

"الاستثمار الحكومي في رأس المال البشري و أثره على مستوى إنتاجية العمل في سورية"

إعداد الطالبة:

لينا عبد الكريم الحجو

إشراف الدكتور:

هيثم أحمد عيسى

2009/2010

شكر خاص و تقدير

في ختام بحثي هذا, و بعد حمد الله و شكره على توفيقه في إنجاز هذا البحث, لا يسعني إلا أن أقدم بطاقة شكر و امتنان لأستاذي الفاضل الدكتور هيثم عيسى على تكرم سيادته بالموافقة على الإشراف على هذا البحث, و على الجهد و الوقت و المساعدة التي قدمها بكل شفافية, و متابعته بكل اهتمام و رعاية كي يرى هذا البحث النور.....

إلى قدوتي ومثلي الأعلى الدكتور هيثم عيسى.....

أهدي أسمى معاني العرفان و التقدير.....

كما تتقدم الباحثة بالشكر و التقدير إلى الأساتذة الدكاترة أعضاء لجنة الحكم :

الأستاذ الدكتور مطانيوس حبيب و الدكتور حسن حجازي

على تكبدهم عناء تقويم و تصويب و مناقشة هذا البحث.

و ختاما أشكر كل أساتذتي الأفاضل في كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – و كل من ساهم و ساعد في إنجاز هذه الأطروحة.

الإهداء

بكل الحب و إن لم يكن قيما كغيره أو معروفا .....

إلى من علمني كيف يكون الكفاح .....

إلى من أرى في عينيه قيمة نفسي وكل معاني الطيبة و الكرم .....

و أرى في ابتسامته إشراقة الحياة .....

إلى صاحب القلب الطاهر ..... أغلى ما أملك ..... أبي الحبيب

إلى من تعجز الكلمات عن تقديرها .....

إلى الرمز الذي استمديت منه كل قيمي .....

إلى من سعت بكثير من الصبر و الكفاح لتزرع فينا حب العلم و الاجتهاد .....

إلى وصية ربي ..... قرة عيني .... وكل معاني الطهارة و النقاء ..... أمي الغالية

إلى من قاسموني الحياة بكل آلامها ..... وكانوا لي سندا و عونا و أزرا .....

إلى من يسكنون عيني و جسدي و كل قطرة دم لي ..... أخوتي ..... علاء, عماد, عبير

إلى من قضيت معهم أجمل الأيام و عشت بينهم أسعد اللحظات ..... أصدقائي

إلى من أتمنى أن يمنحني القدر فرصة رد جزء من جميلهما .....

إلى من ينبض قلبهما حبا و حنانا و عطاء ..... العمة عهد و العم نظام

إلى جميع أقاربي و كل من قدم لي العون في إنجاز هذا البحث .....

و إلى كل طلاب العلم و المعرفة في أمتي الحبيبة ..... أهدي هذه الأطروحة.

قائمة المحتويات

	الموضوع	رقم الصفحة
	الآية الكريمة	I
	قرار لجنة الحكم	II
	كلمة شكر	III
	الإهداء	IV
	قائمة المحتويات	VI - X
	فهرس الجداول	IX
	فهرس الأشكال	X
	مخطط البحث	أ- ب- ت - ث
	الإطار العام للبحث	ج
أ.	المقدمة	ح
ب.	مشكلة البحث	خ
ج.	أهمية البحث	خ
د.	أهداف البحث	خ
ه.	أسئلة البحث	د
و.	منهجية البحث	د
ل.	الدراسات السابقة	د – ذ
الفصل الأول	**تدخل الدولة في الاقتصاد و رأس المال البشري و النمو الاقتصادي**	١ - ٢٥
	مقدمة	٢
١. ١.	**دور الحكومة في الاقتصاد**	٢
١. ١. ١.	دور الدولة الاقتصادي في العصر الإقطاعي	٢
١. ١. ٢.	دور الدولة الاقتصادي في عهد الطبيعيين	٣

١. ١. ٣.	دور الدولة الاقتصادي في الفكر التقليدي	٣
١. ١. ٤ .	الدولة التدخلية	٤
أولاً:	الفكر المركنتيلي	٤
ثانياً:	الفكر الماركسي	٥
ثالثاً:	الفكر الكنزي	٥
١. ١. ٥.	دور الدولة الاقتصادي في عهد الليبرالية الجديدة	٦
١. ١. ٦ .	دور الدولة في الاقتصاد السوري	٧
١ . ٢ .	**العلاقة بين رأس المال البشري (التعليم – الصحة) و النمو الاقتصادي و التنمية**	١٠
١. ٢ . ١.	أثر التعليم على النمو الاقتصادي و التنمية	١٠
١. ٢ .٢ .	أثر الصحة على النمو الاقتصادي و التنمية	١٤
١. ٢ . ٣ .	طرائق تأثير الصحة في النمو الاقتصادي	١٥
١ . ٣.	**الاتجاهات الحالية للاستثمار الحكومي في رأس المال البشري (التعليم – الصحة)**	١٩
١ .٣ . ١ .	الاتجاهات الحالية للاستثمار الحكومي في التعليم	١٩
١. ٣ . ٢.	الاتجاهات الحالية للاستثمار الحكومي في الصحة	٢٢
	خاتمة	٢٥
الفصل الثاني	**الاستثمار الحكومي في رأس المال البشري**	٢٦ -٤٩
	مقدمة	٢٧
٢ . ١ .	**الاستثمار الحكومي في التعليم**	٢٨
٢. ١ . ١.	الإنفاق الحكومي على التعليم في سوريا	٢٨
٢. ١ . ٢.	حصة الطالب من موازنة التعليم في المراحل المختلفة	٣١
٢. ٢.	**الاستثمار الحكومي في الصحة**	٣٦
٢. ٢. ١.	الإنفاق الحكومي على الصحة في سوريا	٣٧
٢ . ٢. ٣.	الصحة و السلامة المهنية	٣٩
٢. ٢. ٤.	أثر الصحة و التعليم على إصابات العمل	٤٢

٢. ٢. ٥.	فرضيات الدراسة	٤٢
٢. ٢. ٦.	النموذج الإحصائي الأول	٤٣
٢. ٢. ٦. ١.	تفسير نتائج النموذج	٤٤
أ.	تفسير الثابتة a	٤٤
ب.	تأثير الإنفاق على إصابات العمل	٤٤
ج.	تأثير مستوى تعليم المشتغلين على إصابات العمل	٤٤
٢. ٢. ٧.	النموذج الإحصائي الثاني	٤٥
٢. ٢. ٧. ١.	تفسير نتائج النموذج	٤٥
أ.	تفسير الثابتة a	٤٥
ب.	تأثير الإنفاق على إصابات العمل	٤٥
ج.	تأثير مستوى تعليم المشتغلين على إصابات العمل	٤٦
	خاتمة	٤٩
الفصل الثالث	**إنتاجية العمل في سوريا**	٥٠ -٧٢
	مقدمة	٥١
٣ . ١ .	**مفهوم و طرق قياس الإنتاجية**	٥٢
٣ . ١ . ١ .	تعريف الإنتاجية و مفهومها	٥٢
٣. ١. ١. ١.	المفاهيم الجزئية	٥٣
٣. ١. ١. ٢.	المفاهيم الكلية (التركيبية)	٥٤
أ.	الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	٥٤
ب.	الإنتاجية الكلية للعمل	٥٥
٣ . ١ . ٢ .	أهمية إنتاجية العمل	٥٧
٣ . ١ . ٣.	طرق قياس الإنتاجية	٥٨
أ.	الطريقة المباشرة (الطبيعية أو طريقة القيم العينية).	٥٨
ب.	الطريقة غير المباشرة في قياس الإنتاجية	٥٩
ج.	طريقة القيم النقدية	٥٩

د.	طريقة القيمة المضافة	٦٠
٣ . ٢ .	**تطور إنتاجية العمل في سوريا**	٦١
٣ . ٢ . ١ .	لمحة عن الاقتصاد السوري	٦١
٣ . ٢ . ٢ .	إنتاجية العمل في سوريا	٦٣
٣ . ٢ . ٣ .	دور الحكومة في نمو الإنتاجية	٦٣
أ.	مركز تطوير الإدارة و الإنتاجية في سوريا.	٦٤
٣ . ٢ . ٤.	قياس إنتاجية العمل في سوريا	٦٤
	خاتمة	٧٢
الفصل الرابع	دراسة أثر الاستثمار الحكومي في التعليم و الصحة على إنتاجية العمل	٧٣ - ٨٣
	مقدمة	٧٤
٤ . ١ .	إشكالية قياس العائد على الصحة و التعليم	٧٥
٤ . ٢ .	فرضية الدراسة	٧٦
٤ . ٣ .	النتائج العملية لنموذج الاقتصاد القياسي	٧٦
٤ . ٣ . ١ .	نموذج الاقتصاد القياسي الأول	٧٧
٤ . ٣ . ٢ .	تفسير النتائج	٧٧
أ.	تفسير الثابتة a	٧٧
ب.	تفسير الثابتةa1	٧٧
ج.	تفسير الثابتة a2	٧٨
٤ . ٣ . ٣ .	نموذج الاقتصاد القياسي الثاني	٧٨
٤ . ٣ . ٤ .	تفسير النتائج	٧٩
أ.	تفسير الثابتة a	٧٩
ب.	تفسير الثابتة a3	٧٩
ج.	تفسير ثوابت التعليم (a1, a2)	٨٠
	خاتمة	٨٣

الفصل الخامس	**النتائج و المقترحات**	٨٤
أولاً:	النتائج	٨٤
ثانياً:	المقترحات	٨٥
	الخاتمة	٨٦
	قائمة المراجع	٨٧
	المراجع باللغة العربية	٨٧
	المراجع باللغة الإنكليزية	٩١
	الملحق	٩٢

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
١	الإنفاق الحكومي على التعليم في الدول المختارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٢٠
٢	نسبة القيد الإجمالية و معدلات الأمية وحجم الإنفاق على التعليم عام ٢٠٠٧	٢١
٣	الإنفاق الكلي على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٢٢
٤	الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق الكلي على الصحة في دول الدراسة	٢٣
٥	حصة الفرد الواحد من الإنفاق الحكومي على الصحة في عدد من الدول($PPP US).	٢٤
٦	تطور موازنة التعليم و نسبتها من الموازنة العامة للدولة للسنوات ١٩٩٥ – ٢٠٠٧ بالأسعار الثابتة	٢٩
٧	أعداد طلاب التعليم الموازي و المفتوح في جامعات القطر للعام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٣١

٨	أعداد طلاب الجامعات الخاصة و الافتراضية في القطر للعام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٣١
٩	نصيب الطالب في مرحلة التعليم دون العالي من موازنة التعليم	٣٢
١٠	نصيب الطالب في مرحلة التعليم العالي من موازنة التعليم	٣٣
١١	تطور الإنفاق الحكومي على الصحة من عام ١٩٩٥ و لغاية ٢٠٠٧ بالأسعار الثابتة	٣٨
١٢	المتغيرات المستقلة المعروضة في النماذج غير المعتمدة.	٤٦
١٣	تطور إنتاجية العمل في سوريا من عام ١٩٩٥ لغاية ٢٠٠٧.	٦٥
١٤	توزع مساهمة القطاعين العام و الخاص في الإنتاج الصناعي	٦٨
١٥	تطور إنتاجية القطاع الصناعي للفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٧	٦٩
١٦	المتغيرات المستقلة المستخدمة في النماذج المرفوضة و الخاصة بقياس أثر التعليم و الصحة على إنتاجية العمل.	٨١

قائمة الأشكال

رقم الشكل	البيان	الصفحة
١	تطور موازنة التعليم من الموازنة العامة للدولة.	٣٠
٢	نصيب الطالب من موازنة التعليم في المراحل المختلفة.	٣٤
٣	تطور إصابات العمل في سوريا من عام ١٩٩٥ و لغاية ٢٠٠٧	٤١
٤	تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات لعام ٢٠٠٨	٦١
٥	تطور إنتاجية العمل في سوريا.	٦٧
٦	تطور إنتاجية قطاع الصناعة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧.	٧١

ملحق

ملحق رقم (١)

الموازنة العامة للدولة بالأسعار الثابتة

السنوات	Deflator (A)	الموازنة العامة للدولة بالأسعار الجارية(B) آلاف الليرات السورية	الموازنة العامة للدولة بالأسعار الثابتة (B/A)
١٩٩٥	٦٤,٢٢٤	١٦٢٠٤٠٠٠٠	٢٥٢٣٠٤٤٣٤٥
١٩٩٦	٧٥,٤٧	١٨٨٠٥٠٠٠٠	٢٤٩١٧١٨٥٦٤
١٩٩٧	٨٢,٣٤٤	٢١١١٢٥٠٠٠	٢٥٦٣٩٣٩٠٨٥
١٩٩٨	٨٢,٧٠٧	٢٣٧٣٠٠٠٠٠	٢٨٦٩١٦٤٦٤١
١٩٩٩	٨٨,٤٦٦	٢٥٥٣٠٠٠٠٠	٢٨٨٥٨٥٤٤٥٣
٢٠٠٠	١٠٠	٢٧٥٤٠٠٠٠٠	٢٧٥٤٠٠٠٠٠٠
٢٠٠١	١٠٢,٨٦٩	٣٢٢٠٠٠٠٠٠	٣١٣٠١٩٤٧١٤
٢٠٠٢	١٠٧,٥٣٣	٣٥٦٣٨٩٠٠٠	٣٣١٤٢٢٩١٢٠
٢٠٠٣	١٠٦,٣٣٦	٤٢٠٠٠٠٠٠٠	٣٩٤٩٧٤٤٢٠٧
٢٠٠٤	١١٦,٩٨	٤٤٩٥٠٠٠٠٠	٣٨٤٢٥٣٧١٨٦
٢٠٠٥	١٣٣,٨٥	٤٦٠٠٠٠٠٠٠	٣٤٣٦٦٨٢٨٥٤
٢٠٠٦	١٥٢,٨٥٥	٤٩٥٠٠٠٠٠٠	٣٢٣٨٣٦٣١٥٥
٢٠٠٧	١٦٢,٣٣٢	٥٨٨٠٠٠٠٠٠	٣٦٢٢٢٠٦٣٤٣

المصدر:

- بالنسبة للرقم القياسي deflator:

International Monetary Fund, World Economic Outlook Database April,2008

- بالنسبة للموازنة العامة بالأسعار الجارية : المجموعات الإحصائية:١٩٩٦-٢٠٠٨.

ملحق رقم (٢)

موازنة التعليم بالأسعار الثابتة

السنوات	Deflator (B)	موازنة التعليم بالأسعار الجارية آلاف الليرات السورية (A)	موازنة التعليم بالأسعار الثابتة (A / B)
١٩٩٥	٦٤,٢٢٤	١٢٨٣٩٩٧٦	١٩٩٩٢٤٨٨٨
١٩٩٦	٧٥,٤٧	١٤٦٤٧٤٨٩	١٩٤٠٨٣٥٩٦
١٩٩٧	٨٢,٣٤٤	١٥٤٧٠٨٢٦	١٨٧٨٨٠٤٢٨
١٩٩٨	٨٢,٧٠٧	١٦٨٠٨٨١٥	٢٠٣٢٣٣٢٨١
١٩٩٩	٨٨,٤٦٦	١٧٦١٤٣٠٩	١٩٩١٠٨٢٣٤
٢٠٠٠	١٠٠	١٨٦٨٥١٠٥	١٨٦٨٥١٠٥٠
٢٠٠١	١٠٢,٨٦٩	٤٤٢٨٢٢٨٧	٤٣٠٤٧٢٦١١
٢٠٠٢	١٠٧,٥٣٣	٥٣٥٦٩٠٠٣	٤٩٨١٦٣٣٨٢
٢٠٠٣	١٠٦,٣٣٦	٦٩٦١٤٨٣٤	٦٥٤٦٦٨٥٤١
٢٠٠٤	١١٦,٩٨	٦٨٠٥٠٧٨٢	٥٨١٧٣٠٠٥٦
٢٠٠٥	١٣٣,٨٥	٧٤٤٩١٨٣٥	٥٥٦٥٣٢٢٠٠
٢٠٠٦	١٥٢,٨٥٥	٩١١٤٨٠١٤	٥٩٦٣٠٣٧٧٨
٢٠٠٧	١٦٢,٣٣٢	٩٨٣٠٧٨٩٢	٦٠٥٥٩٧٧٣٨

المصدر:

- بالنسبة للرقم القياسي deflator:

International Monetary Fund, World Economic Outlook Database April,2008

- بالنسبة للموازنة العامة بالأسعار الجارية : المجموعات الإحصائية:١٩٩٦-٢٠٠٨.

ملحق رقم (٣)

موازنة التعليم العالي و دون العالي بالأسعار الجارية

السنوات	موازنة التعليم دون العالي بالأسعار الجارية آلاف الليرات السورية	موازنة التعليم العالي بالأسعار الجارية آلاف الليرات السورية
١٩٩٥	٧٩٦٥٦٠٨	٤٨٧٤٣٦٨
١٩٩٦	٨٨٩٧٠٢٩	٥٧٥٠٤٦٠
١٩٩٧	٩٢١٠٧٥٣	٦٢٦٠٠٧٣
١٩٩٨	١٠١٠٧٤٥٢	٦٧٠١٣٦٣
١٩٩٩	١٠٥٧٥٠٨٥	٧٠٣٩٢٢٤
٢٠٠٠	١١٣٧٤١٩٥	٧٣١٠٩١٠
٢٠٠١	٣٥٤٨٩٢٨٨	٨٧٩٢٩٩٩
٢٠٠٢	٤٢٣٢٤٣٥٣	١١٢٤٤٦٥٠
٢٠٠٣	٥٤٠٨٦٧٨٤	١٥٥٢٨٠٥٠
٢٠٠٤	٥١١٥٩٤٧٣	١٦٨٩١٣٠٩
٢٠٠٥	٥٨٥٦٦٣٦٥	١٥٩٢٥٤٧٠
٢٠٠٦	٧٣٠٦٠٣٩٩	١٨٠٨٧٦١٥
٢٠٠٧	٧٧٣٣٣٥١٧	٢٠٩٧٤٣٧٥

المصدر: المجموعات الإحصائية:١٩٩٦-٢٠٠٨.

ملحق رقم (٤)

موازنة وزارة ومديريات الصحة بالأسعار الثابتة

السنوات	Deflator (B)	موازنة وزارة ومديريات الصحة بالأسعار الجارية آلاف الليرات السورية (A)	موازنة وزارة ومديريات الصحة بالأسعار الثابتة (A / B)
١٩٩٥	٦٤,٢٢٤	٦٦٦٥٢٣٣	١٠٣٧٨١٠٣٢
١٩٩٦	٧٥,٤٧	٧٢٤٦٧٢٢	٩٦٠٢١٢٢٧
١٩٩٧	٨٢,٣٤٤	٧٠٢٠٦١١	٨٥٢٥٩٥٣٣
١٩٩٨	٨٢,٧٠٧	٧٦٦٣٧٥٠	٩٢٦٦١٤٤٣
١٩٩٩	٨٨,٤٦٦	٨١٨٤٩٠٦	٩٢٥٢٠٣٥٨
٢٠٠٠	١٠٠	٨٩٢٠٨٠٣	٨٩٢٠٨٠٣٠
٢٠٠١	١٠٢,٨٦٩	١١٤٤٨٥٠٣	١١١٢٩٢٠٦١
٢٠٠٢	١٠٧,٥٣٣	١٢١٧٨١٦٠	١١٣٢٥٠٤٤٤
٢٠٠٣	١٠٦,٣٣٦	١٥٨٩٤٤٠٠	١٤٩٤٧٣٣٦٧
٢٠٠٤	١١٦,٩٨	١٦٧٣٦٤٠٦	١٤٣٠٧٠٦٦٢
٢٠٠٥	١٣٣,٨٥	١٩٤٠٨٧٦٤	١٤٥٠٠٣٨٤٠
٢٠٠٦	١٥٢,٨٥٥	٢٢١٦٠٦٧٠	١٤٤٩٧٨٣٧٨
٢٠٠٧	١٦٢,٣٣٢	٢٤٣٤٣٣١٢	١٤٩٩٦٠٠٣٣

المصدر: مديرية الشؤون المالية لوزارة الصحة بالاعتماد على:

- المكتب المركزي للإحصاء(المجموعات الإحصائية لأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠١-٢٠٠٦).
- الموازنة العامة للدولة للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧.
- الموازنة العامة للدولة للسنة المالية(٢٠٠٤-٢٠٠٥)- قرارات اعتماد وزارة المالية.

قرارات اعتماد وزارة الإدارة المحلية و رئاسة مجلس الوزراء.

- بالنسبة للرقم القياسي deflator:

International Monetary Fund, World Economic Outlook Database April,2008

ملحق رقم (٥)

تعريف ببرنامج المايكروفت

.(١ International Econometric Analysis) Microfit

يمكن القول أن لهذا البرنامج ميزات قوية و مختلفة لمعالجة بيانات المتوالية الزمنية و إدارة الملفات و عرض الأشكال و المخططات البيانية, إضافة إلى التقدير و اختبار الفرضيات.

و هو مناسب للمحاضرات في المراحل الجامعية والعليا في الاقتصاد القياسي التطبيقي.

يعد استخدام Microfit سهل جداً, و هو أسهل من استخدام نسخة Dos , كما أنه يعطي نتائج المخططات و الفرضيات بعناية و في غضون ثوان. و يمكن للنتائج أن ترسل فوراً إلى الطابعة لاستخراجها كما من الممكن حفظها على قرص صلب.

كما يساعد هذا البرنامج أيضاً على حساب العديد من الدالات مثل :

ABS, COS, EXP, HPF, MIN, MEAN, SQRT, SIN .....الخ.

يقبل Microfit كل من ASCII و الملفات الثنائية و هو يقبل تنقيح و دمج ملفات البيانات.

قوة هذا البرنامج تكمن في أنه يمكن استخدامه في مستويات مختلفة من التطور التقني, كما أنه يمكن أن يزود المستخدمين الباحثين في الاقتصاد القياسي بطرق تقدير و عدد كبير من الاختبارات التشخيصية و غير المتداخلة, لا تتوافر في غيره من البرامج. كما أن تفاعل الرسومات و الأشكال البيانية و قابلية التقدير يسمحان للبحث أن ينفذ في فترة زمنية قصيرة و في أيام بدلاً من أسابيع.

6-By Professor M. Hashem Pesaran and Dr. Bahram Pesaran .

(C) Oxford University Press 1997.

(C) Polyhedron Software Ltd 1997.

ملحق رقم (٦)

Ordinary Least Squares Estimation

Dependent variable is P

observations used for estimation from 1997 to 2007 11

[Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob
[A	68309.4	30144.7	2.2660[.053
[O	84.3698	36.4353	2.3156[.049
[TTPH	35500.2	7129.7	4.9792[.001

R-Squared .78940 R-Bar-Squared .73676

[S.E. of Regression 8062.5 F-stat. F(2, 8) 14.9938[.002

Mean of Dependent Variable 231901.6 S.D. of Dependent Variable 15714. 1

Residual Sum of Squares 5.20E+08 Equation Log-likelihood -112.8015

Akaike Info. Criterion -115.8015 Schwarz Bayesian Criterion -116.3984

DW-statistic 2.0543

Diagnostic Tests

* Test Statistics *	LM Version *	F Version *
A:Serial Correlation*	CHSQ(1)= .39285[.531]*	F(1, 7)= *
*[.25925[.626		
B:Functional Form *	CHSQ(1)= 3.5685[.059]*	F(1, 7)= *
*[3.3613[.109		
* C:Normality *	CHSQ(2)= .60613[.739]*	Not applicable *
D:Heteroscedasticity*	CHSQ(1)= .47684[.490]*	F(1, 9)= *
**[.40782[.539		

A:Lagrange multiplier test of residual serial correlation

B:Ramsey's RESET test using the square of the fitted values

C:Based on a test of skewness and kurtosis of residuals

D:Based on the regression of squared residuals on squared fitted values.

ملحق رقم (٧)

Ordinary Least Squares Estimation

Dependent variable is P

observations used for estimation from 1997 to 2007 11

[Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob
[A	53821.0	30011.4	1.7934[.116
[M1	-15.9503	77.4128	-.20604[.843
[M2	148.8943	56.2532	2.6469[.033
[TTPH	35349.1	6690.7	5.2833[.001

R-Squared .83776 R-Bar-Squared .76823

[S.E. of Regression 7565.2 F-stat. F(3, 7) 12.0486[.004

Mean of Dependent Variable 231901.6 S.D. of Dependent Variable 15714.1

Residual Sum of Squares 4.01E+08 Equation Log-likelihood -111.3668

Akaike Info. Criterion -115.3668 Schwarz Bayesian Criterion -116.1626

DW-statistic 2.3027

Diagnostic Tests

* Test Statistics *	LM Version *	F Version *
[A:Serial Correlation	CHSQ(1)= 1.3294[.249]*	F(1, 6)= .82478[.399 *
*[B:Functional Form *	CHSQ(1)= 4.2765[.039]*	F(1, 6)= 3.8164[.099 *
* C:Normality *	CHSQ(2)= .95215[.621]*	Not applicable *
[D:Heteroscedasticity	CHSQ(1)= .63098[.427]*	F(1, 9)= .54767[.478 *

A:Lagrange multiplier test of residual serial correlation

B:Ramsey's RESET test using the square of the fitted values

C:Based on a test of skewness and kurtosis of residuals

D:Based on the regression of squared residuals on squared fitted values

ملحق رقم (٨)

Ordinary Least Squares Estimation

Dependent variable is WI

observations used for estimation from 1997 to 2007 11

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob
[A	53174.9	7271.0	7.3133[.000
[TTPH	-5439.7	1562.1	-3.4823[.008
[WPP	-1648.7	493.0997	-3.3436[.010

****

R-Squared .80316 R-Bar-Squared .7539

[S.E. of Regression 1692.6 F-stat. F(2, 8) 16.3214[.002

Mean of Dependent Variable 11969.0 S.D. of Dependent Variable 3412.4

Residual Sum of Squares 2.29E+07 Equation Log-likelihood -95.63

Akaike Info. Criterion -98.6313 Schwarz Bayesian Criterion -99.2281

DW-statistic 1.6927

Diagnostic Tests

* Test Statistics *	LM Version *	F Version *
[A:Serial Correlation	*CHSQ(1)= .14110[.707]	*F(1, 7)= .090959[.772
[B:Functional Form	*CHSQ(1)= 1.5241[.217]	*F(1, 7)= 1.1259[.324
C:Normality	*CHSQ(2)= .62034[.733]	* Not applicable *
[D:Heteroscedasticity	*CHSQ(1)= .52938[.467]	*F(1, 9)= .45503[.517

A:Lagrange multiplier test of residual serial correlation

B:Ramsey's RESET test using the square of the fitted values

C:Based on a test of skewness and kurtosis of residuals

D:Based on the regression of squared residuals on squared fitted values ز

ملحق رقم (٩)

Ordinary Least Squares Estimation

Dependent variable is WI

observations used for estimation from 1997 to 2007 11

[Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob
[A	48483.9	8095.6	5.9890[.000
[TTPH	-5548.8	1876.1	-2.9577[.018
[WPS	-1838.1	780.8725	-2.3539[.046

R-Squared .72120 R-Bar-Squared .65150

[S.E. of Regression 2014.5 F-stat. F(2, 8) 10.3470[.006

Mean of Dependent Variable 11969.0 S.D. of Dependent Variable 3412.4

Residual Sum of Squares 3.25E+07 Equation Log-likelihood -97.5460

Akaike Info. Criterion -100.5460 Schwarz Bayesian Criterion -101.1429

DW-statistic 1.8792

****

Diagnostic Tests

*	Test Statistics *	LM Version	*	F Version *

****

[A:Serial Correlation*CHSQ(1)= .031830[.858]*F(1, 7)= .020314[.891

[B:Functional Form *CHSQ(1)= .18407[.668]*F(1, 7)= .11913[.740

C:Normality *CHSQ(2)= 2.4759[.290]* Not applicable *

*[D:Heteroscedasticity*CHSQ(1)= .41368[.520]*F(1, 9)= .35169[.568

A:Lagrange multiplier test of residual serial correlation

B:Ramsey's RESET test using the square of the fitted values

C:Based on a test of skewness and kurtosis of residuals

D:Based on the regression of squared residuals on squared fitted values

ملحق رقم (١٠)

الناتج المحلي لقطاع الصناعة بالأسعار الثابتة

العام	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة بالأسعار الجارية (A)	Deflator (B)	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة بالأسعار الثابتة (A / B)
١٩٩٥	٧٨٨٦٤٠٠٠٠٠٠	٦٤,٢٢٤	١٢٢٧٩٥٢١٦٧
١٩٩٦	١٤٩٠٣٢٠٠٠٠٠٠	٧٥,٤٧	١٩٧٤٧١٨٤٣١
١٩٩٧	١٨٤٩٣٨٠٠٠٠٠٠	٨٢,٣٤٤	٢٢٤٥٩١٩٥٥٧
١٩٩٨	١٧٩٦٨٧٠٠٠٠٠٠	٨٢,٧٠٧	٢١٧٢٥٧٣٠٥٩
١٩٩٩	٢١٧٩٢٢٠٠٠٠٠٠	٨٨,٤٦٦	٢٤٦٣٣٤١٨٤٩
٢٠٠٠	٢٧٢٥١٤٠٠٠٠٠٠	١٠٠	٢٧٢٥١٤٠٠٠٠
٢٠٠١	٢٦٤٥٦٩٠٠٠٠٠٠	١٠٢,٨٦٩	٢٥٧١٩٠٢١٢٨
٢٠٠٢	٢٦٥١٠٨٠٠٠٠٠٠	١٠٧,٥٣٣	٢٤٦٥٣٦٤١٢١
٢٠٠٣	٢٥٩٧٤٢٠٠٠٠٠٠	١٠٦,٣٣٦	٢٤٤٢٦٥٣٤٧٦
٢٠٠٤	٣٣١٩٥٠٠٠٠٠٠	١١٦,٩٨	٢٨٣٧٧٤١٤٩٤
٢٠٠٥	٤١٨٨٨٨٠٠٠٠٠٠	١٣٣,٨٥	٣١٢٩٥٣٣٠٥٩
٢٠٠٦	٥٤٣٩٤٦٠٠٠٠٠٠	١٥٢,٨٥٥	٣٥٥٨٥٧٥١٢٠
٢٠٠٧	٦٢٨١٤٣٠٠٠٠٠٠	١٦٢,٣٣٢	٣٨٦٩٤٩٥٨٤٨

المصدر:

- بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية :

المكتب المركزي للإحصاء, المجموعات الإحصائية: ٢٠٠٤, ٢٠٠٧, ٢٠٠٩.

- بالنسبة للرقم القياسي Deflator :

International Monetary Fund, World Economic Outlook Database April,2008

ملحق رقم (١١)

توزع المشتغلين حسب الحالة التعليمية

العام	أمي	ملم	ابتدائية	إعدادية	ثانوية عامة	معهد متوسط	جامعية
١٩٩٥	٦٣٥٩٤٧	٦١٤٧٩٧	١٤٦٥٩٨٥	٥٠٩٥٧٦	٢٨٥٦٢٥	٢٩٦١١٢	٢٦٢٦٩٧
١٩٩٦	٤٠٨٧٠٧	٣٥٩٩١٨	١٣٣٤٦٨٢	٤٤٤٥٥٦	٣١٤٢٠٤	٣٢٧٦٣٧	٢٥٢٨١٦
١٩٩٧	٥٢٢٣٢٧	٤٨٧٣٥٨	١٤٠٠٣٣٤	٤٧٧٠٦٦	٢٩٩٩١٥	٣١١٨٧٥	٢٥٧٧٥٧
١٩٩٨	-	-	١٣٣٧٨٠٣	٤٤٨٥٧٠	٣١٥٠٥٣	٢٨١٣٨١	٢٥١٩٤٤
١٩٩٩	٤٨١٧٦٦	٥٢٦٢٢٥	١٦٢٤٦٩٣	٦٣٢٥٦٢	٣٦٩٤٤٩	٣٤٠٥٩٠	٣٣٤٣٥٠
٢٠٠٠	٦٩٦٢٩٦	٦٣٨٢٨٠	١٨٩٦١٦٢	٥٦٦١١٣	٣٢٦٧٨٨	٣٢٠٥٣٣	٣٠٠١١٥
٢٠٠١	٦٢١٨٧٠	٦١٣٩٧٥	١٩٧٠٠٤٧	٥٩٧٦٢٤	٣٣٢٣٨١	٣٣٤٤١٩	٢٩٨٦٦٨
٢٠٠٢	-	-	٣٢٢٠٥٤٠	٦٠١٤١٨	٢٨٧٣٠٠	٣٣٠٣٩٦	٣٠٣١٣٠
٢٠٠٣	٥٥٧٥٦٤	٤٩٠٣١٣	١٩٠٨٧٧٠	٥٤٩١٧٥	٣٤٧٦٦٩	٣٢٤٣٢٩	٢٩٧٤٥١
٢٠٠٤	٥٠٨٦٤٨	١٣٦٤٦٠٠	٩٠٩٠٤٨	٤٩٠٠٨٧	٣٧٨٧٩٢	٣٥٢٠٢٥	٣٠٨٣٠٠
٢٠٠٥	٤٥٢٧٠٢	٦٨٧٩٦٤	١٧٥٠٧٩٣	٦٣١٢٢١	٣٥١٢٧١	٤١٦٥١٥	٣٢٠٣٣٢
٢٠٠٦	-	-	١٩٥٣٤٧٤	٧٠٨٧٩٥	٤٧٢٧٧٧	٤٢٥١٩٤	٣٥٢٤٩٨
٢٠٠٧	-	-	٢٩١٣٨٣٢	٧٢٠٦١١	٤٨٨٣٢١	٤٤١٩٤٢	٣٨١٢٧١

المصدر:

١- مسح سوق العمل – استبيان الأسر – العرض من القوة العاملة, ١٩٩٥ .

٢- بحث دخل و نفقات الأسر ١٩٩٦-١٩٩٧.

٣- مسح القوة العاملة, دورة آب, ١٩٩٨.

٤- المسح المتعدد الأغراض ١٩٩٩.

٥- مسح الهجرة الداخلية بسوريا ٢٠٠٠.

٦- مسوح سوق العمل ٢٠٠١- ٢٠٠٦.

٧- المجموعة الإحصائية ٢٠٠٨.

استنادا إلى قرار مجلس البحث العلمي و الدراسات العليا رقم / ٣٠٣٠ / تاريخ ٦ / ٩ /٢٠١٠ شكلت لجنة الحكم لمناقشة رسالة الماجستير في الاقتصاد للطالبة **لينا الحجو** بعنوان:

"الاستثمار الحكومي في رأس المال البشري و أثره على مستوى إنتاجية العمل في سوريا"

و المؤلفة من السادة:

الدكتور مطانيوس حبيب: الأستاذ في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق- عضوا.

الدكتو حسن حجازي: الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد – جامعة دمشق- عضوا.

الدكتور هيثم عيسى: المدرس في قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد – جامعة دمشق- عضوا مشرفا.

تم قبول هذه الرسالة و منح الطالبة درجة / ٨٠/ من / ٩٠ / بتقدير جيد جداً .

الفصل الأول: تدُّخل الدولةِ في الاقتصادِ و رأس ِالمال ِالبشريّ و النمّو الاقتصادي

ـ مقدمة

١. ١ . دورُ الحكومة في الاقتصاد

١. ١ . ١ . دورُ الدولةِ الاقتصادي في العصرِ الإقطاعي.

١. ١ . ٢. دورُ الدولةِ الاقتصادي في عهد الطبيعيين.

١. ١. ٣ . دورُ الدولةِ الاقتصادي في الفكرِ التقليديّ.

١ . ١ . ٤ . الدولة التدخلية:

أولاً – الفكر المركانتيلي.

ثانياً – الفكر الماركسي.

ثالثاً – الفكر الكنزي.

١ . ١ . ٥ . دورُ الدولةِ الاقتصادي في عهد الليبراليةِ الجديدة.

١ . ١ . ٦ . دورُ الدولةِ في الاقتصاد السوري.

١ . ٢ . العلاقة بين رأس المال البشري (التعليم – الصحة) و النمو الاقتصادي والتنمية.

١ . ٢ . ١ . أثرُ التعليمِ على النموّ الاقتصادي و التنمية.

١. ٢ . ٢ . أثرُ الصحةِ على النموّ الاقتصادي و التنمية.

١ . ٢ . ٣ . طرائقُ تأثيرِ الصحةِ في النمو الاقتصادي.

١. ٣ . الاتجاهات الحالية للاستثمار الحكومي في رأس المال البشري (التعليم –الصحة).

١. ٣. ١ . الاتجاهاتُ الحالية للاستثمار الحكومي في التعليم.

١. ٣ . ٢ . الاتجاهاتُ الحالية للاستثمار الحكومي في الصحة.

ـ خاتمة

- مقدمة

درس المبحَثِ الأول ِمن هذا الفصل دورَ الدولةِ في الاقتصادِ في عدّة ِعصورٍ, كالعصر ِالإقطاعي, و الاقتصادِ الحرّ و كذلك دورَها في الاقتصادِ في عهد الطبيعيين و التقليديين.

كما نبحثُ في موضوع ِالدّولةِ التدخليّة ِو دورِ الدولة ِفي عهدِ الليبراليّة ِالجديدة ِ, و أخيراً ندرسُ دورَ الدّولةِ في الاقتصادِ السّوري.

انتقلتُ في المبحث الثاني إلى تحليل ِالعلاقةِ بين التعليم ِو النُّموّ الاقتصاديّ و التنمية ِمركزينَ على تقصّي تأثير ِالتعليم ِعلى مُتغيرَيْ النموّ و التّنمية ِكذلك يدرسُ المبحثُ الثاني أثرَ الصّحة ِعلى النمّو الاقتصاديّ و التنمية ِمركزاً على شرح ِطرق ِتأثيرها في النمو و التنمية.

يستعرضُ المبحثُ الأخيرُ من هذا الفصل ِمستويات ِ و اتجاهات ِ الاستثمار الحكوميّ في مجاليْ التعليم ِو الصحة ِ لعددٍ من البلدان ِالمتقدمة ِو النّامية

١ . ١ . دورُ الحكومة في الاقتصاد

تبيّنُ الدراساتُ أنّ تكّونَ نظام الدولةِ بمفهومه ِالحديثِ قد بدأ في القرن ِالسادس َعشرَ, حيث أصبَحتِ الدّولة تعني كياناً إقليمياً محدّداً و سلطة ًسياسيّة ًمهيمِنة ً, خاصّة ًبعد أن استطاعَتْ تقليصَ سلطةِ الإقطاع ِو ساعدَتْ على نشوءِ الرأسماليّةِ و تطوُّرها سواء من خلال ِالتراكم ِالرّأسماليّ الدّاخلي أو النّهبِ الاستعماريّ و توظيفهِ بالدّاخل (الحمش, ٢٠٠٦).

بدءاً من العصر ِالإقطاعيّ و حتى الآن تغيّرتْ النظرةُ إلى دور ِالدّولة ِو اختلف من مرحلةٍ إلى أخرى و خاصة ًفي المجال ِالاقتصاديّ. و سنستعرضُ بإيجازٍ هذا التغيُّر:

١. ١ . ١ . دور الدولة الاقتصادي في العصر الإقطاعي

في العُصور الوسطى, عصر الإقطاع و المُلكيّة المُطلقة, كان المجتمعُ ينقسمُ إلى عدّة ِطبقاتٍ, و كانَتْ طبقةُ الأشراف ِ و رجال ِالدّين تتمتعُ بالامتيازات, كالإعفاءِ من الضّرائبِ إلى جانبِ أفراد ِالشّعبِ الذين التزموا بالأرض ِعبيدًا لا صوتَ لهم. كان الحاكمُ في تلك الفترةِ مُمثلاً للدّولةِ فاختلطتْ ماليَّةُ الحاكم الخاصّةُ بماليّةِ الدَّولة، فكانَ ينفقُ على الدولة ِكما ينفقُ على أهلهِ و أبناءِ طبقتِهم معتمدًا على المُصادَرة ِو الاستيلاء ِعلى أموال ِالشّعب ِو السُّخرةَ ِ في حصولِهِ على الخدمات.

بالتالي كانَتِ الدولةُ في تلك الفترة ِتمثلُ مصالحَ الأمراءِ و الإقطاع ِفي استغلالِهم لجميع ِموارد ِ الدّولةِ, فازدادَ نفوذهم نتيجة ًللثراء ِالذي نعِموا به (بركات؛ البطريق؛ دراز, ١٩٨٦).

أدى التطورُ التاريخيُّ بعد العصرِ الإقطاعيّ إلى ظهورِ النظامِ الاقتصاديّ القائمِ على الفلسفةِ الفرديَّةِ و سياسةِ الدّافعِ الخاص أو ما يُسمّى الاقتصادَ الحرَّ و الذي كان من أنصارهِ الطبيعيونَ و الكلاسيكيّون.

١ . ١ . ٢ . دور الدولة الاقتصادي في عهد الطبيعيين

إنّ أوّلَ من دعا إلى فكرةِ إتباعِ الاقتصاد الحُرّ هم الطبيعيون, الذين رفضوا تدخُّلَ الدولةِ في الحياةِ الاقتصاديةِ و دعوا إلى قصرهِ في حدودٍ ضيقةٍ بما يضمَنُ الحريّةَ الفرديةَ في التملكِ و العملِ و التقاعُدِ دون المساسِ بحريةِ الآخرينَ و في العمل على حفظِ النّظامِ و العدلِ و الدفاع الخارجيّ كما دعوا إلى حريّةِ التجارةِ الداخليّة و الخارجيّة.

وعليه يُمكنُ القولُ بأنّ الطبيعيينَ هم أوّلُ من عارضَ السياساتِ التجاريّة التدخليّة بشكلٍ كاملٍ وتامٍ ودعَوا إلى سياسةِ الاقتصادِ الحرّ(عبد الرضا, ٢٠٠٨).

١. ١ . ٣ . دور الدولة الاقتصادي في الفكر التقليدي

دعتِ النظريةُ التقليديةُ (الكلاسيكية) التي سيطرَت على الفكرِ الاقتصاديّ حتى مطلعِ القرنِ العشرين إلى فكرةٍ أساسيةٍ مفادُها أنّ أفضل السُّبلِ لتحقيقِ الرفاهيةِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيةِ يتمثلُ في تركِ الحرية الكاملةِ للأفرادِ في تحديدِ حجمِ و نوعيةِ ما يمارسونهُ من نشاطٍ اقتصاديّ (المهايني؛ الجشي, ١٩٩٩).

ربطتْ هذه النظرية بين تحقيقِ الرفاهيةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ ووجودِ الدّولةِ الحرّةِ التي لا تحتفظ لنفسها إلا بأقلّ قدرٍ ممكنٍ من الوظائفِ و تحجمُ عن التدخلِ في الحياةِ الاقتصاديةِ و قد أدّى انتشارُ و سيطرةُ الفكرِ التقليديّ إلى ظهورِ مبدأ الدولةِ الحارسةِ و مبدأ الماليّة العامَّة المحايدة.

ركّزتِ المدرسةُ الكلاسيكيةُ على عدمِ تدخُّلِ الدولةِ في الحياةِ الاقتصاديةِ و ترك الأسواقِ تنظمُ نفسَها بنفسِها من خلالِ آليّةِ العرضِ و الطلبِ حيث أنَّ السوقَ إذا تحرَّرَ من كلِّ أنواعِ القيودِ و العراقيلِ خاصّة تلك التي تضعُها الدّولة، سيعملُ بشكلٍ متجانسٍ مما ينتجُ عنه توازنٌ تلقائيٌّ عامٌّ لكلِّ الأسواق.

رفعَ آدمُ سميث لواءَ الحريةِ الاقتصاديةِ و أوضحَ مزايا حريّةِ التجارةِ و انسجامَها مع القانونِ الطبيعيّ وكان سميث قد وضعَ الأسسَ النظريةَ لما يُسمّى "الليبراليّة الاقتصاديّة" في كتابهِ "بحث في ثروة الأمم" المنشور في عام ١٧٧٦ و التي من أهمِّ مبادئها أن على الحكومةِ أن لا تتدخلَ في الشأنِ الاقتصاديّ لأنَّ الحكومة تتسِّمُ بصورةٍ عامةٍ بالإسرافِ و التبذيرِ و عدمِ الكفاءةِ و النزاهةِ و لذلك فالتدخلُ الحكوميُّ الواسعُ في الحياةِ الاقتصاديّةِ لا بدَّ أن يعودَ بالضّررِ الفادحِ على المجتمع, كما رفعتِ الليبراليّةُ شعارَ "دعهُ يعمل دعهُ يمر" (خدام, ٢٠٠٧).

أكدَ سميث على ضرورةِ توفيرِ الحريَّةِ الكاملةِ للأفرادِ في سعيهمْ وراء مصالحهمْ ضمنَ حدودِ النظامِ و القانونِ فلا مبرّرَ لتدخُّل الدّولةِ لزيادةِ الإنتاجِ المحليّ حيث أنّ كلَّ فردٍ يعملُ بالضَّرورة على زيادة إنتاج المجتمعِ إلى أقصى حدٍّ ممكنٍ مدفوعاً بمصلحتهِ الذاتيةِ, و الفردُ و إنْ كان يتوخّى الرّبحَ الشخصيَّ من

وراءِ نشاطهِ الاقتصاديّ و ليس المصلحةَ العامةَ فإنّهُ يعملُ تلقائياً و دونَ وعيٍ على تحقيقِ مصلحةِ المجتمع بشكلٍ أفضلَ و أكثرَ كفاءةً مما لو خطط لخدمتها منذُ البداية.

و قد قصر سميث دور الدولة على ثلاثة أمور هي: الدفاع الخارجي, العدالة, المشاريع العامة, إذاً الفكر الكلاسيكي ليس فكرًا تدخليًا و إنما هو فكرٌ حرٌ آمن بمفهوم الدولة الحارسة و دافع عنه(عبد الرضا, ٢٠٠٨).

١. ١. ٤ . الدولة التدخلية

أدّتِ التطوراتُ الاقتصاديةُ و الاجتماعيةُ التي تتالتْ خلالَ القرنِ الثامنَ عشرَ و التاسعَ عشرَ و امتدَّتْ إلى العقدِ الثالثِ من القرن العشرين إلى خروج الدّولةِ عن حيادها التقليديّ واعتمدت نهج التدخلّ في الحياةِ الاقتصاديةِ و الاجتماعيةِ. بل أصبحَ المطلوبُ منها التدخلَ لتحقيقِ التشغيلِ الكاملِ للمواردِ الاقتصاديّةِ المتاحةِ, فقد عانى النظامُ الاقتصاديُّ الحرُّ من التقلباتِ الدوريةِ وانتشارِ البطالةِ و ظهورِ الأزماتِ الاقتصاديةِ التي ظهرَتْ وبشكلٍ دوريٍّ في الاقتصادِ, الأمرُ الذي قوّض صحةِ الفرضياتِ التي تقومُ عليها النظريّة الاقتصاديّة التقليديّة.

فعلياً لم يتحقق التوازنُ بين العرضِ و الطلبِ بشكلٍ تلقائيٍّ, و لم يستطعْ جهازُ الائتمان أن يحققَ المنافسة الحرّة و لم يتحوّلْ كلُّ ادّخارٍ إلى استثمار(المحجوب, ١٩٦٣). كما وقفتْ عاجزةً عن تقديمِ الحلّ للمشكلاتِ المستجدةِ في الحياةِ الاقتصاديّةِ و المتجسّدةِ في الأزمةِ العالميةِ الكبرى التي ظهرَتْ عام ١٩٢٩ مما أفسحَ المجالَ للأفكارِ التي نادى بها مناصرو الدولةِ التدخلية أن تجدَ طريقها إلى التطبيقِ و من هذه الأفكارِ الفكرُ المركنتيليُّ (التجاري) والفكرُ الماركسيُّ والفكرُ الكنزيّ.

أولاً: الفكر المركانتيلي (التجاري)

دعا التجاريون إلى تدخلّ الدولةِ الشاملِ في الحياةِ الاقتصاديةِ بقصدِ تحقيقِ ميزانٍ تجاريٍ فائضٍ وهو ما يتوافقُ مع مصالحِ الطبقةِ التجارّيةِ, وتقبلَ الحكامُ الأفكارَ التجاريةَ ورسموا سياستهم تبعاً لها إذ رأوا فيها وسيلةً لتقويةِ الدولِ القائمةِ على أساسِ الحكمِ المطلقِ إزاءَ المنافسين لها في الخارج و بقايا النّزعةِ الإقليميّةِ المتخلفةِ عن العصورِ الوسطى في الدّاخل.

فعلياً، لم يكن دعمُ التجاريين للدّولةِ و مخططاتِها التوسعيّةِ بدافعٍ من التعصُّبِ القوميّ والشعورِ الوطنيّ فحسبْ بل لعبَت فيه المصلحةُ الطبقيّةُ دورًا محوريًا حيث طالبَ التجاريون بدولةٍ من القوة بحيث تحمي المصالحَ التجاريّةَ و تحطمُ الكثيرَ من الحواجزِ التي أقامتها العصورُ الوسطى في وجهِ التوسُّعِ التجاريّ.

عدّ التجاريون مبدأ فرضِ التنظيماتِ و القيودِ أساساً جوهرياً تقومُ عليه الدولةُ لأنَّ رأسَ المال التجاريَّ يتطلبُ أسواقاً واسعةً و موحدةً لم تكن حتى ذلك الحينِ موضعَ الحمايةِ الكافيةِ بحيث تسمحُ بالاستغلال الآمن (عبد الرضا, ٢٠٠٨).

عملياً، تدخلتِ الدولةُ في الاقتصادِ في العصرِ التجاريّ من خلال عدةِ أمور, منها:

١- فرضُ الضرائبِ و الرسومِ الجمركيةِ على السلعِ المستوردةِ أو منعُ استيرادها من جهةٍ و منحُ إعاناتِ التصدير من جهةٍ ثانيةٍ.

٢- حصرُ تجارةُ النقلِ البحريّ بالشركاتِ الوطنيّة.

٣- احتكارُ التجارةِ الخارجيّة.

٤- استغلالُ المستعمراتِ و حصرُ حقّ التعاملِ معها بالدّولِ المستعمرةِ.

ثانياً: الفكر الماركسي

خططَ الفكرُ الماركسيُّ لتدخلِ الحكومةِ في الاقتصاد و ذلك عن طريقِ امتلاكها لوسائلِ الإنتاجِ وعدم مشروعيةِ الملكيةِ الخاصّةِ لهذه الوسائل, حيث يُرْجعُ كارل ماركس القيمةَ إلى عنصرِ العملِ وحدهُ رغمَ المشاركةِ الفعليةِ لعناصرِ الإنتاجِ الأخرى في العمليةِ الإنتاجيّة.

استندَ ماركس في رفضهِ لمشروعيّةِ الملكيّةِ الخاصّةِ إلى ما أسماه بالتراكمِ البدائيّ و الذي اعتقدَ أنه أساسُ قيامِ النظامِ الرأسماليّ فالرأسماليُّة نشأتْ حسبَ ماركس ليس عن طريقِ التضحيةِ و الامتناعِ عن الاستهلاك العائدِ للرأسماليين بل عن طريق تجريدِ العمالِ من وسائلِ الإنتاجِ بالعنفِ و القوةِ و من ثمَّ احتكارُ هذه الوسائلِ من قبل الرأسماليين, و بذلك تختلفُ الماركسيةُ اختلافاً كلياً عن الرأسماليةِ فهي تقومُ على مبدأ رفضِ الملكيةِ الخاصّةِ لوسائلِ الإنتاجِ مما يتيحُ لها إمكانيةَ النهوضِ بدورٍ واسعٍ في الاقتصاد من خلال القيامِ بدورٍ إنتاجيٍّ مباشرٍ فضلاً عن دورها التنظيمي و بالتّالي تصبحُ الدولةُ هي المخطط و المستثمرُ و ربُّ العمل.

ثالثاً: الفكر الكنزي

ظهرَت الدولةُ التدخليةُ أو دولةِ الرفاهِ (الكنزية) التي قامتْ على تحقيقِ النموّ والازدهارِ الاقتصاديّ اعتماداً على تدخلِ الدولةِ في الشأنِ الاقتصاديّ والاجتماعيّ، منذ أن تصدى كنز(١٨٨٣-١٩٤٦) للأزماتِ الاقتصاديةِ العديدةِ التي واجهتِ النظامَ الرأسماليَّ و التي كان أعنفها أزمةُ الكسادِ الكبيرِ في الثلاثيناتِ من القرنِ العشرين (١٩٢٩-١٩٣٣), وما أفرزتهُ من مشكلاتٍ تأتي في مقدمتها مشكلةُ البطالة.

دعا كنز في تلك الفترة إلى التنازل عن سياسةِ الحريةِ الاقتصاديةِ و ضرورةِ تدخلِ الدولةِ في الحياةِ الاقتصاديةِ لتحقيقِ التشغيلِ الكاملِ عن طريق التأثير في العناصر المكونةِ للطلبِ الفعلي الذي يتكوُّنُ من الطلبِ على سلع الاستهلاكِ و الطلب على سلعِ الاستثمار(المهايني؛ الجشي, ١٩٩٩) و إعادةِ التوظيف و العمالة تحت شعارِ "دع العمالَ يحفرون الآبارَ و يهدمونها" (سلمان, ٢٠٠٨).

وردتْ أفكارُ كنزَ هذه في مؤلفهِ "النظرية العامّة في التشغيل و الفائدة و النقود" عام ١٩٣٦.

تُعدُّ الدولةُ في التحليلِ الكنزيّ عاملاً اقتصادياً ذا أهميةٍ كبيرةٍ, حيث أنَّ الحكومةَ أو الدولةَ تحصلُ على دخلٍ وتقومُ بالإنفاق كما تمارسُ الادخارَ و الاستثمارَ كما أنها العاملُ الكبير الذي يعوضُ مظاهرَ الفوضى التي لا يمكنُ السيطرةَ عليها و التي تميّزُ الرأسماليةَ الخاصَّة.

بصفةٍ عامةٍ يقومُ المذهبُ الكنزيُّ لا على التدخلِ الحكوميّ المباشر الذي يعطل مفعولَ المشروعاتِ الخاصّة و إنما على السياسةِ الماليةِ المُتبعةِ للتخفيفِ من حدةِ النقصِ في النظامِ القائم مع تركهِ حرًا بصفةٍ جوهريّة.

١ . ١ . ٥. دور الدولة الاقتصادي في عهد الليبرالية الجديدة

إن الأزمةَ التي اندلعت في بداية عقدِ السبعينياتِ في الولاياتِ المتحدة و أوروبا والتي تمثلتْ في الرُّكود التضخميّ و الأزمةِ الاقتصاديّةِ الجديدةِ جعلت من تدخلِ الدولةِ في الاقتصاد أمراً عديمَ الجدوى خاصةً بأنَّ الكنزيين لم يستطيعوا إيجادَ حلولٍ سريعةٍ لهذه الأزمة. أدى ذلك إلى بروز قوى الليبراليةِ الجديدة الاقتصادية التي هي تطويرٌ لأفكارِ أدم سميث الليبراليةِ في نظريةٍ جديدةٍ عُرفتْ بالنظريةِ الليبراليةِ النيوكلاسيكيّة.

حمّلتِ الليبراليةُ الجديدةُ تدخلَ الدولةِ في الشأنِ الاقتصاديّ مسؤوليةَ الأزمةِ وطالبتْ بتخفيضِ الإنفاقِ العامّ إلى أدنى الحُدود (الحمش، ٢٠٠٦). استندت أفكارُ وآراءُ الليبراليينَ الجددِ في تحليلهم للأزمةِ الاقتصادية بأنَّ الكارثة التي وصلت إليها الرأسماليةُ، تعودُ إلى التدخلِ الحكوميّ.

فالتدخلُ الحكوميُّ وفقاً لليبراليّين الجددِ عطَّلَ آلياتِ السوق، وضيّقَ مجالاتِ المبادراتِ الفرديَّة وأدّى إلى زيادةِ الإنفاقِ العامّ ومنافسةِ الحكومةِ للقطاعِ الخاص، بسبب احتياجِ الحكومة للموارد الماليةِ ما أدّى إلى زيادةِ الضرائبِ وزيادةِ الدَّينِ العام، وإحداثِ خللٍ في التوازن النقديّ و التضخُّم.

تقومُ الليبراليةُ الجديدةُ (النيوكلاسيكية) على جملةٍ من الاعتقادات التي ترتكزُ على الحريّةِ الفرديةِ والديمقراطيةِ السياسيّةِ والأسواقِ الحرةِ المنظمَةِ ذاتيًا والمقاولةِ الاقتصاديةِ التجاريةِ و تركزُ بصورةٍ خاصةٍ على إطلاقِ حريةِ المشاريعِ الخاصّةِ، وعلى خصخصةِ المشاريعِ الحكوميَّةِ كنوعٍ من الردِّ على الكينزية.

قادَ الليبراليةَ الجديدةَ مجموعة اقتصاديين من أتباع فريدمان الذي أصدرَ عام ١٩٦٢م، كتاباً عنوانهُ «الرأسمالية والحرية» , إضافةً إلى كتاباتٍ أخرى قدمَ فيها مفاهيمَه المتعلقة بالدخلِ المستدامِ ووظيفةِ الاستهلاكِ والنقدِ ومفهومَهُ لمعدَّلِ البطالةِ الطبيعيّ.

كانت هذه الكتاباتُ بمثابة مساهماتٍ متعددةٍ في هدم أركانِ الصرحِ الذي أشادَهُ كنز حول تدخلِ الدولةِ و"الدولة التدخلية", وأصبحتِ الشّعاراتُ المناديةُ بالحدِّ من تدخلِ الدولةِ وتركِ الأمورِ لقوانينِ السوقِ هي السائدة.

أسهمَ في انتشار هذه الأفكارِ ظهورُ اعتراضاتٍ أخرى على الكينزية مما يُعرفُ بالمدرسةِ المؤسسة والمدرسة ِالنقديَّةِ الجديدةِ والمدرسة المؤسسية الجديدة ومدرسةِ الاختيارِ العام, إضافةً إلى عددٍ من العوامل مثل نجاحِ الرئيسِ الأمريكي ريغان في انتخابات ١٩٨٠, وتقهقر الأغلبيَّةِ ذاتِ البرامجِ اليساريةِ في الانتخابات التي جرت في الثمانينات في أوروبا وانهيار أنظمةِ النمطِ السّوفيتي(الراعي,٢٠٠٧).

تعدُّ العاصمةَ الفكريةَ لليبراليةِ الجديدةِ بلا منازع مدرسةُ شيكاغو للاقتصادِ السّياسي التي أسَّسها الليبراليُّ فرانك هـ. نايت وهو متحمسٌّ جدًا لمبدأ الفردِ الخلاق المبادرِ والحر(خدام, ٢٠٠٧).

١. ١ . ٦. دور الدولة في الاقتصاد السوري

ُيعدُّ النظامُ الاقتصاديُّ أحدَ العواملِ المؤثرةِ و المحددةِ لدورِ الدولةِ في النشاطِ الاقتصادي, و تؤثرُ درجةُ النموّ الاقتصاديّ تأثيرًا مباشراً في النظام الماليّ و في تحديدِ الملامحِ و الأهدافِ و دورِ الدولةِ في الحياةِ الاقتصادية. إذ تختلفُ المشكلاتُ الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية من دولةٍ إلى أخرى, و تختلفُ كذلك أساليبُ حلها نتيجةً لتفاوتِ درجاتِ التقدمِ الاقتصادي و الاجتماعي.

عانى الاقتصادُ السوريُّ منذ منتصفِ الثمانيناتِ من اختلالاتٍ كبيرةٍ تعودُ أسبابُها إلى مشكلاتٍ تتعلقُ بالنموّ الاقتصادي حيث أنّ انخفاضَ الإنفاقِ العامّ و بدءِ انسحابِ الدولةِ التدريجيّ من النشاط الاقتصاديّ في تلك الفترة دونَ أن يستطيعَ القطاعُ الخاصُّ أن يملأ الفراغَ قد أدى إلى الانكماشِ و انخفاضِ معدلاتِ النموّ الاقتصاديّ بحيث أصبحَت تقلُّ عن معدَّل نموّ السّكان في بعض السنوات، كما تراجَع الاستثمار, و برزَ الاعتمادُ على النفطِ و الزراعةِ بشكلٍ متزايدٍ. ترافقَ ذلك مع ضعفِ الصناعةِ التحويليةِ و تنوعٍ ضعيفٍ للصادرات و انخفاضٍ في حصة الرواتب و الأجور من الناتجِ المحليّ الإجمالي مما أدى إلى انخفاضٍ في إنتاجيةِ العمل (أبو فخر, ٢٠٠٨).

أمام هذه التحدياتِ تم اتخاذُ جملةٍ من الإجراءاتِ الاقتصاديةِ الهامةِ بدءًا من عام ٢٠٠٠ منها ما يتعلقُ بتحريرِ التجارةِ الخارجيّةِ السوريّةِ و منها ما يتعلقُ بتطويرِ النّظامِ المصرفيّ من خلالِ السّماحِ بإقامة مصارفَ خاصةٍ وشركاتِ التأمين الخاصّة و سوقٍ للأوراقِ المالية و أخيرًا السماحِ بفتحِ مكاتبَ صرافةٍ للعملات الأجنبيةِ. بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقةِ بالإصلاح الضريبيّ و الماليّ و النقدي.

لكنَّ مسألةَ تحديدِ هويةِ الاقتصادِ السوريّ ودورِ الدولة فيه بقيا موضعَ جدلٍ و نقاشٍ بين المهتمين بالشّأن الاقتصادي في سورية و قد أبرزَ هذا النقاشُ العديدَ من التيارات و الآراءِ التي اختلفت في تحديدِ هويّة الاقتصادِ السوري منها (طلاس، ٢٠٠٥):

- التيارُ الليبرالي الذي يريدُ الانتقالَ إلى اقتصادِ السوق بأبعاده الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية كافةً, على غرارِ ما تمَّ في بلدان أوروبا الشرقيّةِ و في العديدِ من البلدان النامية.

يرى أنصارُ هذا التيار أنّ سوريةَ بلدٌ صغيرٌ لا يملكُ الإمكانياتِ الاقتصادية الكبيرة و التي يمكنُ أن تمكنهُ من الانعزالِ بنفسهِ بعيداً عن العالم.

كما أنَّ هناكَ متغيراتٍ دوليةٍ لا بدَّ من الخضوع لها، فلا بدَّ لسوريةَ أن تعيدَ النظرَ في سياستها الاقتصادية و أن تعمل على الانفتاح و الاندماج العالميّ و فتحِ الأسواق المحليةِ أمام المنتجاتِ الأجنبيةِ و جذبِ رؤوسِ الأموالِ العربية و الأجنبيّة و انسحابِ الدولةِ من الحياة الاقتصادية الأمرُ الذي يستلزمُ تركَ آليةِ السوقِ تحددُ الأسعارَ و تحددُ تخصيصَ الموارِدِ وفقًا لمتطلباتِ العرضِ و الطلب.

- التيارُ المحافظ و هو التيارُ الخائفُ من التغيير و ما قد يحمُله هذا التغييرُ من نتائجَ كارثيّةٍ يرى مناصرو هذا التيار أنَّ الانتقالَ إلى اقتصاد السوقِ و الخصخصةِ هو بمثابةِ التخلي عن العقيدةِ الاشتراكيةِ و الانتقالِ إلى العقيدةِ الليبراليّة.
- التيّار الثالثُ و هو التيارُ القائلُ أنَّ الأوضاعَ الاقتصاديةَ في سورية لم تعد تتلاءمُ مع المتغيراتِ العالميةِ و بالتالي يجبُ مواكبةُ هذه المتغيراتِ مع الحفاظ على الثوابتِ الوطنيّة.

ينادي أنصارُ هذا التيار بضرورةِ الانتقال إلى اقتصادِ السوقِ مع الحفاظ على منظومة الحمايةِ الاجتماعية أي التوفيقِ بين الجانب الاجتماعيّ و الجانب الاقتصادي، و قد نادى بهذه الفكرةِ الاقتصاديُّ جون ستيوارت ميل عندما أعلنَ أنَّ قوانينَ الإنتاج تخضعُ للقوانينِ الطبيعية، أما قوانينُ التوزيعِ فتخضعُ للقوانين الوضعيّة بالتالي إذا كان اقتصادُ السوقِ جيداً من حيث الإنتاج فإنه سيئٌ من حيث التوزيعِ و يعني ذلك أنَّ اقتصادَ السوق لا يؤدي بالضّرورة إلى تطابق المصالحِ الفرديّة مع المصالح العامّة.

أي إذا كانَ الاقتصادُ الأمثلُ هو الاقتصادُ القائمُ على حريّة المبادلات بما يخدمُ المصلحةَ العامّةَ على اعتبار أن الفردَ ليس حقيقةً منفصلةً عن الجماعة، لذا لا بدَّ من تدخُّلِ الدولةِ من خلالِ السياسةِ الماليةِ أي من خلالِ الضرائبِ و الإنفاقِ العامّ على إعادةِ توزيعِ الدخلِ القوميّ بما يحققُ العدالةَ المجتمعيةَ.

حسماً للنقاشاتِ التي كانتْ تدورُ حولَ هُويةِ الاقتصادِ السوريّ تم اعتمادُ هويةٍ جديدةٍ له و هي اقتصادُ السوقِ الاجتماعيّ, و ذلكَ بموجبِ قرارِ المؤتمرِ القطريّ العاشرِ لحزبِ البعثِ العربيّ الاشتراكيّ (أبو فخر، ٢٠٠٨)، خاصةً بعدَ القراراتِ الاقتصاديةِ الهامّةِ التي تمَّ اتخاذُها في السّنواتِ الأخيرة.

بالرغمِ من واقعيةِ هذا القرار و إيجابياتهِ إلا أنَّ تنفيذه يتطلبُ الكثيرَ من الجهدِ والتدخلِ الحكوميّ الحكيمِ و الفعالِ في الشأنِ الاقتصادي.

يتضحُ وفقَ هذا ضروراتُ تدخلِ الدولةِ في الشأنِ الاقتصاديّ بالاستفادةِ من تجربةِ الليبراليةِ العالميةِ الجديدةِ التي كانَتْ تنطلقُ من فرضية أنَّ السوقَ آليةٌ مثلى للعملِ الاقتصاديّ و أنّ تحقيقَ التقدمِ الاقتصاديّ يكونُ بتفعيلِ اقتصادِ السوقِ و وقفِ تدخلِ الدولةِ في الحياةِ الاجتماعية.

إلا أنَّ هذهِ الفرضيةَ أثبتتْ عدمَ صحتها، لأنّ الدولَ المتقدمةَ اقتصادياً كانَ دورُ الدولةِ فيها كبيراً كما في اليابان و أمريكا، فالقولُ أن اقتصادَ السوقِ يعني عدمَ تدخلِ الدولةِ مقولةٌ غيرُ صحيحةٍ و غيرُ عمليةٍ لأنها تتناقضُ مع الواقعِ التاريخي للدول.

لذلك فإنّ إفساح المجال أمام قوى السّوق سوف يؤدي إلى المزيدِ من الاحتكارِ و الفوضى و بالتّالي اتساعِ دائرةِ الفقرِ و زيادة الفروق في الثروة و الدُّخول، و حتى إذا أمكنَ تحقيقُ مستوى عالٍ من النمو الاقتصادي فإن ذلك سوف يكونُ لمصلحةِ فئةٍ معينةٍ، و سيؤدّي إلى زيادةِ فقرِ الفقراءِ مقابلَ ثراءِ الأغنياءِ، في حينَ أنّ هدفَ اقتصادِ السوقِ الاجتماعيّ هو تحقيقُ التنميةِ الاقتصاديةِ و الاجتماعيةِ الشّاملةِ التي لا يمكنُ تحقيقها إلا بدورٍ فاعلٍ و متوازنٍ للدولةِ في الاقتصادِ و المجتمع.

١ . ٢ . العلاقةُ بين رأس المال البشري (التعليم – الصحة) و النمو الاقتصادي و التنمية

ركز العديدُ من الدراسات النظريةِ و العمليةِ للنمو الاقتصادي على رأس المال البشريّ كأحد عوامل الإنتاج الممكن مراكمَتها مع مرور الوقت، إذ أنَّ إنتاجَ السلعِ و الخدمات دالةٌ متزايدةٌ ليس مع مستوى رأس المال المادّي و الأيدي العاملة فحسبْ بل أيضاً مع مستوى مهاراتِ و معارفِ وصحةِ العمّال و وفقاً لذلك يعزّزُ تراكمُ رأس المال البشريَّ عمليةَ النموّ الاقتصادي(كنعان, ١٩٩٨, ص ٣٦).

من جهةٍ أخرى، تعدُّ الموارِدُ البشريَّةُ من المقاييس الأساسيّة التي تقاس بها ثروةُ الأممِ الحقيقيّةُ باعتبار أنَّ هذه الموارِدَ تؤثرُ بشكلٍ موجبٍ في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدّول، حيث أصبح العنصرُ البشريُّ ودرجةُ كفاءتهِ العاملَ الحاسمَ لتحقيقِ التقدم بشكلٍ عام. لذلك أكدَ علماء الاقتصادُ على أهميَّة تنميةِ الموارِدِ البشريةِ في تحقيق النموّ الاقتصادي، حيث ذكرَ آدم سميث في كتابه الشهيـــر "ثروة الأمم" أن كافة القدراتِ المكتسبةِ لدى سائر أعضاءِ المجتمع تعدُّ ركناً أساسياً في مفهوم رأس المال الثابت، حيث تعدُّ هذه القدراتُ جزءًا هامًا من ثروةِ الفردِ التي تشكلُ بدورها جزءًا رئيسياً من ثروةِ المجتمعِ الذي ينتمي إليه (مركز البحوث و الدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض, ٢٠٠٨, ص ٤).

أيضاً، أكدَ ألفريد مارشال أهميةَ الاستثمار في رأس المال البشريّ باعتباره استثماراً وطنياً و في رأيه أنّ أعلى أنواع رأس المال قيمةً هو رأسُ المال الذي يستثمرُ في الإنسان، لأنّ القوى البشريّة هي التي تحوّل الثرواتِ من مجرد كمياتٍ نوعيةٍ إلى طاقاتٍ تكنولوجيةٍ متنوعةٍ تحققُ التقدمَ المنشود(مركز البحوث و الدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض, ٢٠٠٨,ص ٤).

و سننتقلُ الآن إلى دراسة أثر التعليم و الصحة على عمليتيْ النموّ و التنمية الاقتصادية:

١. ٢ . ١ . أثر التعليم على النمو الاقتصادي و التنمية

يؤدي التعليمُ دوراً محورياً في عملية التنميةِ و يتطلبُ أداءُ هذا الدّورِ الحصولَ على مادةٍ ملائمةٍ لجميع التطوراتِ التكنولوجيةِ الحديثةِ، والقدرة على التعامل مع ثورة المعلوماتِ الجارية، من أجل تعزيز القدرةِ على الخلق و الإبداع إضافةً إلى إيجاد حلقة الوصل بين نظمِ التعليم والتنميةِ الاقتصاديةِ المرغوبة وسوق العمل.

يساعدُ التعليمُ الأفرادَ على تنمية قدراتهم المعرفيّةِ والتقنية وهذا لا يتطلبُ فقط القضاءَ على الأميّة والتأكيدَ على حقّ الجميع في التعليم و إنّما بالإضافة لذلك ضرورةَ التأكيدِ على التعليم المستمرّ وتنوّع مؤسّساتهِ لمواجهةِ متطلباتِ سوق العمل، وتطويرَ أنماطٍ مختلفةٍ من التعليم بالشّكل الذي يضمنُ التجديدَ في مسيرة التنميةِ البشرية، ومواءمَتها مع حاجاتِ المجتمع المختلفةِ و المتزايدة في الحاضر والمستقبل.

بالإضافةِ لما تقدمَ، يحققُ التعليمُ غرضاً اجتماعياً هاماً، حيث أنهُ ليس وسيلةً لزيادةِ المهارةِ التي تتطلبُها عمليةُ التنميةِ و حسب، لكنه أيضاً وسيلةٌ لمنحِ أفرادِ المجتمعِ الفرصةَ للتقدُّمُ الماديّ و الاجتماعي فللتعليم

دورٌ هامٌ في بناء الإنسان ِالنافع ِالمنتج ِو المواطن ِالصالح. بناءً على ما تقدمَ فكلما ارتفع عددُ المتعلمين ارتفع مستوى التفكير العلميّ و المنطقي لدى أفرادِ المجتمع.

الأمرُ الذي يساهمُ ايجابيّاً في عملية ِالتغيير الاجتماعي التي تشكلُ الشرط الضروريَّ للتحضُّر و التنمية ِ في المجتمع (البازعي, ٢٠٠٩, ص ٥).

تظهرُ إشكالية ُالربط ِبين مفهوم ِالتنمية ِ البشرية ِوبين السعي ِنَحو معدلاتٍ عاليةٍ من النموّ الاقتصادي ممّا يدعو إلى طرح ِمَسألة نوع ِالتعليم ِالمطلوب ِأو المتاح للأفراد ومستوى التعليم الذي يلبّي طموحاتِ المجتمع والأفراد، بمعنى هل يجبُ التركيز على مراحل ِالتعليم الدنيا ومن ثم زيادة ُنسبة ِالإنفاق ِعليها، أم يتم التركيزُ على مراحل ِالتعليم العليا و بالتالي زيادة ُنسبة الإنفاق ِعليها؟ لاقت هذه المقاربة ُجدلاً واسعاً في الأوساطِ الاقتصادية ِالأكاديميّة فهناك مَن يرى ضرورة َزيادةِ الإنفاق ِعلى المراحل ِالأولى من التعليم باعتبارها أكثرَ قرباً من مقتضياتِ النموّ والعدالة، إضافةً ًإلى اتفاقِها مع موجباتِ التحليل ِالحديّ، بالمقابل توجدُ وجهة نظر ٍترى أن طرح هذه المسألةِ يجب أن يتوافق َمع طبيعةِ السياسةِ الاقتصاديةِ الكليّةِ، و بطرق ِاختيار التكنولوجيا المستخدمةِ في ظلّ ثورةِ المعلوماتِ والاتصالاتِ وإمكانيّة الاستفادةِ منها (مجيد, ٢٠٠٨).

يرى الاقتصاديُّ كالبرث Galbraith أنّ أفضلَ تعليم ٍيجبُ أن يتعلقَ بالأفرادِ ذوي الأوضاع الاجتماعيةِ الأسوأ لتدارك ِالظلم ِالاجتماعيّ الذي قد يؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي (مجيد, ٢٠٠٨, ص ٣).

إن وجهةَ النظر ِ هذه ترى ضرورة َ زيادة فرص التعليم ِ للأفراد الأقلّ قدرةً ومهارةً و الأكثر ِ فقراً حيث أنَّ التنمية الاقتصادية ومن ثمّ النمو الاقتصادي المستهدفَ يتطلبُ ضرورة إيجادِ قـوّة ِعمـلٍ ذات مواصفاتٍ عاليةِ التقنية باعتبار أن القدرة التنافسية لأي اقتصادٍ كما يطرحُها بعضُ الاقتصاديين في ظلّ الوضع الاقتصاديّ الدوليّ السائدِ يتعلقُ بطبيعةِ استخدام الموارد ِ المتاحةِ وقدرتِها على التعاطي مع التكنولوجيا وعلى الابتكار, الأمرُ الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجيّتها.

إن تحقيقَ الزيادةِ في الإنتاجية يتطلبُ تغيراتٍ في هيكل العمالة, و يتطلبُ الاعتمادَ على القطاعاتِ التي تعتمدُ على التخصص و المواصفاتِ التقنية العالية, الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نموّ الدخل القوميّ للبلد.

لقد استهدف العديدُ من الدراسات العمليّة للنموّ الاقتصادي تفسيرَ التباين الكبير بين البلدان في معدَّلات نصيب الفردِ من الناتج المحلي, دراسة بارو(١٩٩٧) كانت إحدى الدراساتِ التي حاولت تفسيرَ التفاوتات بين البلدان في نموّ الناتج المحلي على المدى الطويل بالاعتماد على مستوياتِ رأس المال المادي و البشري و المتغيراتِ البيئية التي تؤثرُ على مسار النمو.

اكتشفت بعض الدراساتِ وجودَ علاقةٍ ايجابيةٍ بين معدل نموّ نصيب الفردِ من إجمالي الناتج المحلي و بين المتغيراتِ المرتبطة بالتعليم, فقد أوردَ بارو و سالايمارتين (١٩٩٥) معاملاتٍ معنويةً و إيجابيةً لمتوسط عدد سنوات التعليم الثانوي و العالي للذكور و الإناث على حدٍ سواء ٍفي بداية الفترة التي غطتها العينة و متوسط الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبةٍ من إجمالي الناتج المحلي.

وفي دراسةٍ عن تأثير التعليم وتنميةِ القوى البشرية في النمو الاقتصادي قسمَ العالمان " هاربسون HARBISON " و" مايرز MAYERS " بلادَ العالم إلى أربعة مستويات من النمو الاقتصادي تبعاً لدرجةِ التعليم هي (مركز البحوث و الدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض, ٢٠٠٨, ص ٤):

- البلدانُ المتخلفة: وتعاني من ضعف الوعي بأهمية التعليم ومحدوديّةِ إمكاناتِ المدارس وانتشارِ ظاهرةِ التسرب وارتفاع الفاقدِ في التعليم وانخفاض معدّلات القيد في المدارس (٥ – ٤٠٪ من الفئة العمرية ٦ - ١٢ سنة في المرحلة الابتدائية ، ٣ % من الفئة العمرية ١٢-١٨ سنة في المرحلة الثانوية)، وأغلبُ دول هذه الفئة لا يوجد فيها جامعاتٌ والقليل منها فيه معاهدُ عليا.
- البلدانُ النامية ُجزئياً: وهي البلدان التي بدأت في طريق التقدم وقطعت فيه شوطاً محدداً، ويتميزُ التعليم فيها بالتطور ِالسريع من حيث الكمِّ على حساب نوعيةِ التعليم ، وتعاني هذه الدولُ من ارتفاع نسبة التسربِ والفاقدِ من التعليم خاصةً التعليم الابتدائي رغم عنايتها به، وانخفاض نسبة المقيدين بالمرحلة الثانوية ونقص أعدادِ المدرسين، كما أنه يوجدُ بها جامعاتٌ إلا أن اهتمامها موجهٌ إلى التعليم النظري.
- البلدانُ شبهُ المتقدمة: وهي البلدان التي قطعت شوطاُ متوسطاً في طريق التقدم ويتميزُ التعليم فيها بأنهُ إلزاميٌّ لمدة ٦ سنوات وترتفع معدلاتُ القيد بها لتصلَ إلى نحو ٨٠ % ، ومشكلاتُ التسربِ والفاقدِ من التعليم أقلُّ حدةً من المجموعتين السابقتين، والتعليمُ الثانوي متنوعٌ ويميل إلى الاتجاهِ الأكاديمي بهدفِ الإعداد للتعليم الجامعي الذي يتميزُ في هذه البلاد بالارتفاع إلا أنَّ الجامعاتِ تعاني من ازدحام الطلاب وضعفِ الإمكاناتِ المادية ونقص أعداد أفرادِ هيئات التدريس.
- البلدانُ المتقدمة: وهي البلدانُ التي قطعت شوطاً طويلاً في طريق التقدم وحققت مستوى اقتصادياً متطوراً خاصةً في مجال الصناعةِ وتزدهرُ فيها حركةُ الاكتشافات العلمية ولديها رصيدٌ من الكفاءاتِ البشرية والقوى العاملة المؤهلة والمدرَّبة ويتميزُ التعليم فيها بارتفاع معدلاتِ القيدِ في جميع مراحلهِ وارتفاع مستوى التعليم الجامعي والاهتمام بالكليات العلميّة بدرجةٍ تفوقُ الكلياتِ النظرية َمع الاهتمام بالبحثِ العلميّ والاكتشافِ والاختراع.

والأمثلة على تأثير الاستثمارِ البشريّ في التعليم في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي متعددةٌ حيث نجد دولاً مثلَ الصين واليابان وغيرها من دول جنوب شرق آسيا استطاعت أن تحقق معدلاتٍ عالية للنمو الاقتصادي وتتبوأ مكانةً متقدمةً بين دول العالم استناداً إلى ما لديها من موارد بشريةٍ حرصت على تأهيلها وتنمية مهاراتها وقدُراتها، كما أن ما يشهده العالمُ الآن من تطورٍ علميّ ٍكبير خاصةً في تكنولوجيا المعلوماتِ المرتبطة ِباستخدامات الحاسب الآليّ والاتصالاتِ والإلكترونيات يرجعُ إلى ما تمَّ تأهيله من قدراتٍ ومهاراتٍ عاليةِ المستوى للعنصر البشري.

نظرًا لأهمية التعليم ودوره المهم في تحقيق الرفاهية الفردية و النمو الاقتصادي, فإنه قد جذب الانتباه المتزايد في دراسات النمو الاقتصادي و رأس المال البشري(Issa,1999, p :15).

تشيرُ نظريات النمو الاقتصادي إلى أنَّ التعليمَ يزيد من معدل النموّ الاقتصادي طويل الأجل, و تؤكدُ الدراساتُ أن معدل النمو الاقتصادي يرتفعُ في الدول التي تزدادُ فيها نسبُ التعليم (البازعي, ٢٠٠٩, ص٢).

إن الفتراتِ الأخيرة للنمو المتواصلِ في الناتجِ الاقتصاديّ في الكثيرِ من الدول و التي لم توضحْ بالزيادات في رأس المال الطبيعي (الأرض, ساعات العمل) مرتبطةٌ ومترافقةٌ بالتحسينات في التعليم والتغذية والصحة (Schultz,1961; Kuznets,1996; Denison,1967; Barrow and Salaimartin,1995)[1].

كما أن التقدمَ التقني يزدادُ بسرعةٍ عندما تكون قوةُ العملِ أحسنَ تعليماً و بالتالي فإن تراكمَ رأس المال البشري يساهمُ في التقدم التقني و يعدُّ مصدراً من مصادر النمو المستدام.

بشكلٍ عام يساهمُ التعليم في تحسين الموارد البشريةِ و تطويرها من خلال رفعِ الكفاءةِ و المقدرةِ الذهنية و سعةِ الاستيعاب و رفعِ إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد.

أشارَ (Mirowsky,1998) [2] إلى أنَّ التعليمَ يمثلُ أداةً لبناء المهاراتِ الحقيقية و المصادرِ المسمّاة رأس المال البشري مثلاً، التعليمُ يطورُ قدرات الناسِ على الكتابة, الاتصال, حلِّ المشاكل, تحليل البيانات, تطوير الأفكار و إعداد الخطط كما أنهُ يطورُ بشكلٍ واسعٍ المهاراتِ التحليلية النافعة مثل الرياضيات, الملاحظة, التجريب, الجمع, التصنيف, و أيضاً يطور العادات الفعّالة كالاستقلالية مثلاً (Mirowsky,1998 ,p: 417).

كذلك، يحسنُ التعليمُ مهاراتِ الإنتاجيةِ للأفراد و قدراتهم و تصرفاتهم في العمل (Issa,1999,p:15).

يمكنُ تقديرُ أثرِ التعليم في الإنتاجية من خلال المقارنة بين أجورِ الأشخاص المتعلمين و غير المتعلمين عبر الزمن.

حاولَ العديدُ من الاقتصاديين قياسَ العائدِ الناجم عن التعليم و من أوائل هذه الدراسات دراسة شولتز(١٩٧١), التي أوضحَت أن الاستثمار في رأس المال البشري يؤدّي إلى فروقٍ واضحةٍ في دخول العمال المتعلمين و غير المتعلمين, عزا شولتز هذه الفروقَ إلى الاختلاف في الوضع الصحي و التعليمي للمتعلمين. هذا ما أكده أيضاً (Strauss and Thomas, 1995)[3] عندما كشَفتْ الاستطلاعاتُ أن هناك ارتباطاتٍ ايجابيةً هامةً بين الأجورِ و تحققِ الدخل و مستوى تعليم و تغذيةِ و صحة العاملين.

قدرَ شولتز معدلَ العائدِ الاستثماريِّ في التعليم الابتدائي بنسبة ٣٥٪, و في التعليم الثانوي بنسبة ٢٠٪, أما العائدُ الاستثماريُّ للتعليم الجامعيِّ و البحث العلمي فقدُقدِّرَ بنسبة ١٥٪ (البازعي, ٢٠٠٩ , ص٢٠).

(1),(3) – Schultz, T.Paul(2003): Human capital, Schooling and health, p :208.
(2)- Issa, Haitham(1999)" Human capital theory and economic growth,p:15.

قامَ بيكر بحساب العائد على رأس المال البشري بطريقةِ الفروق بين الدخل لفردٍ متعلمٍ و آخرَ غير متعلمٍ, و تبين من الدراسة أن متوسط العائدِ الاستثماري للفرد الأمريكي الذي يصلُ في تحصيلهِ العلمي إلى المرحلة الجامعية هو ١٠٪ إلى ١٢٪ سنوياً و يعدُّ هذا العائدُ مرتفعاً نسبيًا إذا ما قورنَ بعوائدِ رأس المال المادي (البازعي, ٢٠٠٩, ص ١).

كما بين دينيسون أن ٣٠٪ من النمو في الناتج الكليّ للفرد في الفترة (١٩٢٩-١٩٨٢) في الولايات المتحدة الأمريكية كان بسبب زيادة المستوى التعليمي للعمال(البازعي, ٢٠٠٩, ص٢).

يرى روبرت بارو في دراسةٍ لنسبِ الأطفال المسجَّلينَ في المدارس الابتدائية و الثانوية في ٧٦ دولة, أن النموَّ السريعَ الذي تحقق في دول شرق آسيا في الآونة الأخيرةِ يعودُ إلى زيادة أعدادِ الطلاب المسجلين في المرحلة الثانوية, كما أن ضعفَ النموّ المتحقق في دول شبهِ الصحراءِ الأفريقية, يعودُ إلى قلةِ أعدادِ الطلاب المسجلين في هذه المرحلة.

كما يقدرُ العائدُ على التعليم العالي بنحو ١٠٪ أو أكثر في الدول ذات الدخل المنخفض و المتوسط مما يشير إلى أن الاستثمارَ في هذا النوع من التعليم يساهمُ في رفع إنتاجيةِ العمل و النمو الاقتصادي طويل الأجل (البازعي, ٢٠٠٩, ص٢).

كذلك، تبينُ إحصاءات البنك الدوليّ ارتباط معدل نموّ الدخل و من ثمَّ الدخل الفردي بالمستوى التعليمي في الدولةِ مقاساً بمستوى الأميةِ الإجمالي فالدول الأفقرُ مثل راوندا التي تأتي في المرتبة الأولى لأقلّ الدول دخلاً في العالم تبلغُ نسبةُ الأمية فيها ٤٠٪ و في إثيوبيا التي تأتي في المرتبة الثالثةِ تبلغ نسبة الأمية ٦٥٪, في حين تأتي الدولُ المتقدمة في ترتيبِ الدخل بمستوى أمية أقل من ٥٪ (البازعي, ٢٠٠٩,ص٣).

١ . ٢ . ٢ . أثر الصحة على النمو الاقتصادي و التنمية

إنَّ الصحةَ الجيدة هي هدفٌ هامٌ في حدّ ذاتهِ، نظراً لما يترتبُ عليها من تزايدٍ في القدرات البشرية، وباعتبارها إحدى الحاجات الإنسانيةِ الأساسية. هناك ثلاثةُ أسبابٍ رئيسيةٍ لتقييم الآثار الاقتصادية للصحة (صقر,٢٠٠٨, ص٣):

- يساعدُ فهمُ الدورِ الاقتصادي للصحة على فهم مصادر النمو الاقتصادي السريع الذي أمكنَ تحقيقهُ في القرن العشرين.
- يشكلُ القضاءُ على الفقر المهمة المركزيّة لسياسةِ التنمية في مستهلّ القرن الحادي والعشرين، حيث لا زالت أعدادٌ غفيرةٌ من سكان العالم تعاني من الفقر على الرغم من النموّ الاقتصادي السريع. و نظراً لأنَّ الصحة السيئة هي أحدُ الأسباب الرئيسيةِ للفقر، فإن تواصلَ الاستثماراتِ التي تستهدفُ تحسينَ الأحوال الصحية للفقراء بوسعِها أن توفرَ وسيلةً للتخفيفِ من حدة الفقر.

- يؤدي الإنفاقُ على الصحة إلى تحسين نوعيةِ الموارد البشرية، شأنهُ شأنَ الإنفاق على التعليم، ولكنه بالإضافة إلى ذلك فإنه يؤدي إلى زيادةٍ كميةٍ في المستقبل من خلال زيادة العمر المتوقَّع في العمل, و تخفيض عدد أيام الانقطاع عن العمل لأسباب صحية. وهذا أيضا يكمل الاستثمار في التعليم، نظراً لأنه مع بقاء الأشياء الأخرى على ما هي عليه، فإنَّ العائدَ على التعليم سيتجهُ للتزايدِ إذا عمل الناسُ لفتراتٍ أطول.

تجدرُ الإشارةُ إلى أنه على الرغم من أن الإنفاقَ على الصحة يؤدي إلى أنواعٍ مختلفةٍ ومتعدّدةٍ من المنافع الخاصّةِ والعامة، فإن العائدَ على الاستثمار في الصحة، يصعبُ قياسهُ كمياً والتحققُ منه بصورةٍ تجريبيةٍ بالمقارنة بالاستثمار في التعليم (صقر,٢٠٠٨, ص٤). أحدُ الأسبابِ الرئيسة في ذلك هو عدمُ وجود مقياسٍ بسيطٍ، مشابه لعدد سنوات الدراسة، بالنسبة لكمية الاستثمار في الصحة لأي شخص من الأشخاص. كما أن الآثارَ الاقتصادية للصحة الجيدة، سواءً فيما يتعلق بالآثار الكميّة (إطالة فترة العمل)، أو الآثارِ النوعية (تزايد الإنتاجية) يصعبُ قياسها أيضاً.

١ . ٢ . ٣ . طرائق تأثير الصحة في النمو الاقتصادي:

ارتبطتِ الفتراتُ الحديثة للنمو المتواصل في معدل الناتج الإجمالي و انخفاض الفقرِ في العقدِ الأخير بالتحسيناتِ التي تمتْ في تغذيةِ أطفال الشعوب و صحةِ البالغين تحديدًا في البلدان ذات الدخل المنخفض.

أكدّت الدراساتُ التاريخية و المعاصرة في البلدان ذاتِ الدخل المنخفض و المرتفع بأنَّ الصحة و التغذية الجيدةَ تؤثرُ على معدَّل الإنتاج لكل وحدة وقت عمل (Fogel,1994; Strauss and Thomas, 1995; Schultz and Tansel,1997)[٤].

إضافةً لذلك توجدُ روابط مباشرةٌ بين الأداء الاقتصاديّ والمؤشراتِ الصحية مثل توقعاتِ الحياة, ففي أوروبا اتجهتْ توقعاتِ الحياة نحو التحسُّن اعتبارًا من أواخر القرن التاسعَ عشرَ واستمرتْ في هذا الاتجاهِ بدون انقطاعٍ خلال القرن العشرين وكان للتزايد في استهلاك المواد الغذائية الضرورية والتحسن في توفير إمدادات المياه النقية والصرف الصحي، والتي ترتبت جميعها على مستويات الدخل التي اتجهت نحو الارتفاع كان لها تأثيرٌ إيجابيٌ كبيرٌ على الصحة. مما يعني أن الصحةَ الجيدةَ والتغذيةَ الأفضل كانتا في نفس الوقت سبباً و نتيجةً للنمو في الدخل (صقر,٢٠٠٨, ص١).

بالتالي إن العلاقةَ المتبادلةَ بين الصحة والتنمية تعني أن تحقيقَ التنميةِ الاقتصادية يؤدي إلى تحسين الأوضاع الصحية، حيث أكدَّ (بريستون, ١٩٧٦)[٥] بأن التنميةَ الاقتصادية هي من أهمِّ محدِّدات العمرِ المتوقع حيث كان متوسطُ العمرِ المتوقعِ في البلدان النامية ٤٠ سنة في ١٩٥٠ و لكنه ازداد إلى ٦٣ في

---

[4]-Schultz ,T.Paul(2003): Human capital, Schooling and health, p: 219.

5-- Bhargava , Alok; Jamison, Dean T; Lau, Lawrence J; Murray, Christopher J .L(2001) : "Modeling The Effects of Health on Economic Growth", Journal of health economics , p: 423-424.

١٩٩٠ (البنك الدولي,١٩٩٣) لأنَّ التغذية الأفضلَ و التقدمَ في التقنياتِ الطبية زادا مدةَ الحياةِ بشكلٍ تدريجي.

إضافةً لذلك فإنّ الصحة الأفضل تساهمُ في تحقيق التنميةِ الاقتصادية حيث تشيرُ الدراساتُ الحديثة إلى أن توقعاتِ الحياة يمكنُ استخدامها بشكلٍ فعّالٍ في التنبؤِ بمستويات الدخل أو بالنموّ الاقتصادي اللاحق حيث بينتْ هذه الدراساتُ أنّ الصّحة تؤثّرُ بقوةٍ على معدلات النمو, كما أنَّ التحسيناتِ الصحيةَ تؤثرُ في النمو الاقتصادي من خلال تأثيراتها على السكان فقد كان التحسنُ السريعُ في الأوضاع الصحية في شرق آسيا منذ الأربعيناتِ عاملاً محفزاً لتحقيق التحول الديمغرافيّ هناك حيث تمكنَتْ هذه الدولُ في أعقاب الحرب العالميةِ الثانية من إدخال التكنولوجيا الطبية المتطورةِ القادمة من الغرب. سمحَت هذه التكنولوجيا بتخفيض معدلاتِ الوفياتِ ورفع توقعاتِ الحياة, ما أعقبَ ذلك انخفاضٌ سريعٌ في معدلاتِ الخصوبة.

أدت هذه التغيراتُ إلى ارتفاع أعداد السكان في سنِّ العمل و انخفاض أعداد السكان المُعالين, الأمرُ الذي أدى إلى انخفاض العبءِ الاقتصاديّ للمُعالين و انخفاض الفقرِ و ارتفاع متوسّط دخل الفردِ حيث ارتفعَ متوسط نصيب الفرد من الدخل القوميّ بمعدل سنوي ٦٪ في الفترة ١٩٦٥ و١٩٩٠ و انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد بين ١٩٨٧ و ١٩٩٨ بمعدل ٣٧٪ (شكوري, ٢٠٠٤, ص١١).

كذلك ساهمَ في تحقيق هذه النتائج قيامُ هذه البلدان بتوجيهِ نسبةٍ كبيرةٍ من استثماراتِها إلى مجالاتِ الصحةِ و التعليم ووسائل الاتصالاتِ الحديثة, الأمرُ الذي أعطى كوادرَ عاملةً مؤهلةً, استطاعت أن تجعلَ إنتاجها ينافسُ منتجاتِ الدول الأخرى, ما أدى إلى الانفتاح على الأسواق العالميةِ و عززَ قابلية هذه البلدان على زيادة إنتاجيَّتها (شكوري, ٢٠٠٤, ص١٢).

فيما يتعلقُ بتأثير النمو في دخل الفرد على تخفيض معدَّل الوفيات، فالملاحظ أن هذا التأثيرَ يتمُّ بصورةٍ خاصة من خلال تأثيرِ النمو في الناتج المحلي الإجمالي على دخول الفقراء، وأيضاً على الإنفاق العام خاصةً على الرعاية الصحية وهذا يعني أن النتائجَ تعتمدُ إلى حدٍّ كبيرٍ على كيفية الاستفادة من و كيفية استثمار نتائج النمو الاقتصادي وهذا ما يفسرُ نجاحَ بعض الدول التي حققتْ نمواً اقتصادياً سريعاً مثل كوريا الجنوبية في زيادة توقعات الحياة بسرعةٍ حيث ركّزت سياساتُ التنميةِ على التعليم الأساسيّ، والرعاية الصحية الأساسية، والإسراع بتطبيق إصلاحٍ زراعيٍ فعّالٍ مما مكّن من إسهام أعدادٍ متزايدةٍ من السكان بشكل ملموسٍ في النشاط الاقتصادي (صقر,٢٠٠٨, ص٣).

يخفضُ التحسنُ في صحة السكان البالغينَ من نسبة الإعالةِ من خلال تخفيض الوفياتِ بين السكان في سن العمل، وأيضاً من خلال الحدِّ من التقاعد المبكر الناجم عن المرض. كما أنَّ الصحةَ الجيدةَ للبالغين تؤثرُ في الإنتاجية مباشرةً من خلال زيادة الجهد المبذول في العمل والحدِّ من التغيُّب.

كذلك توجدُ أعدادٌ كبيرةٌ و متزايدةٌ من الدراساتِ التي تؤكدُ على الآثارِ السلبيةِ لاعتلال صحةِ الأطفال على معدلاتِ التحاقهم بالمدارس، وقدرتِهم على التعلم والمواظبة فالكثيرُ من الأمراض التي يعاني منها

الأطفالُ تستجيبُ للعلاج والذي كثيراً ما يكونُ منخفضَ التكلفةِ ويتسمُ بالفاعلية. ولعلَّ التحسنَ الدائمَ والمستمرَّ الذي تحققَ خلال القرن العشرين في القدراتِ الثقافية العامةِ للسكان في البلاد المتقدمةِ حيث تتوافرُ الإحصاءاتُ اللازمة للحصولِ على الاتجاهاتِ العامة, يرجعُ جزئيا إلى التحسُّن في الأوضاع الصحية للسكان وتغذيتِهم. كما تجدرُ الإشارة أيضا إلى آثارِ تحسُّن الصحةِ على التكوين الرأسمالي، إذ أنَّ توقعاتِ الحياةِ المديدةِ عادةًما تدفعُ السكانَ إلى زيادةِ الادخار (صقر,٢٠٠٨, ص٥).

توجدُ قائمةٌطويلةٌمن المراجع و الدراساتِ التي عُنيَتْ بدراسة و تقييم تأثير الاستثمارِ في الصحة على النمو الاقتصادي من الناحية التجريبيةِ العمليةِ و ذلك باستخدام عددٍ متنوعٍمن أدواتِ التحليل الإحصائيّ و الاقتصاد القياسي.

استنتجتْ دراسةُ العالم (Mushkin, 1962)[٦] بأن الاستثمارَ في الصحة يرفعُ فعاليةَ الأفراد في المجتمع كمنتجين و مستهلكين, كذلك توصلتْ دراسة (Bloom et.al, 2001)[٧] إلى أن الزيادةَ في متوسط العمر المتوقع بمعدل سنةٍ واحدةٍ تؤدي إلى ٤٪ زيادة في الناتج المحلي الإجمالي. بشكلٍ مماثلٍ وجدتْ دراسة (Barro and Sala-i-Martin,1995[٨]) أن معدلَ نمو الناتج المحلي الإجمالي يمكنُ أن يزيدَ بمقدار ١,٤٪ بالسنة لكل زيادةِ انحرافٍ معياريٍّ واحدةٍ في متوسط العمر المتوقع.

كذلك تؤكدُ دراسة (Rivera and currais, 1999[٩]) على أن النموَّ المستمر ليس قابلاً للتحقيق في أي بلدٍ ما لم تمتلك قوة العملِ فيه مستوياتٍ محددةً من التعليم و الصحة, و تذكرُ الدراسة ثلاثة عواملَ لدعم هذه الفرضية, فبالإضافةِ للتعليم فإن الصحة ضروريةٌ للعمل و النمو الاقتصادي, وهذه العوامل هي:

١- الاستثمارُ في الصحة يخفضُ نسب الإعياء و الوهن و عددِ أيام مرض العاملين.

٢-التحسنُ في المستوى الصحي يخفضُ معدلَ اهتلاك رأس المال البشري (تراجع إنتاجية رأس المال البشري و تلفه).

٣-الاستثمارُ المتزايدُ في الصحة يؤدي إلى تخفيض كلفِ الاستطبابِ و التداوي لدى الأفراد

ووجدت إحدى الدراسات التي طُبِّقتْ في الفترة (١٩٦٥-١٩٩٠) في عددٍ من البلدان الفقيرةِ أو ذات الدخل المنخفض أن تحسُّنَ ١٪ في معدل بقاء البالغين كان مترافقاً بزيادة ٠,٠٥٪ في معدل النمو و أن العلاقة بين مؤشراتِ الصحة و معدل الإنتاج الاقتصادي يمكنُ لحظها في البلدان الناميةِ و الفقيرةِ أكثر من البلدان المتطورة (Bhargava, Alok; T. Jamison, Dean; J. Lau, Lawrence; J.L .Murray, Christopher,2001,p:438). حيث أن بلدانًا مثلَ بوركينا فاسو, بوروندي, جمهورية إفريقيا الوسطى,

(6),(7),(8),(9) : Issa ,Haitham(2004)" Demographic transition, human capital and growth, p:16-17.

الهند و ساحل العاج و نيجيريا كانت فيها التأثيراتُ الإيجابية على معدل النمو الاقتصادي هامةً جداً , بينما البلدانُ المتطورة جداً مثلَ فرنسا و سويسرا و الولايات المتحدة كان التأثير المتوقع على معدلات النمو سلبياً (Bhargava , Alok; Jamison, Dean T; Lau, Lawrence J; Murray, Christopher J .L(2001), p:438).

و في دراسةٍ لتحري أثرِ الصحة على النمو في دخل الفرد في ثلاثةٍ و عشرين بلداً من بلدان منظمةِ التنمية و التعاون الاقتصادية OECD في الفترة (١٩٦١- ١٩٩٥), و أحدٍ و عشرين بلداً من بلدان جنوب صحراء إفريقيا في الفترة (١٩٧٥ - ١٩٩٤),َخلُصَتْ النتائجُ إلى أن الصحة كصيغةٍ لرأس المال البشري تؤثرُ بشكلٍ موجبٍ على معدل نموّ دخل الفرد. بشكلٍ دقيقٍ تُظهرُ النتائجُ أن الاختلافاتِ، عبر البلدان، في الدخل مرتبطةٌ إيجاباً بصحةِ رأس المال البشري و أن تطبيقَ هذه النتائج أي الاستثمار في الصحة في جنوب صحراءِ إفريقيا سيزيدُ النمو الاقتصادي على المدى القصير و مستوياتِ الدخل على المدى الطويل .(Gyimah -Brempong , Kwabna ; Wilson, Mark,2004, p: 315)

١ . ٣ . الاتجاهات الحالية للاستثمار الحكومي في رأس المال البشري

تسعى بلدان العالم لمواكبة التغيرات الحديثة التي تفرض نفسها على جميع البلدان, فالتكنولوجيا الحديثة و التقدم التقني و ثورة المعلومات و الانفتاح الاقتصادي و غيرها تجعل دول العالم في سباق متواصل و تنافس متزايد لمواصلة تحقيق النمو الاقتصادي و التقدم الاجتماعي.

لقد أثبتت تجارب البلدان المتقدمة اقتصادياً أن النجاح في هذا المجال يتوقف إلى حدٍ كبير على مساهمة و مستوى تأهيل و تدريب العنصر البشري الذي يُعد أساس أي نهضةٍ تنمويةٍ.

يعرض هذا البحث الاستثمار الحكومي في مجال التعليم و الصحة في عدد من البلدان المختارة, وقد راعينا تفاوت درجة التنمية و التقدم بين هذه البلاد لمعرفة دور الاستثمار الحكومي في التعليم و الصحة في عملية النمو الاقتصادي في هذه الدول.

١. ٣ . ١ . الاتجاهات الحالية للاستثمار الحكومي في التعليم

يمكن لنا معرفة و تقييمُ مستوى الاهتمام الذي توليهِ دولةٌمن الدول لعمليةِ التعليم من خلال دراسةِ حجم التمويل و الإنفاق الذي تخصِّصُه لهذه العملية.

يُعدُّ الإنفاق الحكوميُّ (العام) أحدَ المصادر الرئيسية لتمويل التعليم, مع العلم أن بلداناً عديدة و لاسيما الأقل تقدماً تعتمدُ على أسر الطلاب و المجتمعات المحلية لتسديدِ التكاليفِ المرتبطة بالتعليم, كالأقساط الدراسية, و الكتب المدرسية, و اللباس الرسميّ و المساهماتِ في رواتب المعلمين[١٠].

تجاوزَ الإنفاقُ العامُّ على التعليم في العالم ألفَ مليون دولار عام ١٩٩٥, ٨٥٪ من هذا المبلغ أنفقتها حكوماتُ البلاد المتقدمة (البكري, ٢٠١٠)[١١], بينما لم يبلغ عدد الطلاب في البلادِ المتقدمة إلا ربع عدد الطلاب في طلبة العالم.

يظهر الجدول التالي نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول المختارة للدراسة.

---

[١٠] -نقلاً عن مركز أنباء الأمم المتحدة, ٢٠٠٧/١٠/١١ .www.un.org/arabic/news/fullstory/news.asp

[١١] -نقلاً عن المنظمة الإسلامية للعلوم و التربية و الثقافة (ايسسكو), www.isesco.org.ma/arabe/publications/abhate/p20

جدول(١):الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي[١٢]

الدولة	١٩٩٥	٢٠٠١	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٧
اليابان	٣,٦	٣,٦	٣,٧	٣,٥	٣,٤
أمريكا	٥,١	٥,٧	٥,٦	٥,٧	٥,٥
ماليزيا	٤,٤	٧,٥	٥,٩	٤,٧	٤,٥
هنغاريا	٥	٥	٥,٤	٥,٤	-
تونس	٦,٥	٦,٨	٧,٥	٧,١	٧,٢
إندونيسيا	-	٢,٥	٢,٧	٣,٦	٣,٥
مصر	٤,٦	-	٤,٧	٤	٣,٧
جنوب أفريقيا	٦,٤	٥,٣	٥,٣	٥,٤	٥,٣
السنغال	٣,٨	٣,٣	٣,٩	٤,٨	-
اريتريا	٢,٨	٤,٤	٣,٧	٢	-
سورية	٣,٢	٤	-	٤,٩	٤,٩

المصدر:

١- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤.

2- www.stats.uis.unesco.org /unesco/Tableviewer/Tableview.aspx:

-Table(19): Finance indicators by ISCED level;

-Table(23): total enrolment, school live expectancy and expenditure on education.

قد يكون النظرُ إلى هذه النسب لا يظهرُ بالفعل الفروقَ بين هذه الدول من جانب الإنفاق على التعليم و تمويله, حيث أنَّ مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي و حجم السكان في هذه البلاد متفاوتة و بشكل كبير. بمعنى قد تكونُ نسبة الإنفاقِ على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في دولتين مثل اليابان و السنغال و لسنةٍ من السنوات مثل ١٩٩٥ متقاربةً جداً, لكن هذا لا يعني أن كلتا الدولتين تنفقُ على التعليم بنفس الكمية, فالناتجُ المحلي الإجمالي لليابان يفوق و بكثيرٍ الناتج المحلي الإجمالي للسنغال.

كما يشيرُ التقريرُ العالمي للتعليم ٢٠٠٧ إلى وجود فجوةٍ كبيرةٍ في الإنفاق على التعليم بين الدول المتقدمة و الدول النامية حيث أن الميزانيةَ المخصَّصة للتعليم في بلدٍ واحدٍ مثل فرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا تفوق الإنفاقَ على التعليم في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا كاملة, كذلك تنفقُ حكوماتُ جنوب الصحراء الكبرى ٢,٤ من الموارد العالمية للتعليم الحكوميّ مع العلم أن ١٥٪ من السكان في عمر

[١٢]- إحدى الصعوبات التي واجهت دراستنا في هذا المبحث هي صعوبة الحصول على حجم الإنفاق على التعليم ككل من جهة , و عدم توفر بيانات بعد عام ٢٠٠٧ فيما يخص الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الدراسة يعيشون في هذه المنطقة, بالمقابل فإن الولاياتِ المتحدة الأمريكية التي تؤوي ٤٪ من عدد الصغار في العالم تنفق ٢٨٪ من الميزانية العالمية(الموجز التعليمي العالمي, ٢٠٠٧).

يظهر الجدول التالي حجم الإنفاق على التعليم في مجموعة من الدول, إضافة إلى معدلات الأمية و نسب القيد الإجمالية لعام ٢٠٠٧.

جدول(٢): نسب القيد الإجمالية و معدلات الأميةِ و حجم الإنفاق على التعليم عام ٢٠٠٧ لعدد من الدول[١٣].

الدولة	نسبة القيد(التسجيل) الإجمالية المشتركة	معدلات الأمية للبالغين ١٥ سنة فما فوق	حجم الإنفاق على التعليم
اليابان	٨٦,٦	-	٢٠٧٧٤٤٥٠٣٨٢٦
أمريكا	٩٢,٤	-	٥٣٥٧٠٦٨١٠٥
ماليزيا	٧١,٥	٨,١	١٧٨٤٧٥٦٩٢
مصر	٧٦,٤	٣٣,٦	١١٩٧٦٥٣٩٩
جنوب أفريقيا	٧٦,٨	١٢	٤٠٥٨٣٤٠٩٩

المصدر:

1 - Human Development Report 2009; down load from web site :

Http://HDR.undp.org/en/statistics

2-International Monetary fund, down load from web site:

Http://www.Imf.org/external/pubs/ft/weo/2008/01/weodata/weorept.aspx.

يظهرُ الجدول(٢) علاقةً ترابطيةً بين حجم الإنفاق على التعليم في هذه الدول و معدلاتِ الأمية السائدة فيها و نسبِ القيد الإجمالية.

فنلاحظ أنه عند ارتفاع حجم الإنفاق على التعليم تنخفضُ معدلات الأمية و ترتفع نسب القيد الإجمالية المشتركة, و عند انخفاضه ترتفع معدلات الأميةِ و تنخفض نسب القيد في التعليم.

حيث يعدُّ حجم الإنفاق على التعليم في أمريكا و اليابان هو الأعلى بين بلدان الدراسة, بالمقابل نلاحظ عدم وجود أي معدلاتٍ للأمية في هاتين الدولتين, إضافةً إلى أن نسبِ القيدِ الإجمالية المشتركة في هاتين الدولتين هي الأعلى أيضاً بين دول الدراسة.

[١٣] -تم احتساب حجم الإنفاق على التعليم في هذه الدول عن طريق ضرب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧بنسبة التعليم من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام و التي تم عرضها في الجدول رقم (١), مع العلم أنه تم الاستعانة ببيانات صندوق النقد الدولي للحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لهذه الدول, و لم نستطع تطبيق هذه المعادلة لحساب حجم الإنفاق على التعليم في جميع دول الدراسة و في كل الأعوام بسبب عدم توفر كافة البيانات المطلوبة المتعلقة بنسبة التعليم من الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي نفسه.

كذلك نجد أن حجمَ الإنفاق على التعليم في دولة مصرَ العربية هو الأقلُّ بين مجموعة البلدان, الأمر الذي يرفع من معدلات الأمية فيها, كذلك نلاحظ انخفاض نسب القيد في التعليم في ماليزيا بسبب انخفاض حجم الإنفاق على التعليم فيها مقارنة باليابان و أمريكا.

١ . ٣ . ٢ . الاتجاهات الحالية للاستثمار الحكومي في مجال الصحة

يعدُّ تطوير النظام الصحي، بشكلٍ عامٍ، أولويةً أساسيةً من أولوياتِ الحكومات في جميع الدول. من جهةٍ أولى، إن توفرَ الخدماتِ الصحية بالكم و النوع المناسبين حقٌّ من حقوق المواطنين الذي يجب على الحكومات توفيره و تحقيقه بشكل دائم. ومن جهةٍ ثانيةٍ، يحققُ الإنفاق الحكومي على الصحة نتائج ايجابية كثيرة على النشاط الاقتصادي للأفراد و يدفعُ عجلة النمو الاقتصادي و التنمية على المستوى الكلي.
لهذا نجد أن الكثير من الدول، و لا سيما المتقدمة منها، تسعى لتخصيص كمياتٍ أكبر من مواردها المالية للإنفاق على تحسين و زيادة حجم الخدمات الصحية التي تقدمها لمواطنيها. و سندرس باستخدام الجدول التالي مستوى الإنفاق الحكومي على الصحة في عدد من الدول.

جدول(٣): الإنفاق الكلي على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي[١٤]

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠٠٧
اليابان	٧,٧	٧,٩	٨,١	٨
أمريكا	١٣,٢	١٥,٢	١٥,٣	١٥,٧
ماليزيا	٣,٢	٣,٨	٤,٣	٤,٤
هنغاريا	٦,٩	٨,٤	٨,٣	٧,٤
تونس	٥,٦	٥,٤	٥,١	٦
إندونيسيا	١,٦	٣,١	٢,٥	٢,٢
مصر	٥,٦	٥,٨	٦,٣	٦,٣
جنوب أفريقيا	٨,١	٨,٤	٨	٨,٦
السنغال	٤,٣	٥,١	٥,٨	٥,٧
اريتريا	٥,٥	٤,٤	٣,٦	٣,٣
سورية	٤,٨	٥,١	٣,٩	٣,٦

المصدر:

- تقرير الصحة العالمي ٢٠٠٦ بالنسبة لسنة ٢٠٠٣

[١٤] - إحدى الصعوبات التي واجهت دراستنا في هذا المبحث هي صعوبة الحصول على حجم الإنفاق على الصحة ككل من جهة, و عدم توفر بيانات بعد عام ٢٠٠٧ بالنسبة للإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

- تقرير الصحة العالمي ٢٠٠٩ بالنسبة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦
- تقرير الصحة العالمي ٢٠١٠ بالنسبة لسنة ٢٠٠٧.

يوضح الجدول (٣) ارتفاع نسبة الإنفاق الكلي على الصحة في دول مثل اليابان و أمريكا, حيث أنها ازدادت في اليابان و أمريكا زيادةً تدريجيةً بدءاً من عام ٢٠٠٠ و حتى عام ٢٠٠٦, كما أنَّها ازدادت في هنغاريا بصورةٍ تدريجيةٍ, لكنها انخفضت بعد ذلك في عام ٢٠٠٧.

كما تعدُّ حصة الإنفاق الصحي من الناتج المحليّ الإجماليّ منخفضة في إندونيسيا مقارنةً بدول الدراسة, إلا أنها لا زالت في مرحلة انخفاضٍ تدريجيّ في اريتريا و سورية.

بشكل عام، يتكوَّن الإنفاقُ الصحيُّ من جزأين هما الإنفاق الحكومي و الإنفاق الخاص و تتباين حصة كل منهما من دولة إلى أخرى و ضمنَ الدولة الواحدة من فترةٍ زمنيةٍ إلى أخرى تبعاً لعواملَ متعددةٍ و سندرس فيمايلي نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من إجمالي الإنفاق الصحي في عدد من الدول.

جدول(٤): الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق الكلي على الصحة في دول الدراسة

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠٠٧
اليابان	٨١,٣	٨١	٨١,٣	٨١,٣
أمريكا	٤٣,٧	٤٤,٦	٤٥,٨	٤٥,٥
ماليزيا	٥٢,٤	٥٨,٢	٤٤,٦	٤٤,٤
هنغاريا	٧٠,٧	٧٢,٤	٧٠,٩	٧٠,٦
تونس	٤٨,٥	٤٥,٧	٤٤,٢	٥٠,٥
إندونيسيا	٣٨,٣	٣٥,٩	٥٠,٥	٥٤,٥
مصر	٤٠,١	٤٢,٦	٤١,٤	٣٨,١
جنوب أفريقيا	٤٢,٤	٣٨,٦	٣٧,٧	٤١,٤
السنغال	٣٦,٩	٤١,٥	٥٦,٩	٥٦
اريتريا	٤٩,٧	٤٥,٥	٤٥,٩	٤٥,٣
سورية	٤٠,٤	٤٨,٢	٤٧,٨	٤٥,٩

المصدر:

- تقرير الصحة العالمي ٢٠٠٦ بالنسبة لسنة ٢٠٠٣ .
- تقرير الصحة العالمي ٢٠٠٩بالنسبة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦.
- تقرير الصحة العالمي ٢٠١٠ بالنسبة لعام ٢٠٠٧.

تبلغُ مساهمةُ القطاع الحكومي في الإنفاق على الصحةِ نسباً عالية في البلاد المتقدمة, فهي في اليابان حوالي ٨٠٪, و في هنغاريا ٧٠٪, و قد تكون أمريكا و ماليزيا الدولتين الوحيدتين من الدول المتقدمة التي لا تتجاوز نسبة الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة ٤٥٪, من إجمالي الإنفاق الصحي.

كما أن نسبةَ الإنفاق الصحي من الإنفاق العام قد تناقصت في ماليزيا من ٥٢,٤٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤,٦٪ عام ٢٠٠٦.

و في إندونيسيا ازدادت مساهمةُ القطاع العام في تمويل قطاع الصحة حوالي ١٢ % في الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٦).

و نجد العكس بالنسبة لجنوب إفريقيا و اريتريا, حيث أن نسبة الإنفاق العام من مجمل الإنفاق الصحي في حالةِ تناقصٍ مستمر, بينما نجدها في السنغال قد ارتفعت بنسبة ٢٠ % بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦.

أما فيما يخصُّ البلاد العربية, فنجد أن مساهمة القطاع العامّ في الإنفاق الحكومي على الصحة في سورية هي الأكبر مقارنة بمصر و تونس, حيث أنها ازدادت بصورة تدريجية من ٤٠,٤% عام ٢٠٠٠ إلى ٤٧,٨% عام ٢٠٠٦, أما في تونس فقد انخفضت نسبة مساهمة الحكومة في التمويل الصحي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ انخفاضاً واضحاً من ٤٨,٥٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤,٢٪ عام ٢٠٠٦.

تعدُّ حصةُ الفردِ الواحدِ من الإنفاق الصحيِّ في دولةٍ ما من المؤشراتِ الهامة التي تعكسُ حالة القطاع الصحي في دولةٍ ما.

إن دراسةَ الإنفاق الحكومي على الصحة سواءَ بقيمٍ إجماليةٍ أو كنسبٍ مئويةٍ لا تعطي صورةً حقيقيةً على مستوى الخدماتِ الصحية للأفراد بسبب اختلافِ حجم السكان بين الدول لذلك سننتقلُ الآنَ إلى دراسة حصةِ الفرد الواحد من الإنفاق الحكوميِّ على الصحة في عددٍ من الدول.

و الجدول (٥) يظهر لنا حصة الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة في عدد من الدول.

جدول (٥): حصة الفرد الواحد من الإنفاق الحكومي على الصحة في عدد من الدول($PPP US).

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٧
اليابان	٢٢٩٨	٢٢٩٥	٢٢٤٢	٢٢٣٧
أمريكا	١٩٩٧	٢٧٢٥	٣٠٧٦	٣٣١٧
ماليزيا	٦٧	١٠٦	١١٥	١٣٦
سورية	٢٣	٢٧	٣١	٣٨
تونس	٥٥	٩١	٦٩	١٠٧
مصر	٣٣	٢٥	٣٨	٣٩
إندونيسيا	٥	١١	٢٠	٢٣

المصدر: تقارير منظمة الصحة العالمية ٢٠٠١ -٢٠٠٧- ٢٠٠٩- ٢٠١٠

تُظهرُ بياناتِ الجدول أعلاه وجودَ تفاوتٍ كبيرٍ بين الدول في مستويات الإنفاق الصحيّ على الفردِ الواحد حيث نجدُ أن حصة الفرد من الإنفاق الصحيّ في أمريكا و اليابان بلغت ٣٠٧٦ و ٢٢٤٢ دولار عام ٢٠٠٦ على التوالي.

بالمقارنة مع الولايات المتحدة و اليابان, نجد أن حصة الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة في بقية الدول منخفضةٌ جداً و كذلك تتفاوت من دولة لأخرى حيث بلغت في ماليزيا ١١٥ دولار عام ٢٠٠٦, و و تنخفض إلى ٢٠ دولار فقط في إندونيسيا على الرغم من أنها تضاعفت أربع مراتٍ بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٦ في هذا البلد. ضمن مجموعة الدول العربية نجد أنّ حصة الفردِ من الإنفاق الحكومي على الصحة في تونس هي الأعلى (٦٩ دولار) و تنخفضُ في سورية إلى ٣١ دولار.

- خاتمة

ُقسِّمَ هذا الفصل إلى ثلاثةِ أبحاث, تحدثَ المبحثُ الأول عن دور الدولةِ في الاقتصاد في عدةِ عصورٍ مختلفة, كالعصر الإقطاعي والاقتصاد الحر, كذلك بحثت في موضوع الدولة التدخلية و دور الدولة في عهدِ الليبرالية الجديدة, و أخيراً درست دور الدولة في الاقتصاد السوري.

انتقلت في المبحث الثاني إلى تحليل العلاقة بين التعليم و الصّحة و النمو الاقتصادي و التنمية, حيث ركزت على تأثير التعليم على متغيري النمو و التنمية, كما درست أثرَ الصحة على النمو الاقتصادي و التنمية و شرحت طرق تأثيرها فيها.

في المبحث الأخير من هذا الفصل انتقلت إلى دراسة الاتجاهاتِ الحالية للاستثمار الحكومي في التعليم في عدد من الدول.

حيث عرضت الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبٍ مئويةٍ من الناتج المحلي الإجمالي, كما تمَّ عرضُ نسبُ القيدِ الإجماليّة و معدلات الأمية و حجم الإنفاق على التعليم في عدد من الدول.

كما تمَّ في هذا المبحث دراسة الاتجاهاتِ الحالية للاستثمار الحكومي في الصحة, حيث استعرضت نسب الإنفاق الكلي على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المختارة, كما تمَّ عرضُ الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبةٍ مئويةٍ من الإنفاق الكلي على الصحة, إضافةً إلى حصة الفردِ الواحدِ من الإنفاق الحكوميّ على الصحة في هذه الدول.

الفصل الثاني: الاستثمار الحكومي في رأس المال البشري في سورية

- مقدمة

٢ .١ . الاستثمار الحكومي في التعليم

٢ . ١ . ١ . الإنفاقُ الحكوميُّ على التعليم في سوريا

٢ . ١ . ٢ . حصة الطالبِ من موازنة التعليم في المراحل المختلفة

٢ . ٢ . الاستثمار الحكومي في الصحة

٢ . ٢ . ١ . الإنفاقُ الحكومي على الصحة في سوريا

٢ . ٢ . ٣ .الصحة و السلامة المهنية

٢ . ٢ . ٤ . أثرُ الصحةِ و التعليم على إصابات العمل

٢ . ٢ . ٥ . فرضياتُ الدراسة

٢ . ٢ . ٦ . النموذج الإحصائي الأول

٢ . ٢ . ٦ . ١ . تفسير نتائج النموذج

أ. تفسير الثابتة α

ب. تأثير الإنفاق الصحي على إصابات العمل.

ج. تأثير مستوى تعليم المشتغلين على إصابات العمل.

٢ . ٢ . ٧ . النموذج الإحصائي الثاني

٢ . ٢ . ٧ . ١ . تفسير نتائج النموذج.

أ. تفسير الثابتة α

ب. تأثير الإنفاق الصحي على إصابات العمل.

ج. تأثير مستوى تعليم المشتغلين على إصابات العمل.

- خاتمة

- مقدمة

إنَّ العنصرَ البشريَّ هو غايةُ عملية التنمية و جوهرها و أيّ تقدم أو تطورٍ لا يمكنُ أن يتحققَ و يستمرّ بدون مدخلاتٍ عديدةٍ أهمُّها الموارِدُ البشرية المؤهَّلة و المدرَّبة. لذلك يعدُّ الاستثمارُ في هذا العنصر أحد المؤشِّراتِ التي تعكسُ حالة و مستوى تقدم و تطور الدول.

يدرسُ هذا الفصلُ الاستثمارَ في صيغتين من رأس المال البشري التعليم و الصحة في سورية و سيخصَّص المبحث الأولُ لدراسة الاستثمار الحكوميّ في التعليم حيث نحللُ موازنة التعليم خلالَ الفترةِ (١٩٩٥-٢٠٠٧), و تطورها بالنسبة للموازنةِ العامة للدولة و التغيراتِ التي طرأتْ عليها. إضافة إلى التغيراتِ الحاصلة في النظام التعليميّ في سورية في السنواتِ العشرِ الأخيرة. كما سنقومُ بدراسةِ حصة الطالب من موازنة التعليم في مراحلهِ المختلفة لأنها تعدُّ من المؤشراتِ الهامة التي يمكنُنا من خلالها تقييمُ النظام التعليمي.

ننتقلُ بعد ذلك إلى المبحث الثاني و الذي خُصِّصَ لبحث و دراسة الاستثمار الحكومي في الصحة في سورية حيث ندرس تطور موازنة وزارة و مديرياتِ الصحة[١٥].

يتضمن هذا المبحث أيضاً دراسة موضوع الصحة و السّلامة المهنية وطرق تأثيرها على الإنتاجية.

أخيراً, سنقدم نموذجين إحصائيين يدرسان الارتباط بين التعليم و الصحة من جهة أولى و بين إصابات العمل من جهةٍ أخرى.

[١٥]- استخدمنا في هذه الدراسة بيانات موازنة وزارة الصحة بسبب عدم توفر حجم الإنفاق الحكومي على الصحة لدى المكتب المركزي للإحصاء, و صعوبة الحصول على هذه البيانات بشكل عام.

٢. ١. الاستثمار الحكومي في التعليم

أصبحَ من المتفق عليه أنَّ للتعليم أهميـةً كبيـرةً فـي حيـاة الأفـرادِ و الـدول ويمكـنُ القـول أن هـذه الأهميـة ازدادتْ في عصرنا الحاضر, لأسبابٍ كثيرةٍ أهمُّها الثورة التكنولوجية و التغيراتُ المتسارعة التي ترتبت على المستوياتِ كلها الاقتصادية و الاجتماعية .... الخ. يمكنُنـا النظـرُ إلـى عمليـةِ التعلـيم علـى أنهـا نظـامٌ متكاملٌ له مدخلاتٌ و مخرجاتٌ حيثُ تُقسَّم مدخلات النظام التعليمي إلى عدةِ مجموعاتٍ بشريةٍ و ماديةٍ و معنويةٍ. يمثلُ أعضاءُ الهيئةِ التدريسية و الإداريين المدخلاتِ البشرية, بينما تمثلُ التجهيزاتُ و المعداتُ و الأساليبُ الإدارية التكنولوجيـة المـدخلاتِ الماديـة, أمـا المعلومـاتُ التـي يحصـل عليهـا النظـامُ مـن البيئـةِ المحيطةِ فتمثلُ المدخلاتِ المعنوية.

٢. ١. ١. الإنفاق الحكومي على التعليم في سورية

يُعدُ التمويلُ عاملاً حاسماً تعتمدُ عليه المؤسساتُ التعليمية في الإعداد الأمثـل للطاقـاتِ البشـرية, و بالتـالي يعتمدُ نجاحُ الخططِ التعليميةِ على نمطِ و كفايةِ التمويل الذي تحصلُ عليه هذه المؤسسات.

تضطلعُ الحكومةُ السّورية بالمسؤوليةِ الأولى في تمويـل التعلـيم نظـراً للتزايـدِ المسـتمرّ فـي أعـدادِ الطلبـة سنوياً من جهةٍ والطلبِ المتزايد علـى تحسـين نوعيَّـة وأداءِ البـرامج التربويـة والتوجيهـات المسـتمرة فـي استخدام التكنولوجيا في التعليم وغيرِها من جهةٍ ثانيةٍ. يوضحُ الجدول التالي تطورَ موازنةِ التعليم ونسبتها من الموازنةِ العامة للدولة.

جدول رقم (٦): تطور موازنة التعليم (العالي و دون العالي) و نسبتها من الموازنة العامة للدولة للسنوات (١٩٩٥– ٢٠٠٧) بالأسعار الثابتة[١٦] (الوحدة: ل.س.).

السنة	الموازنة العامة للدولة	موازنة التعليم	%من الموازنة العامة للدولة
١٩٩٥	٢٥٢٣٠٤٤٣٤٥	١٩٩٩٢٤٨٨٨	٧,٩
١٩٩٦	٢٤٩١٧١٨٥٦٤	١٩٤٠٨٣٥٩٦	٧,٨
١٩٩٧	٢٥٦٣٩٣٩٠٨٥	١٨٧٨٨٠٤٢٨	٧,٣
١٩٩٨	٢٨٦٩١٦٤٦٤١	٢٠٣٢٣٣٢٨١	٧,١
١٩٩٩	٢٨٨٥٨٥٤٤٥٣	١٩٩١٠٨٢٣٤	٦,٩
٢٠٠٠	٢٧٥٤٠٠٠٠٠٠	١٨٦٨٥١٠٥٠	٦,٨
٢٠٠١	٣١٣٠١٩٤٧١٤	٤٣٠٤٧٢٦١١	١٣,٨
٢٠٠٢	٣٣١٤٢٢٩١٢٠	٤٩٨١٦٣٣٨٢	١٥
٢٠٠٣	٣٩٤٩٧٤٤٢٠٧	٦٥٤٦٦٨٥٤١	١٦,٦
٢٠٠٤	٣٨٤٢٥٣٧١٨٦	٥٨١٧٣٠٠٥٦	١٥,١
٢٠٠٥	٣٤٣٦٦٨٢٨٥٤	٥٥٦٥٣٢٢٠٠	١٦,٢
٢٠٠٦	٣٢٣٨٣٦٣١٥٥	٥٩٦٣٠٣٧٧٨	١٨,٤
٢٠٠٧	٣٦٢٢٢٠٦٣٤٣	٦٠٥٥٩٧٧٣٨	١٦,٧

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام (١٩٩٦ – ٢٠٠٨), المكتب المركزي للإحصاء.

يمكنُنا، وفقاً لبياناتِ الجدولِ السابق، تقسيمُ مدةِ الدراسةِ إلى فترتين الأولى و تمتدُّ من عام ١٩٩٥ و حتى عام ٢٠٠٠, و تغطي الفترة الثانية باقي المدةِ المدروسة (٢٠٠١-٢٠٠٧). تتميزُ الفترة الأولى بانخفاضٍ تدريجيٍّ في نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة للدولة من ٧,٩٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٦,٨ % في عام ٢٠٠٠.

بالمقابل، حدثَ خلالَ الفترة الثانية ارتفاعٌ في نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة من ١٣,٨ % عام ٢٠٠١ أي بلغت ضعفي نسبتها في عام٢٠٠٠, لتبلغ ١٨,٤ % في عام٢٠٠٦, و انخفضتْ بعدها إلى ١٦,٧٪ في عام ٢٠٠٧.

[١٦] - تم استخدام الرقم القياسي Deflator المأخوذ من :

International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2000 , down load from web site:
Http://www.Imf.org/external/pubs/ft/weo/2008/01/weodata/weorept.aspx

لتحويل قيم الموازنة العامة للدولة و موازنة التعليم من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة و ذلك بقسمة مبالغ كل من الميزانيتين بالأسعار الجارية على هذا الرقم القياسي, للتوضيح انظر الملحق رقم (١) : حساب الموازنة العامة للدولة بالأسعار الثابتة, و الملحق رقم (٢) : حساب موازنة التعليم بالأسعار الثابتة.

كذلك لابدَّ من الإشارةِ إلى القفزةِ الكبيرةِ في قيمة موازنة التعليم بدءاً من عام ٢٠٠١, و السببُ في ذلك يعود إلى تحويل مبلغ مخصص من ميزانيتي التربية و الإدارة المحلية معاً بدءاً من عام ٢٠٠١.

يوضح الشكل (١) التطورات الحاصلة على الموازنة العامة للدولة و موازنة التعليم في الفترة المذكورة.

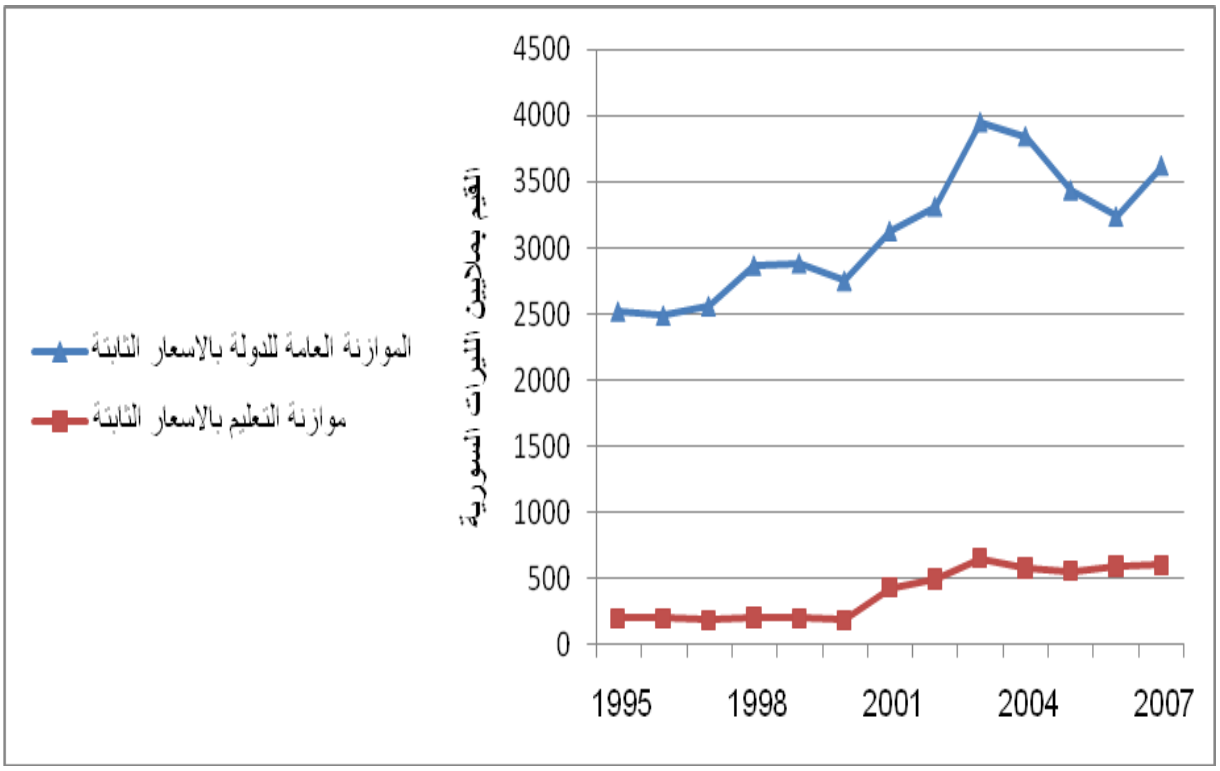

الشكل(١): تطور موازنة التعليم من الموازنة العامة للدولة.
المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام (١٩٩٥ – ٢٠٠٧), المكتب المركزي للإحصاء.

يوضحُ الشكل (١) التغيراتِ الحاصلة في كلٍّ من الموازنة العامةِ للدولةِ و موازنةِ التعليم خلال فترة الدراسةِ. يُظهرُ الشكل البياني ثباتاً نسبياً في موازنة التعليم خلال السنواتِ الستِّ الأولى حتى عام ٢٠٠٠ و كذلك السنوات الأربعة الأخيرة من الدراسة بعد عام ٢٠٠٤.

يُمكنُ تفسيرُ الارتفاع الحاصل في موازنةِ التعليم في الفترة من ٢٠٠٠ لغاية ٢٠٠٧, إلى توسُّع النظام التعليمي الجامعي في سورية الأمرُ الذي ساهمَ في تنويع و زيادةِ مصادرِ الموارِدِ المالية التي تدعمُ موازنة التعليم و التي يمكنُ تسميتُها بمصادرِ التمويل غير الرسمي أو التمويل الخاص والتي أصبحت أحدَ المصادر الأساسيةِ في تمويل التعليم العالي في القطر العربي السوري مثل:

١ ـ نظام التعليم المفتوح.

٢ ـ نظام التعليم الموازي.

٣ ـ قبول أبناء السوريين المغتربين.

٤ ـ الجامعات الخاصة، و الجامعة الافتراضية.

يوضحُ الجدول التالي أعدادَ الطلاب في نظامي التعليم المفتوح و الموازي للعام الدراسي ٢٠٠٧ /٢٠٠٨.

جدول(٧): أعداد طلاب التعليم الموازي و المفتوح في جامعات القطر للعام ٢٠٠٧ /٢٠٠٨

نظام التعليم	جامعة دمشق	جامعة حلب	جامعة تشرين	جامعة البعث	جامعة الفرات	المجموع
التعليم الموازي	١٧٢٩٥	٩٩٥٩	٦٢٧٨	٥٠٥٦	٢٢٨١	٤٠٨٦٩
التعليم المفتوح	٦٥٣٢٢	٤٠٢٨٦	١٢٨٠١	١٩٤٥٣	٥٨٢٦	١٤٣٦٨٨

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية ٢٠٠٩.

كذلك يبينُ الجدول التالي أعدادَ الطلاب في الجامعات الخاصة في سوريا إضافةً إلى أعداد الطلاب في الجامعة الافتراضية السورية للعام الدراسي ٢٠٠٧ /٢٠٠٨.

جدول(٨): أعداد طلاب الجامعات الخاصة و الافتراضية في القطر للعام الدراسي ٢٠٠٧ /٢٠٠٨

الجامعة	أعداد الطلاب
جامعة المأمون الخاصة للعلوم و التكنولوجيا	٢٧٠٩
الجامعة الخاصة للعلوم و الفنون	٧٣٧
جامعة القلمون	٤٠٦٤
الجامعة العربية الأوروبية	٢٧٣٠
جامعة الوادي السورية الألمانية	٤٥٨
الجامعة السورية الدولية للعلوم و التكنولوجيا	٢٦٩٨
جامعة الحواش للصيدلة و التجميل	٥٥
جمعة الاتحاد الخاصة	١٤٤٢
الجامعة الدولية للعلوم و التكنولوجيا	١٧٦٥
جامعة الأندلس للعلوم	٥٩
الجامعة الافتراضية	٩٣٣٤
المجموع	٢٦٠٥١

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية ٢٠٠٩.

٢. ١. ٢. **حصة الطالب من موازنة التعليم في المراحل المختلفة**

تُعدُّ حصّة الطالبِ الواحدِ من الإنفاق الحكومي على التعليم مؤشّراً هاماً يمكن من خلالهُ تقييمُ جودةِ التعليم حيث كلما ارتفعتْ حصة الطالبِ من هذا الإنفاق كلما كانت المدخلاتُ المستثمرة في الطالب أكبر مما يقودُ إلى تحسُّنٍ و تطورٍ في كفاءة و فعالية التعليم. سيركزُ البحث فيمايلي على دراسة التغير الحاصل في حصة الطالب السوري من موازنة التعليم و ذلك في مراحل التعليم المختلفة. الجدولُ التالي يعرضُ نصيبَ الطالبِ في مراحل التعليم دون العالي من موازنة التعليم من عام ١٩٩٥ و لغاية عام ٢٠٠٧

جدول رقم (٩): نصيب الطالب في مرحلة التعليم دون العالي من موازنة التعليم(١٩٩٥-٢٠٠٧)

السنة	أعداد الطلاب في التعليم دون العالي	موازنة التعليم دون العالي بالأسعار الثابتة[١٧]	نصيب الطالب من موازنة التعليم دون العالي/ ل.س
١٩٩٥	٤٣٥٧٩٠٦	١٢٤٠٢٨٥٢٥	٢٨,٤٦
١٩٩٦	٣٦١٤١٨١	١١٧٨٨٨٢٨٧	٣٢,٦٢
١٩٩٧	٣٦٥٨٤٣٦	١١١٨٥٧٠٠٢	٣٠,٥٨
١٩٩٨	٣٦٩٥١٦٤	١٢٢٢٠٧٩٣٩	٣٣,٠٧
١٩٩٩	٣٧٧٥٣٩٦	١١٩٥٣٨٤١٠	٣١,٦٦
٢٠٠٠	٣٨٦٩٥٥٦	١١٣٧٤١٩٥٠	٢٩,٣٩
٢٠٠١	٣٩٨٤٧٣١	٣٤٤٩٩٤٩٧٤	٨٦,٥٨
٢٠٠٢	٤١١٧٢٣٣	٣٩٣٥٩٤٠٨٧	٩٥,٦٠
٢٠٠٣	٤٤٠١٠٥٢	٥٠٨٦٤٠٣٨٥	١١٥,٥٧
٢٠٠٤	٤٤٦٢٧٥١	٤٣٧٣٣٥٢١١	٩٨
٢٠٠٥	٤٦٦٩١٩١	٤٣٧٥٥٢٢٢٣	٩٣,٧١
٢٠٠٦	٤٧٧١٢٢٥	٤٧٧٩٧١٩٢٨	١٠٠,٣١
٢٠٠٧	٤٨٩١٩٣٧	٤٧٦٣٩١٠٨١	٩٧,٣٨

المصدر:المجموعات الإحصائية السورية للأعوام (١٩٩٥ -٢٠٠٧), المكتب المركزي للإحصاء, نصيب الطالب من الموازنة: حسابات خاصة.

يمكنُ تحليلُ البياناتِ الواردةِ في الجدول أعلاه بتقسيمها إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى (١٩٩٥- ٢٠٠٠): في هذه المرحلة كان نصيبُ الطالب من موازنة التعليم دون العالي في مرحلة من التقلبات التي تتفاوتُ بين الارتفاع و الانخفاض, لكنه يبقى بالمتوسط في حدود ٣٠ ليرةً سوريةً لكل طالبٍ على الرغم من التزايدِ المستمرّ في أعدادِ الطلاب بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠.

- المرحلة الثانية (٢٠٠١- ٢٠٠٧): في بدايةِ هذه الفترة نلاحظ تضاعفَ نصيب الطالبِ الواحدِ من موازنةِ التعليم دون العالي ثلاثَ مراتٍ في عام ٢٠٠١ عما كان عليه في عام ٢٠٠٠. يعودُ سببُ هذا

[١٧] - موازنة التعليم العالي و دون العالي بالأسعار الجارية في ملحق رقم (٣) بنهاية الأطروحة, حيث تم حساب الموازنات الثابتة بقسمة الموازنات الجارية على الرقم القياسي deflator.

الارتفاع في نصيبِ الطالبِ من موازنة التعليم دون العالي منذ عام ٢٠٠١ كما بيَّنا أعلاه إلى دمج ميزانيتي كل من التربية و الإدارة المحلية بدءاً من عام ٢٠٠١ و كذلك إلى الزيادة في الإنفاق الحكومي على التعليم دون العالي بعد عام ٢٠٠١ أصبح نصيبُ الطالب من موازنة التعليم في مرحلة من التقلبات المتفاوتةِ بين الارتفاع و الانخفاض و لكنه يبقى بالمتوسط في حدود ٩٨ ليرة للطالب الواحد.

ننتقلُ الآن إلى دراسةِ التغيراتِ في نصيبِ الطالب من موازنةِ التعليم العالي فالجدولُ رقم (١٠) يوضح ذلك.

جدول(١٠): نصيب الطالب في مرحلة التعليم العالي من موازنة التعليم من عام ١٩٩٥ لغاية ٢٠٠٧

السنة	أعداد الطلاب في التعليم العالي	موازنة التعليم العالي بالأسعار الثابتة	نصيب الطالب من موازنة التعليم العالي / ل.س
١٩٩٥	٢٣٣٣٢٦	٧٥٨٩٦٣٦٣	٣٢٥,٢٨
١٩٩٦	٢٣٧٢١٨	٧٦١٩٥٣٠٩	٣٢١,٢٠
١٩٩٧	٢٣١٢٠٨	٧٦٠٢٣٤٢٦	٣٢٨,٨١
١٩٩٨	٢٢٠٨٠٦	٨١٠٢٥٣٤٢	٣٦٦,٩٥
١٩٩٩	٢٤٤٠٧٤	٧٩٥٦٩٨٢٣	٣٢٦,٠١
٢٠٠٠	٢٤٧٧٢٩	٧٣١٠٩١٠٠	٢٩٥,١٢
٢٠٠١	٢٧٧٩٥٥	٨٥٤٧٧٦٣٧	٣٠٧,٥٢
٢٠٠٢	٢٩٨٦٦٥	١٠٤٥٦٩٢٩٥	٣٥٠,١٢
٢٠٠٣	٣٢٧٠٥٨	١٤٦٠٢٨١٥٦	٤٤٦,٤٩
٢٠٠٤	٣٤٠٩٦٨	١٤٤٣٩٤٨٤٥	٤٢٣,٤٩
٢٠٠٥	٣٥٦٢٩٠	١١٨٩٧٩٩٧٨	٣٣٣,٩٤
٢٠٠٦	٣٧٢٥٩٣	١١٨٣٣١٨٥٠	٣١٧,٥٩
٢٠٠٧	٣٩٢٦٢٩	١٢٩٢٠٦٦٥٧	٣٢٩,٠٨

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٧, نصيب الطالب من الموازنة: حسابات خاصة.

يمكنُنا باستخدام بيانات الجدول (١٠) الإشارةُ إلى عدةِ ملاحظاتٍ هامة:

١. ازدادَ نصيبُ الطالبِ من موازنةِ التعليم العالي بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧ من ٣٢٥ ليرة إلى ٣٢٨ ليرة بالأسعارِ الثابتة, و هي زيادةٌ طفيفةٌ يمكن تفسيرُها بأن الزيادةَ في موازنة التعليم في تلك الفترة كانت مصحوبةً بزيادةِ أعدادِ الطلاب.

٢. ارتفعَ نصيبُ الطالبِ من موازنة التعليم العالي في عام ١٩٩٨ ليبلغ ٣٦٦ ليرةً, يعودُ ذلك إلى ارتفاع قيمةِ موازنةِ التعليم العالي في عام ١٩٩٨ بحوالي ٥ مليون ليرة سورية عما كانت عليه في عام ١٩٩٧ مصحوبةً بانخفاض أعداد الطلاب في ذلك العام بمقدار ١٠٠٠٠ طالب.

٣. في عام ٢٠٠٠ انخفضَ نصيبُ الطالبِ من موازنةِ التعليم العالي ليصلَ إلى ٢٩٥ ليرة و يُعزى ذلك إلى زيادة أعدادِ الطلاب بحوالي ٢٦٠٠٠ طالب عما كان عليه في عام ١٩٩٨, وانخفاض قيمةِ موازنة التعليم العالي بحدود ٧,٩ مليون عما كانت عليه في ذلك العام.

٤. في عام ٢٠٠٢ ارتفعَ نصيبُ الطالب إلى ٣٥٠ ليرة و ذلك بسببِ ارتفاع موازنةِ التعليم العالي بحدود ٢٠ مليون ليرة, مصحوبةً بارتفاع أعدادِ الطلاب بحوالي ٥٠٠٠٠ طالب عما كان عليه في عام ٢٠٠٠.

٥. وصلَ نصيبُ الطالبِ من موازنةِ التعليم العالي إلى قيمته العظمى في عام ٢٠٠٣ حيث بلغ ٤٤٦ ليرة, لأنه كان متزامناً مع القيمة العظمى لموازنة التعليم العالي, حيث بلغتْ حوالي ١٤٦ مليون ليرة, في الوقت الذي استمرَّت فيه أعدادُ الطلاب بالزيادةِ التدريجية التي بدأت من عام ١٩٩٨.

٦. تراجعَ نصيبُ الطالب من موازنة التعليم العالي في الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) بسببِ تراجع قيمةِ موازنة التعليم العالي و الزيادةِ المستمرةِ في أعداد الطلاب, إلا أنَّ نصيبَ الطالب في تلك الفترةِ ظلَّ بالمتوسط في حدود ٣٢٧ ليرة.

بعد دراسة حصة الطالب من موازنة التعليم في مرحلتي التعليم العالي و دون العالي كل على حدة, ننتقل إلى مقارنة هذه الحصة في مرحلتي التعليم خلال سنوات الدراسة.

و الشكل التالي يوضح نصيب الطالب من موازنة التعليم في مرحلتي التعليم العالي و دون العالي.

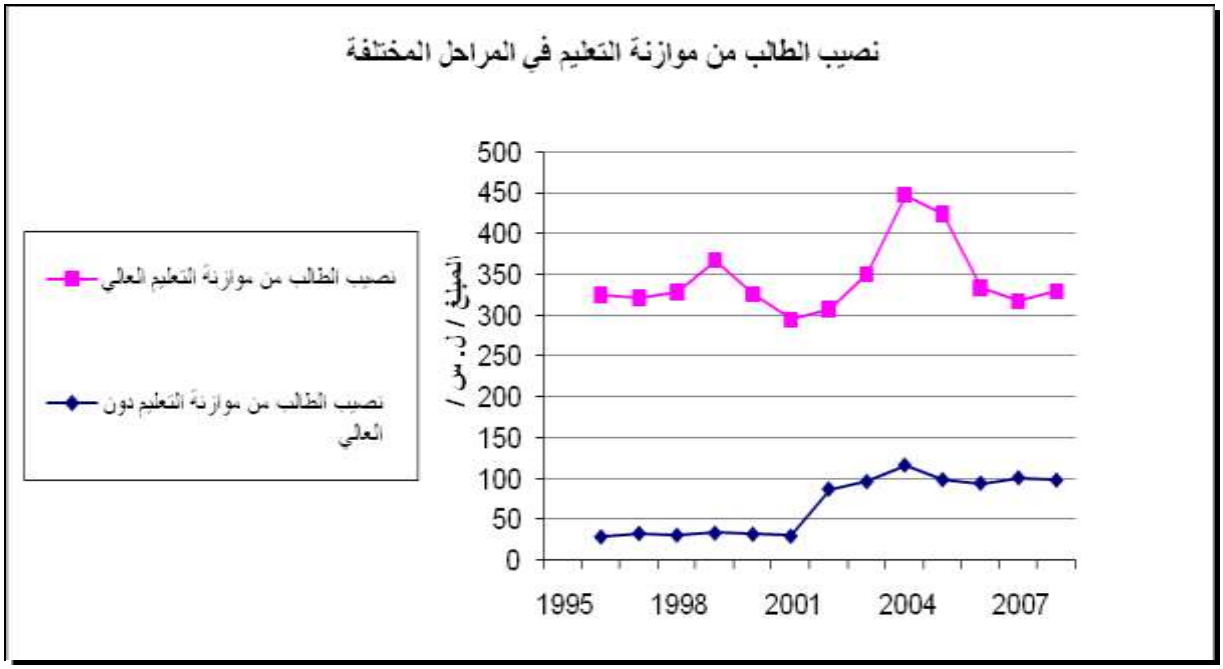

الشكل(2): نصيب الطالب من موازنة التعليم في المراحل المختلفة.

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية ١٩٩٥ – ٢٠٠٧, المكتب المركزي للإحصاء, نصيب الطالب : حسابات خاصة.

يَظهرُ من الشكل و كما هو متوقعٌ أن نصيبَ الطالب في مرحلة التعليم العالي من موازنة التعليم يفوقُ نصيب الطالب في مرحلةِ التعليم دون العالي. وذلك على الرغم من أن موازنة التعليم العالي أقلُّ من موازنةِ التعليم دون العالي, إلا إنّ السببَ يعودُ إلى أن أعدادَ الطلابِ في مرحلة التعليم دون العالي تفوقُ بكثيرٍ أعدادَ الطلاب في مرحلة التعليم العالي.

لكن، بالمحصلة تُظهرُ البياناتُ تحسناً نسبياً في حصةِ الطالبِ الواحدِ من الإنفاق الحكومي على التعليم في جميع المراحل و بالأسعار الثابتة أما المبالغُ الإجمالية لهذا الإنفاق فهي في ازديادٍ مطردٍ و أيضاً بالأسعار الثابتة مما يدلُّ على الاهتمام الحكوميّ المستمرّ بقطاع التّعليم في مختلفِ مراحلهِ و على التطورِ النوعي و الكمّي الذي يُحققهُ قطاعُ التعليم في سورية مما يؤهِّلهُ لتأديةِ دورٍ هامٍ في عمليتي النمو و التنمية على المَدَيَيْن المتوسّط و الطويل.

٢. ٢. الاستثمار الحكومي في الصحة

ُتعدُّ الصحةُ من إحدى صيغ المؤشراتِ الهامّة و الرئيسة لرأس المال البشري و هي ثاني أهمِّ هذه الصيغ بعد التعليم, فالإنفاق على تحسين صحةِ الأفراد بشكلٍ عامٍ هو أحدُ أشكالِ الاستثمارِ في رأس المال البشريّ الذي يحقق مساهمةً ايجابيةً في عمليتي النمو الاقتصادي و التنميةِ بمفهومها العامّ الاقتصاديّ و الاجتماعيّ و البشري (Becker, 1962)[١٨].

تظهرُ أهمية هذا الاستثمارِ في الصحةِ من خلال تأثيرِها إيجاباً على مستويات أداءِ و مهام و وظائف العاملينَ أثناءَ العملِ و بالتالي على إنتاجيَّتهمْ و بالتالي دخولهم و مستويات معيشتهم. لقد أكدَت نظرية رأس المال البشري أنَّ الأفرادَ و الأسرَ و المجتمعاتِ تستفيدُ من هذه الصيغةِ من الاستثمارِ في رأس المال البشري [١٩](Strouss, 1998).

عُرّفت الصحةُ الجيدة من قبل منظمة الصحةِ العالميةِ بأنّها وجودُ الحالةِ الاجتماعيةِ و العقليةِ الطبيعيةِ إضافةً إلى غيابِ الأمراض والوهن (Hema, 1993)[٢٠] , و بالتالي فإنَّ الإنفاقَ على الصحةِ لا يقتصرُ على الوسائل و الخدماتِ الصحية, بل إنّه يتضمّنُ أيضاً الإنفاقَ الذي يؤثرُ على توقُّعاتِ الحياة و الطاقةِ و القوةِ و حيويةِ الناس (Schultz, 1961)[٢١]. يمكن لنا أن نقسِّمَ نتائجَ الاستثمار في الصحة كشكلٍ من أشكالِ رأس المال البشري إلى (Issa, 1999):

- تخفيض عدد الوفيات (خسارة العمال):

ينجمُ عن الاستثمار في الصحة حماية الأفراد من الموت و بالتالي يُقللُ من خسارةِ العاملينَ نهائياً و لهذه النتيجةِ أثرٌ موجبٌ مباشرٌ على العائدِ على التعليم على مستوى الفردِ العامل و على المستوى الاجتماعي الكلي و تزدادُ قيمة هذا الأثرِ كلما ارتفعَ المستوى التعليميُّ للفرد.

- تخفيض العجز:

يحصلُ في بعض الحالات أن يؤدي انخفاضُ المستوى الصحي للأفراد إلى ازديادِ معدلات الإصابة بالأمراض التي لا ينتجُ عنها وفاة الفردِ و لكنه يُصاب بعجز يجعلهُ غير قادرٍ على العمل. و بالتالي فإنَّ الفرد لا يموتُ و لكنه يُصبح عالةً على المجتمع.

يؤدّي الاستثمارُ في الصحة إلى تخفيض عددِ هذه الحالات مما ينعكسُ إيجاباً على الفرد نفسهِ و المجتمع ككل.

- تخفيض مستويات الوهن و الضعف:

---

(18),(19),(20),(21): Issa, Haitham(1999)" Human capital theory and economic growth, Case Study Syria, P:16-17.

المرضُ و إن لم يؤدِّ إلى وفاةِ العامل أو إصابتهِ بالعجز فإنّه على الأقل يسببُ إنهاكاً للعامل يجعلهُ يتغيَّبُ عن العمل جزئياً أو يذهبُ إلى العمل و يعملُ و لكن بأقل من مستواه الحقيقي و هذا أيضاً يخفّضُ من مستوياتِ الإنتاجية للعمال. إنَّ الاستثمارَ في الصحة من شأنه الحفاظ على الأفراد أصحاءَ, و هذا يساهمُ في تخفيض حالاتِ الوهن و الضعف التي تسبِّبُ خسارة طاقةِ الإنتاج في العمل.

يؤكدُ الإعلانُ العالميُّ لحقوق الإنسان بأن الحصولَ على الخدماتِ الصحيةِ يعدُّ حقاً أساسياً لكلِّ إنسانٍ, و أن تكونَ هذه الخدماتُ الصحية متوافرةً بصورةٍ متكافئةٍ لكافةِ أفرادِ المجتمع (الدرويش, ٢٠٠٨,ص١)[٢٢]. يقودُنا هذا الإعلانُ العالميُّ إلى دراسةِ حجم الإنفاق الحكومي على الصحة في سورية.

٢. ٢. ١. الإنفاق الحكومي على الصحة في سورية:

وجدْنا أعلاه أنّ الإنفاقَ على الصحة يؤدي إلى تحسين نوعية الموارد البشرية شأنهُ شأنَ الإنفاق على التعليم, إضافةً إلى أنّه يزيدُ إنتاجية العمل من خلال طرقٍ عديدةٍ درسناها في الفقرةِ السابقة, بالتالي إن الإنفاقَ على الصحة يكملُ الإنفاق على التعليم لأنه مع بقاءِ الأشياءِ الأخرى على حالِها فإن العائدَ على التعليم سيتجهُ للتزايد إذا عملَ الأفرادُ و اكتسبوا لفتراتٍ أطولَ (الدرويش, ٢٠٠٨, ص٣٩). كذلك يستخدم مؤشر الإنفاق على الصحة للدلالة على مستوى الاهتمام بهذا القطاع في بلد ما. لذلكُ سندرس في هذه الفقرةِ حجمَ الإنفاقِ الحكوميّ في سورية على قطاعِ الصحةِ و العلاقة بينه و بين الإنفاقِ على القطاع الصحي.

تموّلُ الحكومةُ السورية الصحةَ العامة من خلال الإنفاقِ بشكلٍ رئيسيٍّ في مرافقِ الرعايةِ الصحيةِ, الثانوية و الثالثية. كما أنها تموّلُ برامجَ الصحةِ الوقائيةِ مثلَ برامج التطعيم, وبرامج التثقيف الصحي وتعزيز الصحة مثل برامج مكافحة التدخين, و الكشفِ عن الأمراض كالكشفِ المبكرِ عن سرطان الثدي.
و تشاركُ الحكومةُ الوطنية في إنتاجِ المستحضراتِ الصيدلانيةِ و توفر وسائلَ النقل والتواصل التي تعتبرُ ضروريةً ي حالاتِ الطوارئ و الكوارث (برنامج تطوير القطاع الصحي بتمويل من الاتحاد الأوروبي, ٢٠٠٨).

كذلك يقعُ على عاتق الحكومةِ مسؤولية تمويل المشافي الحكومية(التي تتميزُ بأنها غالباً مجانيةٌ), معتمدة على فائض القطاع العام الاقتصادي (الدرويش, ٢٠٠٨, ص٩٩).
بالإضافة لذلك، تقومُ وزارة الصحة بالإشراف على ما يخصَّص من قبل وزارةِ الشؤون المحليةِ لمديريات الصحة في المحافظات الأربعَ عشرة, التي توفرُ رعاية المشافي و الرعاية الأولية و الوقاية من الأمراض

[٢٢] -الإعلان العالمي لحقوق الإنسان- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و التثقيفية في عام ١٩٩٧.

و تعزيزُ الصحة, إضافةً إلى المهام التنظيميةِ و البرامج الصحيةِ الوطنية. كما تقدم وزارةُ الصحةِ رعاية المشافي و ينطبقُ ذلك على المشافي التعليميةِ التابعةِ لوزارة التعليم العالي.

بالرغم من هذا الحجم الكبير للخدمات الصحية التي تقدمُها وزارة الصحةِ لابدَّ من الإشارةِ إلى أن دورَ الحكومة في هذا المجال أكبرُ من ذلك حيث، بالإضافة إلى وزارة الصحة، تقدمُ الحكومة الخدماتِ الصحية للمواطنين عبر وزاراتٍ أخرى مثل الدفاع و الداخلية و التعليم العالي و ذلك من خلال مستشفياتٍ و مستوصفاتٍ و مراكزَ طبيةٍ تتبع إداريًا لهذه الوزارات. الجدول التالي يوضحُ حجم الإنفاق على قطاع الصحة في سورية.

الجدول (١١): تطور الإنفاق الحكومي على الصحة (١٩٩٥-٢٠٠٧) بالأسعار الثابتة.(الوحدة: ل.س)

السنة	موازنة وزارة ومديريات الصحة[٢٣]	الموازنة العامة للدولة	النسبة من الموازنة العامة للدولة %
١٩٩٥	١٠٣٧٨١٠٣٢	٢٥٢٣٠٤٤٣٤٥	٤,١١
١٩٩٦	٩٦٠٢١٢٢٧	٢٤٩١٧١٨٥٦٤	٣,٨٥
١٩٩٧	٨٥٢٥٩٥٣٣	٢٥٦٣٩٣٩٠٨٥	٣,٣٣
١٩٩٨	٩٢٦٦١٤٤٣	٢٨٦٩١٦٤٦٤١	٣,٢٣
١٩٩٩	٩٢٥٢٠٣٥٨	٢٨٨٥٨٥٤٤٥٣	٣,٢١
٢٠٠٠	٨٩٢٠٨٠٣٠	٢٧٥٤٠٠٠٠٠٠	٣,٢٤
٢٠٠١	١١١٢٩٢٠٦١	٣١٣٠١٩٤٧١٤	٣,٥٦
٢٠٠٢	١١٣٢٥٠٤٤٤	٣٣١٤٢٢٩١٢٠	٣,٤٢
٢٠٠٣	١٤٩٤٧٣٣٦٧	٣٩٤٩٧٤٤٢٠٧	٣,٧٨
٢٠٠٤	١٤٣٠٧٠٦٦٢	٣٨٤٢٥٣٧١٨٦	٣,٧٢
٢٠٠٥	١٤٥٠٠٣٨٤٠	٣٤٣٦٦٨٢٨٥٤	٤,٢٢
٢٠٠٦	١٤٤٩٧٨٣٧٨	٣٢٣٨٣٦٣١٥٥	٤,٤٨
٢٠٠٧	١٤٩٩٦٠٠٣٣	٣٦٢٢٢٠٦٣٤٣	٤,١٤

المصدر: مديرية الشؤون المالية لوزارة الصحة بالاعتماد على:

- المكتب المركزي للإحصاء(المجموعات الإحصائية لأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠١-٢٠٠٦).
- الموازنة العامة للدولة للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧.
- الموازنة العامة للدولة للسنة المالية(٢٠٠٤-٢٠٠٥)- قرارات اعتماد وزارة المالية.
- قرارات اعتماد وزارة الإدارة المحلية و رئاسة مجلس الوزراء.[٢٤]

[٢٣] -حساب موازنة وزارة و مديريات الصحة بالأسعار الثابتة في ملحق رقم (٤) بنهاية الأطروحة.

ُيمكِننا، وفقًا لبيانات الجدول السّابق، تقسيم مدّةِ الدراسة إلى فترتين الأولى و تمتد من عام ١٩٩٥ و حتى عام ٢٠٠٠, و تغطي الفترة الثانية باقي المدة المدروسة (٢٠٠١-٢٠٠٧) و نشير من دراسات الفترتين إلى الملاحظات التالية:

- شهدتِ الفترة الأولى انخفاضاً تدريجياً في نسبةِ موازنةِ الصحة من الموازنة العامة للدولة من ٤,١١٪ عام ١٩٩٥ إلى ٣,٢٤٪ عام ٢٠٠٠, على الرغم من ارتفاع قيمةِ الموازنة العامة للدولة في الفترة ذاتِها بحدود ٢٣٠ مليون ليرة سورية.
- أما الفترة الثانية فقد ارتفعت فيها قيمة موازنةِ وزارةِ الصحة بحدود ٢٢ مليون في عام ٢٠٠١ عما كانتْ عليه في عام ٢٠٠٠ حيث وصلتْ نسبتها إلى ٣,٥٦٪ من الموازنة العامة للدولة. إنَّ هذا الارتفاع في قيمة موازنةِ وزارة الصحة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ كان متزامناً مع ارتفاع الموازنة العامة للدولة, حيثْ ارتفعت قيمة الموازنةِ العامة للدولةِ بحدود ٣٦٧ مليون في عام ٢٠٠١ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٠.
- في الأعوام التالية, تستمرُّ موازنة الصحةِ بالارتفاع التدريجيّ وكذلك الموازنة العامة للدولة. حيث ارتفعت نسبة موازنة الصحة من الموازنة العامة للدولة من ٣,٢٤ % عام ٢٠٠١ لغاية ٤,١٤ % عام ٢٠٠٧, أي بزيادةٍ قدرها ٠,٩ % .

بعد تحليلنا المختصر للأرقام الواردةِ في هذا الجدول, يُمكنُ القولُ إنَّ حصة قطاع الصحةِ من الإنفاق الحكوميّ أقلُّ بكثيرٍ مما تحصلُ عليه باقي القطاعات في سورية حيث يبدو الإنفاق على الصحة متواضعاً جداً بالمقارنةِ مع الإنفاق العامّ الأمرُ الذي ينعكس سلباً على تطورِ القطاع الصحي في سورية, و على وجهِ الخصوص القطاع العام الذي يعتمدُ غالبية الشعبِ السوري عليه تبعًا لميزاتهِ المختلفةِ من انخفاض أسعارهِ و مجانيته أحياناً (الدرويش, ٢٠٠٨, ص١٠١).

٢. ٢. ٣. الصّحة والسّلامة المهنية

يمكنُ أن نعرّف الصّحة و السّلامة المهنية بأنها حماية العاملين على اختلافِ فئاتهم و نوعياتِهم و طبيعةِ أعمالهم من حوادث العمل (الأمراض المهنية و إصابات العمل), عن طريق توفيرِ وسائل الحمايةِ الضروريةِ في المنظمةِ التي تجعلهم أكثرَ قدرةً على أداءِ أعمالهم بثقةٍ و ارتياحٍ جسميٍّ و نفسي (الخلف, ١٩٩٢).

---

[٢٤]- لا تمثل البيانات السابقة حجم الإنفاق الفعلي و الكامل لقطاع الصحة في الجمهورية السورية وذلك لصعوبة الحصول على ذلك الإنفاق.

لابدَّ هنا من التمييزِ بين الصّحة المهنية و السّلامة المهنية إذ يُقصَدُ بالأولى الحفاظ على الحالة الصحية للعاملين الجسديةِ و النفسيةِ من التعرض لأخطار بيئةِ العمل المادية و النفسية وما تفرزهُ هذه البيئة من آثارٍ على الحالةِ الصحيةِ التي قد تتسبَّبُ في وقوع الأمراض المهنيةِ و التي ربما ينجمُ عنها العجزُ المؤقَّتُ أو الدائمُ أو الوفاة. أما السّلامة المهنية فهي حماية العاملينَ من التعرض لخطرِ حوادثِ و إصاباتِ العمل و نتائجها (الخلف, ١٩٩٢).[٢٥]

تقعُ حوادثُ العمل غالباً في غيابِ الأسس و الوسائل الصحية للوقاية و الحماية من مختلفِ المخاطر في بيئة العمل حيثُ إنَّ إدخال الآلاتِ المتطورةِ و السريعةِ الإنتاج و استخدامَ المركباتِ العضويةِ و الكيماويةِ و المبيداتِ والموادِّ المشعةِ والغازات والمعادن والجلوسَ أو الوقوفَ لفترةٍ طويلةٍ و رتابة و تكرارَ العمل و عدد ساعاتهِ, تؤدي كلها إلى مخاطرَ و أمراضٍ مهنيةٍ متنوعةٍ تتسببُ في أضرارٍ على الصعيد الإنساني و الاجتماعي و الاقتصادي, الذي يقضي بالضرورةِ توفيرَ كل الوسائل التي تقي العنصرَ البشري منها.

أشارت منظمةُ العمل الدولية في دراسة لها أنّ هناكَ ظروفاً للعمل يجبُ على إدارة المنظمة أن تأخذها بالاعتبار بهدفِ توفير المناخِ الصحي اللازم لرفع المعدلات الإنتاجيةِ للعمل, وهي النظافة و ماءُ الشربِ و ترتيبُ المصنع من الداخل كالإضاءةِ و التهوية و التبريدِ و اللونِ و مكانِ العمل و الحماية ضد الحوادث و التغذية و الوقاية من الحريق(الخلف, ١٩٩٢).

تعكسُ حوادثُ العملِ َمزيجاً من الخوف و الاضطراب في نفوس العاملين و تؤدي إلى وقوعِ أضرارٍ ماديةٍ و نفسيةٍ متفاوتةٍ في خطورتها حسب ما ينتهي إليه الحادثُ, الجروح, الكسور, الشلل, القلق النفسي, آلام الظهر, الذهان, الاكتئاب, التشوهات, العاهات, وقد ينتهي الأمرُ إلى العجز الدائم أو الوفاةِ و هنا يكمنُ الخطرُ الأكبرُ. إنَّ للأضرار الناجمةِ عن حوادثِ العمل آثاراً اجتماعيةً واقتصادية.

تتمثلُ الآثار الاجتماعية بأنها تولّدُ شعوراً بالنقص لدى العاملين و تفقدهم الثقة بالنفس و بقدرتهم على متابعةِ أعمالهم و نشاطاتهم, ما يجعلهُم في حالة انعزالٍ عن المجتمع. ولا يقتصرُ الأثرُ السلبيُّ على العامل فقط بل يمتدُّ إلى أفراد أسرته لما تسببهُ من أضرارٍ ماديةٍ و معنويةٍ و خاصةً في حالات الوفاة و العجز.

أما الآثارُ الاقتصادية فهي أن المجتمعَ يتكبدُ تكاليفَ عديدةً, يتمثلُ أهمُّها في خسارة المجتمع للعنصر البشريِّ الذي تعرض لحوادث العمل, لا سيما إذا كان من ذوي الكفاءة و الخبرة و المهارة, إضافةً لانخفاض إنتاجية الذين يتعرضون لحوادث العمل(الخلف, ١٩٩٢).

تُؤثرُ الصّحة و السّلامة المهنية تأثيراً مباشراً على إنتاجية العاملين والمنظمة بشكلٍ عام, و ذلك لأن بيئة العمل الصحية ترفعُ الروح المعنوية لدى العامل و تجعلهُ أقلُّ عرضةً للأخطار و تدفعهُ إلى متابعةِ عملهِ و حبه له و التعلق به, الأمرُ الذي يؤدي إلى رفع إنتاجيته و إنتاجية المنظمة (الخلف, ١٩٩٢).

تؤثرُ الصحة و السلامة المهنية على إنتاجيةِ العامل من خلال تأثيرها على رغبةِ العامل في العمل و على مقدرته في العمل:

---

[٢٥] - الندوة العربية للصحة و السلامة المهنية ١٩٧٨ – القاهرة ص ٥٨ -٦٠, الندوة العربية للصحة و السلامة المهنية ١٩٨٣ دمشق ص ١١٢.

١- من خلال رغبة العامل في العمل

عندما تؤمّنُ برامج الحماية و الوقاية بيئة عملٍ مادية خالية من مسبّبات مخاطر العمل و بيئةً نفسيةً واجتماعيةً جيدةً, فإن هذا يبعثُ في نفس العامل الراحةَ والطمأنينة وعدم الخوفِ و حبَّ العمل, مما يزيدُ من رغبته في العمل و مواصلته و يرفعُ من مستوى إنتاجيته.

٢- من خلال مقدرة العامل على العمل

إن للبيئةِ و الظروفِ التي يعملُ فيها العامل و شعورهِ بالأمان و إشباع حاجاته النفسية و المادية و خاصةً الغذائيةِ منها, الأثرَ الأكبرَ في زيادةِ مقدرتهِ على العمل و حسن أدائه(الخلف, ١٩٩٢).

على ضوء الأسباب التي تجعلُ للصحة و السلامة المهنية تأثيراً على الإنتاجية, كان لا بدَّ لنا من دراسة تطورِ إصابات العمل في سورية, و أثر الإنفاقِ الحكوميّ الصحيّ عليها.

الشكل التالي يبين التطورات الحاصلة على إصابات العمل في سورية من عام ١٩٩٥ لغاية ٢٠٠٧.

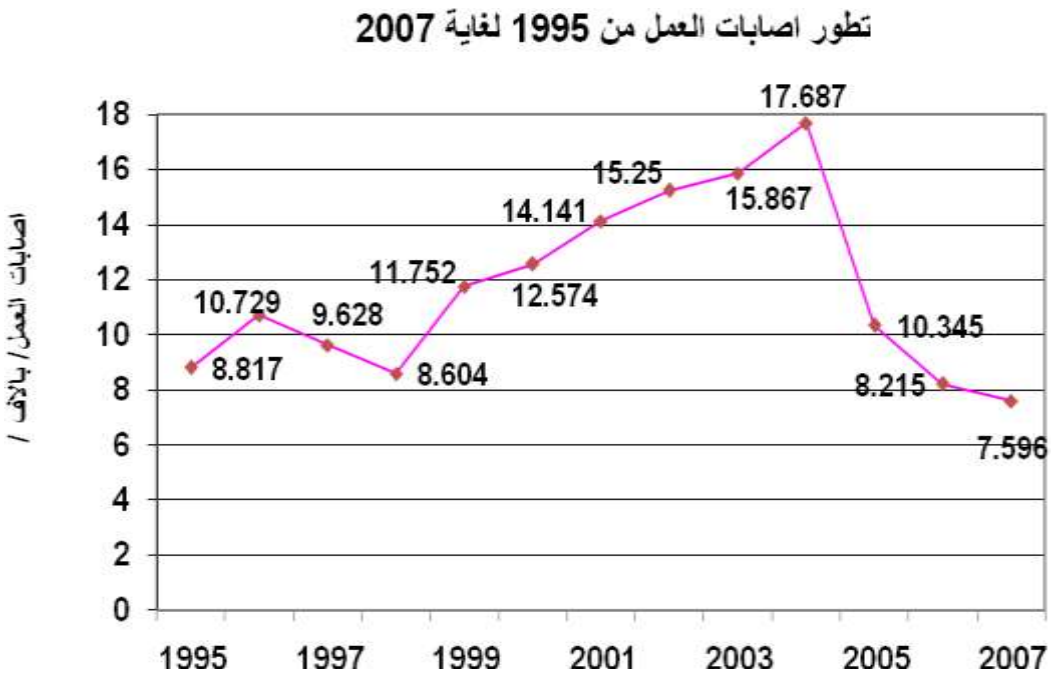

الشكل(٣): تطور إصابات العمل في سورية من عام ١٩٩٥ و لغاية ٢٠٠٧

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء, المجموعات الإحصائية ١٩٩٥-٢٠٠٨.

يمكنُنا بالاستفادة من البيانات التي يعرضها الشكل تقسيمُ مدة الدراسة إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٨)

يوضِّحُ الشكلُ الارتفاع الحاصل في إصابات العمل بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ حيث ارتفعتْ إصاباتُ العمل بحدود ١٩١٢ إصابةٍ, بسبب ازديادِ الإصاباتِ الناتجة عن البيئة المحيطة بالعمل إضافةً إلى ازدياد نسبةِ الكسورِ و البتورِ و الاختناقات.

لكنها بعد ذلك انخفضَتْ بحوالي ٢١٢٥ إصابةِ عمل حيث بلغت ٩٦٢٨ إصابةٍ في عام ١٩٩٧, و استمرت في انخفاضها حتى بلغت في عام ١٩٩٨ حوالي ٨٦٠٠ إصابةٍ.

- المرحلة الثانية (١٩٩٨-٢٠٠٤)

بعد عام ١٩٩٨ بدأت إصاباتُ العمل بالازدياد بشكل كبير حتى عام ٢٠٠٤ حيث بلغت ذروتها فوصلت إلى ١٧٦٨٧ إصابةِ عمل. كان معظمُ هذه الزيادة بسبب إصاباتِ الأمراض المهنيةِ التي بدأت بالتزايد بدءاً من عام ٢٠٠١ حيث بلغتْ ٧٥٢٤ إصابة و كان متوسط زيادتها في السنوات من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤ بحدود ١٠٣٠ إصابة سنوياً, كما نلاحظ ازديادَ عدد حالاتِ الكسورِ في هذه في هذه الفترة بحوالي ١٠٥٠ حالة كسرٍ بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٤.

- المرحلة الثالثة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)

تتناقصُ إصاباتُ العمل في هذه الفترة و لكن بشكلٍ تدريجيّ, حيث تناقصَت بالمتوسط حوالي ٩٤٦ إصابة في الفترة المذكورة.

٢. ٢. ٤ . أثر الصحة و التعليم على إصابات العمل:

ندرسُ في هذه الفقرة أهم العوامل المؤثرةِ على عدد إصاباتِ العمل في سورية و سيتمُّ التركيزُ على عاملين مهمين هما الصحة و التعليم. سنستخدمُ الإنفاق الحكومي على الصحة وأعدادَ المشتغلين في مستوى تعليميٍّ معينٍ كمتغيرين مستقلين لتمثيل الصحة و التعليم في نموذج الاقتصاد القياسيِّ المقترح و سيكونُ المتغير التابع في هذا النموذج عددُ إصابات العمل.

اعتمدنا للوصول إلى النتائج الكمية على استخدام برنامج Microfit International Econometric Analysis).[٢٦] و تطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS) على سلسلةٍ زمنيةٍ تغطي الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧).

٢. ٢. ٥ . فرضيات الدراسة

سنقومُ في دراستنا باختبار فرضيتين كمايلي:

(١) توجدُ علاقةٌ إحصائيةٌ عكسيةٌ (سالبة) بين حجم الإنفاق الحكوميّ على الصحة و بين عددِ إصاباتِ العمل في سورية.

[٢٦] - تعريف ببرنامج Microfit موجود في ملحق رقم (٥) بنهاية الأطروحة.

(٢) توجدُ علاقةٌ إحصائيةٌ عكسيةٌ (سالبة) بين مستوى تعليم المشتغلين و بين عددِ إصابات العمل في سورية

لاختبار هذه الفرضيات قمنا بتجريب عددٍ من المتغيرات لكلّ ٍ من الصحة و التعليم و توصلنا إلى أفضل النتائج الإحصائيةِ من خلال نموذجين كمايلي:

٢. ٢ . ٦. النموذج الإحصائي الأول

تمَّ في هذا النموذج تمثيلُ الصحة بمتغيرِ نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من الموازنة العامة للدولة لسنتين سابقتين "أثر رجعي". [٢٧]

أما التعليمُ فتم تمثيلهُ في النموذج بنسبةِ المشتغلين حملة الشهادة الإعدادية من العدد الكليّ للمشتغلين كمتغيراتٍ مستقلةٍ لاستخدامها في المعادلة, إن متغيرَ الأثر الرجعي للصحة لسنتين يدلُّ على الاستثمار الحكوميّ على الصحة قد لا يحققُ النتائج المرجوة منه في السنة ذاتها, و إنما قد تظهر نتائج هذا الاستثمار بعد سنتين من تاريخ البدء به. إن معادلة الانحدار التي تمثل العلاقة الخطية بين المتغيرات هي من الشكل:

$$WI = \alpha + \alpha 1\ ttPH + \alpha 2\ W\ \mathrm{PP} \qquad (1)$$

حيث أن:

WI : عدد إصابات العمل.

$\alpha 2\ ,\alpha 1\ ,\alpha$: ثوابت المعادلة و سيتم حسابها من خلال النموذج.

$ttPH$: نسبة الإنفاق الحكوميّ على الصحة من الموازنة العامة للدولة (سنتين سابقتين).

WPP : نسبة أعداد المشتغلينَ حملة الشهادة الإعدادية من العدد الكليّ للمشتغلين[٢٨].

بتطبيق طريقة المربعات الصُّغرى باستخدام برنامج Microfit حصلنا على النتيجة التالية:

$$WI = 53175 - 5440\ ttPH - 1649\ WPP \qquad (2)$$

إن قيمة مُعامل التحديد في هذا النموذج ($\check{R}^2$=75.39%) [٢٩], وهذا يدلُّ على أن المتغيراتِ المستقلةِ قادرةٌ على تفسير 75.39% من تغيراتِ المتغير التابع. و بشكلٍ عامٍ تعد هذه القيمة كبيرةً لتفسير

---

[٢٧]- المقصود هنا أنه في معادلة الانحدار لعام ٢٠٠٠ مثلاً نضع نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من موازنة الدولة في العام ١٩٩٨ و هكذا. إحصائياً تدل الكثير من الدراسات على أن الإنفاق الحكومي بمختلف أنواعه يحتاج لمدة زمنية (٢-٥) سنة حتى تظهر آثاره الفعلية و لاسيما في البلدان النامية و لهذا نجد في الدراسات المماثلة لهذه الدراسة أن هذا المتغير يظهر بأثر رجعي ليعكس هذه الحقيقة (البرغوثي, ٢٠٠٨).

[٢٨] - أعداد المشتغلين في المستويات التعليمية المختلفة في فترة الدراسة في ملحق رقم (١١) بنهاية الأطروحة.

[٢٩] نتائج النموذج الإحصائي الأول موجودة في الملحق (٨) بنهاية الأطروحة.

التغيرات في المتغير التابع. كذلك تُظهر البيانات الإحصائية أن الثوابت الثلاثة فعّالة عند مستوى دلالة ١٪.

٢ . ٢ . ٦ . ١. تفسير نتائج النموذج:

أ. تفسير الثابتة α

إنَّ (α) هي الثابتة الإحصائية التي تدلُّ على قيمة المتغيرِ التابع عندما تكونُ قيمة المتغير المستقلّ مساويةً للصفر و بالتالي وفقاً للنموذج الإحصائيّ فإنّ قيمة إصاباتِ العمل عندما يكونُ كلٌّ من متغير التعليم و الصحة مساوياً للصفر هي (53175), كما أنَّ الأهمية الإحصائية لهذه الثابتة كبيرةٌ جداً فهي مساويةٌ للصفر و بالتالي هي أصغرُ من أي مستوى معنوية مقارَن.

ب. تأثير الإنفاق الصحي على إصابات العمل

إنَّ إشارة الثابتة $\alpha 1$ سالبة, و هذا يؤكدُ العلاقة العكسية بين الإنفاق الحكوميّ على الصحةِ كنسبةٍ من موازنةِ الدولةِ و بين عدد إصابات العمل و عليه كلما زادت نسبة الإنفاق الحكوميّ على الصحة من الموازنة العامة للدولة, سيكونُ ذلك مترافقاً بانخفاضٍ في إصابات العمل.

إنَّ القيمة الاحتمالية للثابتة $\alpha 1$(p-value) هي: (0.008) و هي أصغر من(0.01) الأمرُ الذي يعني بأنَّ الأهمية الإحصائية لمتغير الصحةِ في المعادلة كبيرةٌ جدًا. بالتالي عند مستوى معنوية 1% نقبلُ فرضية الدراسة بأنَّ الصحة تؤثرُ على إصاباتِ العمل و تعملُ على تخفيضها.

تبلغُ قيمة مُعامل الصحة (5440) وهذا يعني بأنَّ الزيادة في نسبةِ الإنفاق الحكوميّ في الصحة بمقدار 1% في فترة الدراسة, ستخفض من إصابات العمل بمقدار 5440 إصابة.

ج . تأثير مستوى تعليم المشتغلين على إصابات العمل

إنَّ إشارة الثابتة $\alpha 2$ سالبة, الأمرُ الذي يؤكدُ العلاقة العكسية بين نسبةِ المشتغلينَ من حملة الشهادة الإعداديةِ من إجمالي عدد المشتغلين و بين عددِ إصابات العمل, و الذي بدوره يدلُّ على أنه كلما زادَتْ نسبة أعدادِ المشتغلين حملةِ الشهادة الإعدادية, كان ذلك مصحوباً بانخفاضٍ في عددِ إصابات العمل.

إنَّ القيمة الاحتمالية للثابتة $\alpha 2$ (p-value) هي (0.01) و هذا يعني أنَّ الأهمية الإحصائية لمتغير نسبةِ أعدادِ المشتغلين حملةِ الشهادةِ الإعدادية من العددِ الكليّ للمشتغلين مرتفعةٌ أيضاً, و بناءً عليه عند مستوى معنوية 1% نقبلُ فرضية الدراسةِ بأن نسبة أعدادِ المشتغلين حملةِ الشهادة الإعدادية تؤثرُ على إصاباتِ العمل و تعملُ على تخفيضِها.

إنَّ قيمة متغيرِ التعليم هي (1649), بمعنى أنَّ الزيادة في نسبةِ أعدادِ للمشتغلين حملةِ الشهادةِ الإعدادية إلى إجمالي المشتغلين بنسبة 1 % في فترة الدراسة سيؤدي إلى تخفيض إصاباتِ العمل بمقدار 1649 إصابةٍ.

٢ . ٢ . ٧. النموذج الإحصائي الثاني

تم في هذا النموذج المحافظة على نسبةِ الإنفاق الحكومي على الصحة من الموازنة العامة للدولة لسنتين سابقتين كمتغير الصحة أما بالنسبة للتعليم فتمَّ استخدامُ نسبة أعدادِ المشتغلين من حملة الشهادة الثانوية من إجمالي عدد المشتغلين و الشكل العام لمعادلة الانحدار كمايلي:

$$WI = \alpha + \alpha 1 ttPH + \alpha 2\ WPS \quad (3)$$

حيث أن:

WI : عددُ إصابات العمل.

$\alpha, \alpha 1, \alpha 2$: ثوابت المعادلة و سيتم حسابها من خلال النموذج.

$ttPH$: نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من الموازنة العامة للدولة (سنتين سابقتين).

WPS : نسبة أعداد المشتغلين حملة الشهادة الثانوية من العدد الكلي للمشتغلين.

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج Microfit حصلنا على المعادلة التالية:

$$WI = 48484 - 5549\ ttPH - 1838\ WPS \quad (4)$$

٢. ٢ . ٧ . ١. تفسير نتائج النموذج[٣٠]:

أ . تفسير الثابتة α

تدلُّ قيمة هذه الثابتةِ على أنّ عددَ إصاباتِ العمل سيبلغ ٤٨٤٨٤ عندما تكون قيمُ كلٍّ من متغيري التعليم و الصحة مساوية للصفر كما أنَّ الأهمية الإحصائية لهذه الثابتةِ كبيرةٌ جداً فهي مساويةٌ للصفر و بالتالي هي أصغرُ من أي مستوى معنويةٍ مقارن.

ب. تأثير الإنفاق الصحي على إصابات العمل

تدلُّ إشارة الثابتة $\alpha 1$ السالبة على وجود علاقةٍ عكسيةٍ بين متغيرِ الصحةِ و بين المتغيرِ التابع بحيث كلما زادتْ نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من الموازنة العامة للدولة, كلما أدى ذلك إلى تخفيض إصاباتِ العمل.

إن القيمة الاحتمالية لهذه الثابتةِ (0.018) تؤكدُ على الأهميةِ الإحصائيةِ الكبيرةِ لمتغيرِ الصحة و

[٣٠] - النتائج الخاصة بالنموذج الإحصائي الثاني موجودة في الملحق رقم (٩).

بالتالي عند مستوى معنوية 1% نقبلُ فرضية الدراسة بأنَّ الزيادة في نسبة الإنفاق الصحي تعملُ على تخفيض إصابات العمل.

تدلُّ قيمة متغير الصحة في المعادلة (5549) بأنَّ الزّيادة في نسبة الإنفاق الحكوميّ على الصحة بمعدل 1%, سيؤدي إلى تخفيض إصاباتِ العمل بمقدار5549 إصابة.

ج. تأثير مستوى تعليم المشتغلين على إصابات العمل

تدلُّ الإشارة السالبة للثابتة $\alpha 2$ على أنَّه كلما زادَتْ نسبة أعدادِ المشتغلين حملة الشهادة الثانوية, كلما أدى ذلك إلى تخفيض إصابات العمل.

تدلُّ القيمة الاحتمالية لهذه الثابتة (p-value) و هي (0.01) على الأهمية الإحصائية الكبيرةِ لمعامل نسبة المشتغلين حملة الشهادة الثانوية من العدد الكلي للمشتغلين, و بناءً على هذه القيمة يمكنُنا أن نقبلَ فرضية الدراسة عند مستوى معنوية 5% بأن نسبة أعداد المشتغلين حملة الشهادة الثانوية تؤثر على إصابات العمل و تعمل على تخفيضها.

بلغت قيمة الثابتةِ لمتغير التعليم (1831) و هي تعني أنَّ الزّيادة في أعداد للمشتغلين حملة الشهادة الثانوية بنسبة 1% من شأنه أن يخفِّض إصاباتِ العمل بمقدار (1831) إصابة.

نشيرُ هنا إلى أنَّ قيمة معامل التحديد لهذا النموذج بلغت ($\check{R}^2$ =65.15%) و مدلولُ هذه القيمة هو أنَّ المتغيراتِ المستقلة في النموذج قادرةٌ على تفسير 65.15 % من التباين أو التغير في قيمةِ المتغيرِ التابع خلال فترة الدراسة و هي نسبةٌ جيدةٌ جداً.

أخيراً، لابدَّ أنّ نذكر أننا توصّلنا إلى النموذجين المذكورين أعلاه بعد إجراء عدد كبير من الاختبارات على قائمة طويلة من المتغيرات حيث اعتمدنا بالمحصلة النموذجين اللذين أظهرا أفضلَ النتائج و تمَّ رفض النماذج الأُخرى و ندرجُ فيما يلي الجدول رقم (١٢) الذي يوضح المتغيراتِ المستقلة التي تمت تجربتها و من ثمَّ رفضها و دلالاتِها الإحصائية

جدول(١٢): المتغيرات المستقلة المعروضة في النماذج المرفوضة.

النموذج	متغير الصحة		متغير التعليم	
	المتغير	قيمة المتغير	المتغير	قيمة
1	TTPH	- 4294	WPI	- 1350
2	TTPH	- 5701*[31]	WPU	-1345
3	TTH	-0.478	WPU	-3187
4	TTH	0.315	WPP	-1900*
5	TTPH	-5417***	WPP	-1630**
			WPC	-4.73
6	TTPH	-5378***	WPP	-1479**
			WPS	-286
7	TTPH	-6864***	WPP	-1192
			WPU	+2342
			WPS	-1510
8	TTPH	-7108***	GSS	+0.0149
9	TTPH	-6810***	NSW	-0.016
10	TTPH	-6368**	NUW	-0.0235
11	TTPH	-5852**	NIW	-0.0159

المصدر: حسابات خاصة عن طريق MICROFIT.

[٣١] - يدل الرمز : (***) على أن القيمة الاحتمالية للمتغير ≤ ١٪.
فيما يدل الرمز (**) على أن القيمة الاحتمالية للمتغير ≤ ٥٪.
أما الرمز(*)فيدل على أن القيمة الاحتمالية للمتغير ≤ ١٠٪. و عدم وجود أي من هذه الرموز فيدل على عدم وجود أهمية إحصائية للعنصر.

حيث أن:

TTH	الأثر الرجعي للإنفاق الصحي لسنتين
TTPH	الأثر الرجعي لنسبة الصحة من الموازنة العامة للدولة
WPP	نسبة أعداد المشتغلين حملة الشهادة الإعدادية من العدد الكلي للمشتغلين
WPC	نسبة أعداد المشتغلين حملة الشهادة الابتدائية من العدد الكلي للمشتغلين
WPS	نسبة أعداد المشتغلين حملة الشهادة الثانوية من العدد الكلي للمشتغلين
WPU	نسبة أعداد المشتغلين حملة الشهادة الجامعية من العدد الكلي للمشتغلين
WPI	نسبة المشتغلين حملة شهادة المعهد المتوسط من العدد الكلي للمشتغلين
GSS	أعداد المتخرجين حملة الشهادة الثانوية
NSW	أعداد المشتغلين في المرحلة الثانوية
NUW	أعداد المشتغلين حملة الشهادة الجامعية
NIW	أعداد المشتغلين حملة شهادة المعهد المتوسط

- خاتمة

درست في المبحث الأول في هذا الفصل تطورَ موازنة التعليم و نسبتها من الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧), و تم تحليلُ التغيرات الحاصلة قي النظام التعليمي و أثرَها على تطور موازنة التعليم. حيث ساهمت أنظمة التعليم المفتوح والموازي والجامعات الخاصة في تمويل التعليم وأدَّت إلى تغييراتٍ في هذه الموازنة, و عملت على زيادتِها ضعفيْ ما كانت عليه و ذلك في عام ٢٠٠٠. الأمرُ الذي انعكس أيضاً على نصيبِ الطالبِ من موازنةِ التعليم في مرحلة التعليم العالي و دون العالي, و أدتْ إلى زيادتها في تلك الفترة.

انتقلت في المبحث الثاني من هذا الفصل إلى دراسة حالةِ القطاع الصحي قي سورية, و قدمت عرضًا لتطورِ موازنة وزارة ومديريات الصحة و نسبها من الموازنة العامة للدولة. كما بحثت في مفهوم الصحة و السلامة المهنية وطرق تأثيرها على إنتاجية العمل. كذلك تضمّن هذا المبحث دراسة مختصرة لإصابات العمل و أسباب وقوعها.

انتقلت الدراسة بعد ذلك إلى استخدام طرق الاقتصاد القياسي لقياس العلاقة بين كلّ ٍ من نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من الموازنة العامة للدولة, و مستوى تعليم المشتغلين على إصابات العمل. أظهرت النتائجُ وجودَ ارتباطٍ قويّ ٍ و سالبٍ بين هذه المتغيراتِ المستقلةِ و المتغير التابع حيث أن زيادة نسبةِ الإنفاق الحكومي على الصحة من جهة, و زيادة نسبةِ المشتغلين حملةِ الشهادة الإعدادية أولاً و الثانوية ثانياً من العدد الكلي للمشتغلين من جهة أخرى, يؤدي إلى تخفيضِ عددِ إصابات العمل.

الفصل الثالث: إنتاجية العمل في سورية

- مقدمة

٣. ١ . مفهوم و طرق قياس الإنتاجية

٣. ١ . ١ . تعريف الإنتاجية و مفهومها:

٣. ١ . ١ . ١ . المفاهيم الجزئية.

٣. ١ . ١ . ٢ . المفاهيم الكلية (التركيبية) للإنتاجية :

أ. الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

ب. الإنتاجية الكلية للعمل.

٣ . ١ . ٢. أهمية إنتاجية العمل.

٣ . ١ . ٣ . طرق قياس الإنتاجية :

أ. الطريقة المباشرة الطبيعية أو طريقة القيم العينية.

ب. الطريقة غير المباشرة في قياس الإنتاجية.

ج. طريقة القيم النقدية.

د. طريقة القيمة المضافة.

٣ . ٢ . تطور إنتاجية العمل في سورية

٣ . ٢ . ١ . لمحة عن الاقتصاد السوري.

٣ . ٢ . ٢ . إنتاجية العمل في سورية.

٣ . ٢ . ٣ . دور الحكومة في نمو الإنتاجية :

أ . مركز تطوير الإدارة و الإنتاجية.

٣ . ٢ . ٤ . قياس إنتاجية العمل في سوريا.

- خاتمة

- مقدمة

الإنسانُ هو أثمنُ رأس مالٍ, فما قيمة أثمن أرضٍ, إن لم يكن هناك إنسانٌ قادرٌ على استخلاص خيراتِ هذه الأرض و تحويلها لسدِّ حاجاتهِ الأساسيةِ ومن ثمَّ زيادة رفاهيته.

لكن لا يمكنُ للإنسان أن يفعلَ ذلك دون العمل, حيث يعدُّ العملُ أهمَّ عناصرِ الإنتاج على الإطلاق, و هو المحورُ الذي تتمركزُ حوله عناصرُ الإنتاج.

سنبحثُ في هذا الفصل في إنتاجية العمل في سورية, حيث سنستعرضُ في المبحث الأول من هذا الفصل تعريفَ الإنتاجيةِ و مفاهيمَها المختلفة.

كذلك سنبحثُ في أهميةِ الإنتاجية و أهميةِ قياسها و الهدفِ منها.

و أخيرًا, سنتطرقُ إلى طرق قياسها.

أما في المبحث الثاني فسنبحث في واقع إنتاجية العمل في سورية في فترة الدراسة(١٩٩٥-٢٠٠٧).

و سنبدأ بالتعرف على الاقتصاد السوري, ثم نستعرضُ أهمَّ القطاعاتِ المكوِّنةِ لهذا الاقتصاد(العام- الخاص- المشترك- التعاوني).

إضافةً لذلك سنتحدثُ عن المجهودات الحكوميةِ في تحسين الإنتاجية, ثم سنستخدمُ إحدى طرق حسابِ الإنتاجيةِ المذكورة في المبحث السابق لحساب إنتاجية العمل, مستعرضين النتائجَ المستخلصَة في جدولٍ يوضح تطورَ هذه الإنتاجية.

و باعتبار أن قطاعَ الصناعة من أهم القطاعات من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي, سنقدم لمحةً عن هذا القطاع, كما سنقوم بحساب إنتاجية العمل فيه.

٣ . ١ . مفهوم و طرق قياس الإنتاجية

تُعدُّ إنتاجية العملِ ذاتَ أهميةٍ كبيرةٍ بالنسبة لاقتصاديات البلدان, حيث يمكنُ النظرُ إليها على أنها مؤشرٌ شاملٌ لتطور المجتمع و أحدُ المفاتيح الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية و التقدم.

تعكسُ إنتاجية الفردِ مدى مساهمته في العمل الذي يؤديه, و توضحُ المقدارَ الذي يعطيه من جهده وعلمه ومهارته (أبو الخير, ٢٠٠٥, ص١) فإذا زادتْ إنتاجية الفردِ دلَّ ذلك على تحسن مساهمتهِ الاقتصادية و تزايدِ أهميةِ الدورِ الذي يلعبه في وظيفته ومجتمعه.

يصفُ الطيب الحضيري الإنتاجية بأنها المفتاح الوحيدُ للتقدم و الرّخاء و مجتمع الرفاهية, و المدخلُ الرئيسيُّ للارتقاء بمجتمعات البلدان النامية من حالة الضعفِ و التخلف إلى طريق التقدم و الرّخاء. كذلك فقد أشارت منظمةُ الأمم المتحدة للتنمية الصّناعية بأنَّ عدمَ حدوث تقدمٍ منتظمٍ في إنتاجية العمل في القطاع الصناعيّ خلال فترةٍ طويلةٍ سيؤدي إلى اختلال توازن القطاعات الاقتصادية و ضغوطاتِ التضخُّم و مشاكلَ في ميزانِ المدفوعاتِ مما يؤخرُ عملية التقدم الاقتصادي و الاجتماعي (العلي, ١٩٨٣, ص١٠).

٣ . ١ . ١ . تعريف الإنتاجية ومفهومها

لقيَ مصطلحُ الإنتاجيةِ كثيراً من الاهتمام إلا أنَّه بقدر ما نال من اهتمامٍ فإن تعريفه كان و مازال محاطاً بالغموض وعدم الاتفاق. استُخدِمت عبارةُ الإنتاجية لأول مرةٍ في بحثٍ للاقتصادي الفرنسي فرانسوا كينيه نُشِر عام ١٧٦٦ (العلي, ١٩٨٣, ص١٦), و منذ ذلك الحين و حتى سنواتٍ قريبةٍ بقي مفهومُ الإنتاجية يشوبهُ الكثيرُ من اللَبسِ و الغموض.

قُدِّمت الكثيرُ من الدّراسات و الأبحاث في مجال الإنتاجية خصوصاً في الفترة التي تلت الحربَ العالمية الثانية, و بالرغم من أنّها ساهمتْ في تطوير مفهوم الإنتاجية و لكنها بنفس الوقت زادت في تعقيده فظهرت معانٍ و تعاريف كثيرةٌ للإنتاجية, ووصف S.Fabricant حالة الاختلاف و عدمِ الاتفاق الحاصل بشأن ماهية الإنتاجية بقوله: "الإنتاجيةُ موضوعٌ تحيط به فوضى كبيرة, الناسُ يستعملون نفسَ المصطلح لكنهم يعنون به أشياءَ مختلفةً..." (المرجع السابق, ص١٦). استُخدِمت في الأدب الاقتصادي المعاصر تعاريف كثيرةٌ للإنتاجية تختلف من دراسةٍ لأخرى. استُخدِم مصطلح الإنتاجيةِ للدلالةِ على العلاقة بين الموارِدِ (المدخلات) المستخدمةِ في العملية الإنتاجية لإنتاج سلعةٍ أو خدمةٍ و بين الناتج (المخرجات) من تلك العملية (السلمي, ١٩٩١). وبنفس المعنى استُخدِم المصطلحُ في دراسة المغربي (١٩٩٥) كمقياس للعلاقةِ بين المحصول الإنتاجي و العوامل التي استُخدِمتْ في تكوين ذلكَ المحصول الذي يمثّلُ عددَ الوحدات المنتجةِ من البضائع أو الخدماتِ أو حجم الأموالِ المحققةِ أو كمية المبيعاتِ التي تم توزيعُها و بالنسبة للوسائل المُستخدمة فقد تكون الأيدي العاملة أو الآلاتِ أو رأس المال.

كذلك، عُرّفت الإنتاجيةُ بأنَّها إمكانية إنتاج قدرٍ من السّلع أو الخدماتِ بالجودةِ نفسها أو أفضلَ بوحداتٍ أقل من عوامل الإنتاج في فترةٍ زمنيةٍ محدودةٍ (حسن, ٢٠٠٧).

وفقاً لخبراءِ منظمةِ التعاونِ الاقتصاديّ و التنميةِ فإن الإنتاجية تعني " كميةُ الإنتاجِ بالنسبة لكلِّ عنصر من عناصرِ الإنتاج " (العلي, ١٩٨٣, ص٢٠). يُمكن أن يُفهَم هذا التعريفُ بطريقتين مختلفتين, إما على أساس علاقة الإنتاج بعنصرٍ واحدٍ من عناصر الإنتاج, أو على أساس علاقةِ الإنتاج بجميع عناصرِ الإنتاج و بناءً على هذا يُمكن تقسيمُ مفاهيم الإنتاجية إلى عدةِ أقسامٍ كما يلي (المرجع السابق, ص٢٠):

٣ . ١ . ١ . ١ . المفاهيم الجزئية (النوعية)

تضمُّ هذه المجموعة مفاهيمَ الإنتاجيةِ الخاصةِ بكل عنصرٍ من عناصرِ الإنتاج و يمكنُ التعبير عن الإنتاجيةِ الجزئيةِ كالتالي:

$$\text{الإنتاجية الجزئية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{عنصر من عناصر الإنتاج}}$$

وفقَ هذا التعريف يُمكن التمييزُ بين عدة أنواعٍ من الإنتاجية الجزئية, مثل إنتاجية العمل و إنتاجية رأس المال و إنتاجية المواد الخام ..... الخ.

- إنتاجية العمل = المخرجات /العمل الحي
- إنتاجية المواد الخام= المخرجات / المواد الخام
- إنتاجية رأس المال= المخرجات / رأس المال

يُمكن التعبيرُ عن المخرجات بكميةِ الإنتاج, قيمةِ الإنتاج, القيمةُ المضافةُ, كما يُمكن التعبيرُ عن العمل بعددِ العمال, أجورهم أو ساعاتِ عملهم.

نَستطيعُ أن نستنتج من تعريف الإنتاجيةِ الجزئية الملاحظاتِ التالية:

- إنَّ الاقتصارَ على دراسةِ عنصرٍ واحدٍ في الإنتاجية قد يعطي فكرةً غير صحيحةٍ عن الإنتاجية الكليّة, لأنَّها تقيسُ كفاءةَ أحدِ عوامل الإنتاج و هذا أمرٌ غيرُ دقيقٍ, فقد تزدادُ إنتاجية عنصرِ العمل دون أن يعودَ ذلك إلى ارتفاع الإنتاجيةِ لهذا العنصر, بل لاستخدام أنواع أحدثَ من الآلات تعطي إنتاجيةً أكبر مثلاً, لذلكَ فإنَّ هذا النوعَ من الإنتاجية لا يأخذُ بعين الاعتبار التغيراتِ التي تطرأُ على بقيةِ عوامل الإنتاج (حسن, ٢٠٠٧).
- تتميّزُ الإنتاجيةُ الجزئية بالبساطةِ و سهولةِ القياسِ, لكنَّها مُضلِلَةٌ, حيث أنَّها توحي بوجودِ علاقةٍ سببيةٍ بين النّاتج و العنصر المرادِ قياسُه, في حين إنها ليست سوى علاقةٍ كميةٍ أو إحصائيةٍ.
- تضعُ الإنتاجية الجزئيةُ كلاً من الموادِ الخام و العمل الإنساني و رأس المال و غيرها من عناصر الإنتاج في سويةٍ واحدةٍ دون التفرقة بين أي عنصر منها.

إنَّ معظمَ الدّراساتِ الخاصـةِ بالإنتاجيـةِ الجزئيـةِ اهتمـتْ بقيـاس إنتاجيـةِ العمـل دون غيـرهِ مـن عناصـر الإنتاج, إلى الحدِّ الذي أصبحَ فيه استخدام مصطلحِ الإنتاجية منفرداً إنَّما يُقصدُ به إنتاجية العنصرِ البشريّ (العلي, ١٩٨٣, ص٢١).

٣ . ١ . ١ . ٢ . المفاهيم الكلية(التركيبية) للإنتاجية

يُمكنُ تقسيم هذهِ المجموعة إلى:

أ. الإنتاجيةُ الكليّةُ لعواملِ الإنتاجِ:

هيَ العلاقةُ بين النّاتج و جميع عناصرِ الإنتـاج التـي استُخدِمَت فـي الحصـول عليـه, بعبـارةٍ أُخـرى, هـيَ النِّسبةُ الحسابيةُ بين كميةِ المخرجاتِ من المنتجات و الخـدمات التـي أُنتجَـت خـلال فتـرةٍ زمنيـةٍ معينـةٍ, و كميةِ المُدخلاتِ التي استُخدِمَت في تحقيق ذلكَ القدر من الإنتاج (حسـن, ٢٠٠٧). و قـد تكـونُ المُـدخلاتِ الأراضي ,المباني, الموادُّ الأولية, الآلات, العددُ أو القوة البشرية. يمكن التعبير عن مؤشر الإنتاجيةِ الكليّـة لعوامل الإنتاج كمايلي:

$$\text{الإنتاجية الكليّة لعوامل الإنتاج} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$$

أو

$$\text{الإنتاجية الكليّة لعوامل الإنتاج} = \frac{\text{النّاتج}}{\text{رأس المال + المواد و الآلات + العمل}}$$

إنَّ زيادةَ الإنتاجية وفقَ ما تقدم تستوجبُ رفعَ قيمةِ المخرجاتِ أو تخفيضَ قيمة المدخلات أو كليهما أي أنَّ تحسينَ الإنتاجيةِ يتحققُ عند الحصول على أقصـى نـاتجٍ مُمكـنٍ مـن المـواردِ المُسـتخدمةِ بـالطرقِ التاليـة (المغربي, ١٩٩٥, ص ١٠٣):

- زيادة المخرجات مع بقاء المدخلات ثابتةً.
- زيادة المخرجات بمعدلٍ أكبرَ من الزيادة في المدخلات.
- زيادة المخرجات مع انخفاضٍ في المدخلات.
- انخفاضُ المدخلات مع بقاءِ المخرجات ثابتة.
- انخفاض المدخلات بمعدل اكبر من انخفاض المخرجات.

تُعدُّ الإنتاجية الكليّة لعوامل الإنتاج مقياساً لمدى الكفاءةِ التي تتمتع بها الوحدةُ الاقتصادية في عمليةِ تحويل المدخلات المختلفة إلى مخرجاتٍ ممثلةٍ في منتجاتٍ أو خدمات, فزيادة الإنتاجية تعني الحصولَ على نفسِ كمية و نوعية المنتجات بأقلِّ التكاليف.

يُؤخذُ على فكرةِ الإنتاجية الكليّة صعوبة قياسِها, حيثُ تكمن مشكلة تحويل عناصر الإنتاج إلى عناصرَ متجانسةٍ كي يتمَ جمعُها, فيلجأ الاقتصاديون إلى إيجاد معاملاتِ تحويلٍ لجميع المدخلات و هذا ممكنٌ بالنسبةِ للوحداتِ الصّغيرة ذاتِ الإنتاج المحدود, أما الوحداتُ الاقتصاديةُ الكبيرة فهناك صعوبات كثيرة لأنَّ الأمرَ يتطلب توافرَ بياناتٍ في غايةِ الدّقة و الشّمول (حسن, ٢٠٠٧).

ب. الإنتاجية الكلية للعمل:

هيَ العلاقةُ بينَ الإنتاج و العمل الكُليّ المُستخدم في إنتاجه و الذي يشملُ العملَ الحي, والعملَ الميّت "المتجسد أو المندمج في الماضي" و الذي يوجدُ في المعدات و الخامات (العلي, ١٩٨٣,ص٢٤).
و تقومُ أهميةُ هذا المفهوم على مايلي:

- إنَّ إنتاجَ أيَّ منتجٍ يتطلبُ استخدامَ كلٍ من العمل الحيّ و العمل الميّتِ أو المتجسّد.
- إنَّ استخدامَ إنتاجيةِ العمل الحيّ للتعبير عن الإنتاجية قد تؤدي إلى نتائجَ مضللةٍ, حيث أن ارتفاعَ إنتاجيةِ العمل الحي قد تكون على حسابِ زيادةِ استهلاكِ الخامات و معداتِ الإنتاجِ (العمل المتجسد) الأمرُ الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الكليّة للعمل.

إحدى سلبياتِ الإنتاجية الكليّة للعمل هيَ صعوبةُ جمعِ كلٍ منَ العمل الحيّ و العمل المتجسّد, و إن كان هناك من وسيلةٍ لجمعِ كلٍ منهما فهي بقياسهما بنفس الوحداتِ, أي وحداتِ العمل و هي في هذه الحالة وحداتٌ زمنيةٌ (العلي, ١٩٨٣, ص٢٤). لكنَّ الصعوبةَ تكمنُ في تحديد الوحداتِ الزّمنية بالنسبة للعمل الميّت أو المتجسد, لأنَّ إنتاجَ الخامات و المعداتِ المُستخدمة قد يتطلّب استهلاكَ خاماتِ و معداتِ عملٍ إنسانيّ في فترةٍ زمنيةٍ ماضيةٍ التي بدورها استهلكت خاماتِ عملٍ إنساني في فترةٍ أسبقَ منها, و بالتالي يحتاجُ قياسُ الوحداتِ الزّمنية بالنسبةِ للعمل المتجسد إلى الرجوع لفتراتٍ زمنيةٍ سابقةٍ, و تحديدُ مقدارِ كلٍ من العمل الحي و العمل المتجسد الذي استُخدمَ في إنتاج الخاماتِ و المعداتِ خلالَ تلك الفترات.
سادَتِ المفاهيمُ السّابقةُ للإنتاجية البلدانَ الرّأسمالية في أقطار أوروبا الغربيةِ و الولاياتِ المتحدةِ الأمريكية, كما أنَّها تسودُ المؤلفات الاقتصادية في كثيرٍ من الدول النامية والدّراسات التي تُصدرها المنظماتُ الدّوليةُ (العلي, ١٩٨٣, ص٢٦).
سادَتْ مفاهيمُ أُخرى للإنتاجية في الفكرِ الاقتصاديّ الاشتراكي و تحديداً في الاتحاد السوفيتي السَّابق و بلدانِ أوروبا الشّرقية, كانت الإنتاجيةُ في هذا الفكر تعني إنتاجية العمل سواءَ أُضيف لها أم لم يُضفْ إليها لفظُ العمل و كانت تعبّرُ عن فعاليةِ العمل و القُدرةِ على إنتاج المنتجاتِ في وحدةٍ منَ الزّمنِ. و قد عُرِف في الفكر الاقتصادي الاشتراكي مفهومين للإنتاجية هما:

- **إنتاجية العمل الحي**
- **إنتاجية العمل الاجتماعي**

يُعبرُ المفهومُ الأولُ عن العلاقةِ بين كميةِ الإنتاج و العمل الإنسانيّ "الحي" الذي بُذِل عند إنتاجه, و هو بالتالي يتفقُ مع مفهوم الإنتاجيةِ الجُزئيةِ للعمل بينما يُعبرُ المفهومُ الثاني عن العلاقةِ بينَ كميةِ الإنتاج و العملِ الكلي المبذولِ بما يحتويه من العمل الحيّ أو الحاضر و العمل الميتِ أو المتجسدِ, وهو بالتالي يتفقُ مع مفهوم الإنتاجيةِ الكليّة للعمل. لهذا فإن نفسَ المشاكل المتعلقةِ بقياس العمل الميت أو المتجسد موجودةٌ أيضاً عند قياس إنتاجيةِ العمل الاجتماعي.

لذلكَ فإنَّ المفاهيمَ التي تعتبرُ أنَّ الإنتاجية هي إنتاجية كلِّ عنصرٍ من عناصر الإنتاج (فيما عدا العمل) لا يُمكنُ أن تُمثّلَ مفهومَ الإنتاجيةِ باعتبارهِ تعبيراً عن القُدرة على إنتاج المنتجاتِ أو الخدماتِ, لأنَّ الموادَ الأولية و المعدات هي وسائلٌ مستخدمةٌ في إنتاجِ السّلع و الخدماتِ بالتالي حاصلُ قسمةِ أيّ منها على المخرجات يُعبِرُ عن معدّل استغلال هذهِ العناصر من قِبل مستخدميها, أي أنَّها تُمثّل مقدرَة المنتج و مؤشراتٍ لقياس الأداء في المشروع أو الوحدة الاقتصادية و ليس إنتاجيةُ العنصرِ (العلي, ١٩٨٣, ص٣٠). فلو استطاعَ عاملٌ ما إنتاجَ كميةٍ أكبرَ من المخرجاتِ أو المنتجاتِ من الكميةِ المحددةِ من الموادِ الأوليةِ, أو خلالَ ساعاتٍ محددةٍ على الآلاتِ, فإنَّ هذا لا يُعبّر عن إنتاجيةِ المواد أو الآلات, إنَّما يُعبرُ عن إنتاجية هذا العامل.

بالنسبةِ لمفاهيمِ الإنتاجيةِ التي تعتبر أنَّ الإنتاجيةَ هي إنتاجيةُ جَميعِ عناصرِ الإنتاج, أو الإنتاجية الكليّة للعمل فهي لا تُمثل حقيقةً الإنتاجيةَ للأسبابِ التّالية:

١. إنَّ هذه المفاهيمَ تُساوي بين الإنسانِ و وسائل الإنتاج على الرُّغم من اختلافِ أدوارهم في العمليةِ الإنتاجية. فالإنسانُ هو الذي يُخططُ و يعدُ و ينفذُ و يراقبُ عمليةَ الإنتاج, بينما وسائلُ الإنتاج هي وسائلُ تؤثّرُ على نتائجِ العمليةِ الإنتاجيةِ.

٢. تفترضُ هذه المفاهيمُ إضافةَ العمل الحيّ إلى العمل الميّتِ أو المتجسد, بالتالي فهي غيرُ قادرةٍ على التعبيرِ عن القُدرةِ على الإنتاج نظراً لصعوبةِ قياس العمل الميت.

أما مفاهيمُ الإنتاجيةِ التي تعتبرُ أنَّ الإنتاجية هي إنتاجية العمل الحيّ (الإنساني) فهي التي تُمثّلُ مفهومَ الإنتاجية باعتبارهِ تعبيراً عن القُدرةِ على الإنتاج (العلي, ١٩٨٣, ص٣٢), فهي تأخذُ بالحسبانِ كلاً من الإنتاج و العمل الحيّ الذي بُذلَ في تحقيقهِ دون غيرهِ من عناصرِ الإنتاج, كما أنَّ قياسَ إنتاجية عنصرِ العمل يتمتعُ بالسهولةِ مقارنةً مع عناصرِ الإنتاج الأُخرى.

يُعبرُ مؤشرُ الإنتاجية، في هذه الحالة، عن كميةِ السّلعِ أو الخدماتِ التي يُمكنُ أن يحققها الفردُ أو المجتمعُ في فترةٍ زمنيةٍ معينةٍ. بالتالي يُمكنُ النّظر إلى المفاهيمِ الأُخرى على أنَّها مؤشراتٌ لقياسِ الأداءِ الاقتصادي و ليست مؤشراتٌ لقياسِ الإنتاجية و ذلك لعدم قُدرتها على قياس القدرة على الإنتاج(العلي, ١٩٨٣).

٣ . ١ . ٢ . أهميةُ إنتاجيةِ العملِ

تُعدُّ القوةُ العاملةُ المؤهلةُ و المدربةُ من أهمِ دعائمِ اقتصادِ الدولةِ, فالإنسانُ المُشاركُ بفعاليةٍ في العملِ الإنتاجيِّ هوَ العنصرُ الأساسيُّ في عمليةِ التنميةِ الاقتصاديةِ وعملُ الإنسانِ هو الذي يخلقُ قيماً جديدةً في الإنتاج. بالتالي فإنَّ تقدُمَ أيِ مجتمعٍ أو تخلفه يعتمدُ بشكلٍ أساسيٍ على الموارِدِ البشريةِ المتاحةِ لهُ و قد أكد الاقتصادي Simon Kuznets على ذلك بقولهِ :" إنَّ تراكُمَ رأسِ المالِ في الدولِ المتقدمةِ صناعياً لا يرجِعُ إلى ما هو موجودٌ من معداتٍ رأسماليةٍ بل يرجعُ إلى مدى المعرفةِ المتاحةِ لسكانهم أو طاقاتهم و مدى تدريبهم لاستعمالِ هذه المعدات بكفاءة" (حسن,٢٠٠٧). كذلكَ فإنَّ زيادةَ إنتاجية العمل هي من أهمِّ طرقِ زيادةِ الدّخل القومي و زيادة دخل الفرد و تشكلُ الهدفَ الأساسيَ للتنميةِ الاقتصاديةِ.

كما تعدُ إحصائياتُ العملِ من أكثر الإحصائياتِ توافراً و دقةً, حيثُ تتوافرُ الإحصائياتُ المتعلقةُ بالعمالةِ و البطالةِ و ساعاتِ العمل بأجرٍ أو بغير أجر و غيرها من البياناتِ المتعلقةِ بعُنصرِ العمل بشكلٍ دقيقٍ و لسلاسلَ زمنيةٍ طويلةٍ في البلدانِ المتقدمةِ و العديد من البلدان الأخرى.
نستطيعُ دراسةَ أهميةِ الإنتاجيةِ على عدةِ مستوياتٍ, الفرد والاقتصاد و المجتمع.
تؤثّرُ الإنتاجيةُ بشكلٍ موجبٍ على الفردِ فكلما زادت إنتاجيته ارتفعَ دخلهُ و حازَ على تقديرِ رُؤسائه و احترامهم له, و إذا انخفضت فإنَّ ذلكَ قد يعرضُهُ لنقصٍ في الدّخل أو العقاب و عدمِ رضا رؤسائه عنه.
أما على مستوى الاقتصادِ القومي, فإنَّ الإنتاجيةَ تعدُ انعكاساً لأداءِ كافةِ الأجهزةِ و المؤسساتِ, كما أنَّها تُعبرُ عن كفاءةِ الدّولةِ في مجموعها في إنتاج السّلع و الخدماتِ (أبو الخير, ٢٠٠٥, ص١).
أما بالنسبةِ للمجتمع, فقد أكدَ العديدُ من الباحثين على أهميةِ الدّورِ الذي تلعبهُ الإنتاجيةُ في تقدمِ المجتمع و منهم الاقتصاديُ الفرنسيُ (J. Fourastie) بقولهِ: "إنَّ الإدراكَ الكاملَ للقوانين الأساسيةِ التي تسودُ التطورَ الاقتصاديَ المعاصرَ سوف يقنعُ كلَّ واحدٍ منا, قليلاً قليلاً, بأنَّ تقدمَ إنتاجيةِ العملِ هو عيناً أساسُ التّقدمِ الاجتماعي". كما يُعبرُ (J. Kendrick) عن أهميةِ الإنتاجيةِ في تحسينِ الأحوال المعيشية في المجتمع بقوله: "إنَّ الوسيلةَ الرئيسةَ التي يمكنُ للجنسِ البشريِّ أن يخرجَ بها من حالةِ الفقرِ إلى حالةٍ أفضلَ نسبياً من حيثُ توفرِ الغذاءِ و الموادِ, هي زيادةُ الإنتاجية " (العلي,١٩٨٣, ص٩).

قبلَ أن نوضحَ المقاييسَ المستخدمةَ في قياسِ الإنتاجية لا بدَّ من ذكرِ الهدفِ من قياسِ الإنتاجيةِ, وهو معرفةُ التّغيرِ الحاصلِ بمستواها مقارنةً بزمانٍ و مكانٍ معينين فعمليةُ قياسِ الإنتاجية يجبُ ألا تكتفي بالعرض السُّكوني أو بوصفٍ للنتائج, بل يجبُ أن تتعدى ذلكَ إلى النقدِ و التقييمِ.
أكدَ الاقتصاديُ الفرنسيُ Fourastie على ضرورةِ أن تساعد عمليةُ قياسِ الإنتاجيةِ على معرفةِ مراحل تطورها, و ألا تنتهي عمليةُ القياسِ عند مرحلةِ النّقدِ أو تفسيرِ النتائج فقط, بل يريدُ لعملية القياسِ هذهِ أن تقترحَ العلاجَ المُناسبَ لحالات الضّعفِ في الإنتاجية, و الاستفادة من تجربة المنشآتِ الأكثرِ تقدماً في هذا

المجالِ حيثُ قال "عندما تُقاس إنتاجيةُ العمل في مؤسسةٍ ما أو في أمةٍ بمجملها, فيجبُ أن يُتيحَ هذا القياسُ نقدَ الوضعَ القائمِ, و يجبُ أن يؤدي إلى رفعِ الإنتاجيةِ إلى النّسبةِ المسجَّلةِ في أجودِ المؤسساتِ أو الأممِ الأكثرِ تقدماً في طريق القدرة الإنتاجية" (العلي, ١٩٨٣, ص٣٨).

لهذا، فإنَّ أهميةَ قياسِ الإنتاجيةِ تكمنُ بأنَّها إحدى الوسائل لتحسينِ الإنتاجيةِ ذاتها, إضافةً إلى أنَّها وسيلةٌ لترشيدِ القراراتِ في المنشآتِ الاقتصاديةِ.

٣ . ١ . ٣ . طرقُ قياسِ الإنتاجية

أ. الطّريقةُ المباشرةُ (الطبيعية أو طريقة القيم العينية):

يُقاس مستوى الكفاءةِ الإنتاجيةِ باستعمالِ الوحداتِ العينيةِ أو الطبيعية مثل المتر أو الطن المُنتج في وقتِ العملِ، ويُستخرجُ ذلكَ بقسمةِ الوحداتِ الطّبيعيةِ المنتجةِ في وقتٍ معينٍ على عددِ وحداتِ العملِ التي استُخدِمت في الإنتاج (حسن, ٢٠٠٧) كمايلي:

$$\text{مؤشر الإنتاجية (أ)} = \frac{\text{كمية الناتج المحقق (ك)}}{\text{مقدار العمل المبذول لإنتاج الكمية (ك) (ع)}}$$

تُوضّحُ هذهِ الطّريقةُ متوسطَ كميةِ النّاتج المتحققِ خلالَ وحدةٍ زمنيةٍ من وقتِ العملِ (عامل / ساعة, عامل / يوم, عامل / شهر.... الخ. كأن نقول يبلغُ إنتاجُ الاسمنتِ في الوحدةِ الاقتصاديةِ (س) كذا طن خلال وحدةٍ زمنيةٍ من وقتِ العمل.

إنَّ الأرقامَ التي نحصلُ عليها في هذه الطريقة لا معنى لها طالما لم تقارَنْ معَ فتراتٍ زمنيةٍ سابقةٍ أو مع غيرِها من الأرقامِ في المنشآتِ الأُخرى، بالتالي يجبُ أن نقارنَ مستوى الإنتاجيةِ في السّنةِ المعنيّةِ مع مستواها في سنةٍ أُخرى تسمّى سنةَ الأساسِ (حسن, ٢٠٠٧) وفق مايلي:

$$\text{مؤشر الإنتاجية (أ)} = \frac{(ك_م / ع_م)}{(ك. / ع.)}$$

حيثُ:

$ك_م$ = عدد الوحدات المنتجة من سلعة معينة في السنة المعنية.

$ع_م$= الزمن الفعلي اللازم للإنتاج في السنة المعنية.

ك. = عدد الوحدات المنتجة من سلعة معينة في سنة الأساس.

ع.= الزمن الفعلي اللازم للإنتاج في سنة الأساس.

كما أنَّه لابُد من مقارنةِ إنتاجيةِ المنشأةِ بغيرها من المنشآتِ المماثلة سواءَ في البلدِ الذي تعملُ به أو في البُلدان الأُخرى، وبذلكَ نستطيعُ أن نتعرّف على نُقاطِ الضّعف و القوةِ في المنشأة.
تتميّزُ الطّريقةُ الطبيعية بالبساطةِ والدقةِ في احتسابِ الإنتاجية, لكن من عيوبها أنَّه في حالةِ اختلافِ السّلع المنتجةِ اختلافًا كبيرًا فإنَّه لا يمكنُ استخدامُ هذهِ الطّريقة إذ لا يُمكنُ الجمعُ أو المقارنةُ بين المنتجاتِ المتعددةِ التي يُعبرُ عنها بوحداتِ قياسٍ عينيةٍ مختلفةٍ.

ب. **الطّريقةُ غيرُ المباشرةِ في قياسِ الإنتاجية**:
تُقاسُ الإنتاجية وفق هذه الطريقة كمايلي:

$$\text{مؤشر الإنتاجية (أ)} = \frac{\text{كمية الناتج المحقق (ك)}}{\text{مقدار العمل المبذول لإنتاج الكمية (ك) (ع)}}$$

تُوضحُ الطّريقةُ غيرُ المباشرةِ مقدارَ الوقتِ المبذولِ من عنصرِ العمل لإنتاج وحدةٍ واحدةٍ من النّاتج (العلي, ١٩٨٣, ص٣٩), كأن نقولَ مثلاً إنتاجُ الطّن الواحدِ من الاسمنتِ في الوحدةِ الاقتصادية (س) يحتاجُ إلى كذا ساعةِ عملٍ أو كذا دقيقة.
بالتالي، الطّريقةُ الثّانيةُ هي عكسُ الطّريقة الأولى و وفقاً لها تكونُ الإنتاجية كبيرةً كلما كانَ الرّقمُ المُستخرجُ من هذه الصيغةِ صغيراً.

ج. طريقةُ القيمِ النقديةِ
تُستخدمُ هذه الطريقة للتغلبِ على المُشكلاتِ المُرتبطةِ بالطّريقة الطّبيعية، حيثُ يتمُ قياسُ إنتاجيةِ عدةِ منتجاتٍ يتمُ الجمعُ بينها بواسطةِ وحدةِ النقودِ و بذلكَ يتم تحويلُ الكمياتُ المنتجةُ من كلَّ نوعٍ منَ السّلع والخدماتِ إلى قيمٍ نقديةٍ.
على هذا الأساس فإنَّ هذه الطريقةَ تستخدمُ قيمَ المخرجاتِ و المدخلاتِ بدلاً من كمياتها (حسن, ٢٠٠٧) و بهذا يكون:

$$\text{معيار الكفاءة الإنتاجية} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{قيمة الموارد الإنتاجية}}$$

تُساهمُ هذهِ الطّريقةُ في حلِ المشاكل النّاجمة عن تعدُّدِ السّلع المُنتجةِ عند محاولةِ الجمع بينها، فإنَّ استخدامَ الوحداتِ النّقديةِ يجعلُ من الممكنِ جمعَ أرقام ِ جميعِ السّلع مهما تنوعت، وتُحتسبُ الإنتاجيةُ كما يلي (حسن, ٢٠٠٧):

$$\text{مؤشر الإنتاجية (أ)} = \frac{\text{مج (ك١*س١ + ك٢*س٢+ .....ك ن * س ن)}}{\text{ع}}$$

حيثُ:

ك = كمية الإنتاج من كل نوع،

س السعر الثابت للوحدة،

ع = عدد عمال الإنتاج

ويكون معدل تطور الإنتاجية كما يلي:

أ = ((مج ك م * س م) / ع م) / ((مج ك. * س.)/ ع.)

حيثُ: (٠) ترمز لسنة الأساس، (م) ترمز للسنة المقيسة.

ومن مزايا هذه الطريقة إمكانية استخدامِها لقياس تغييرِ حجمِ وهيكل الإنتاج على المستوى القومي. لكن يُعابُ على هذه الطريقة عدمُ إمكانية إظهار التغيُّرُ الحقيقيّ في الإنتاجية ِلوجود عواملَ هامّةٍ تؤثرُ على ذلك كتغييرِ هيكل وتشكيلةِ الإنتاج, والالتجاءِ إلى إنتاج ِالسّلع مرتفعةِ القيمة, أو شراءِ سلع وسيطةٍ أو نصفِ مصنَّعةٍ من الغير، أو وقوع تضخُّم ٍيُؤدي إلى ارتفاع الأسعار, وهذا ما يغيّرُ القيمة النقدية للمنتج الأمرُ الذي يؤدي إلى إظهارِ تطوُّرٍ ظاهريّ ٍ للإنتاجية دون وجود مقابلٍ حقيقيّ ٍ لهذا التطوُّرِ(حسن, ٢٠٠٧).

د. طريقةُ القيمةِ المضافةِ:

تُعرَّف القيمةُ المُضافةُ بأنَّها مؤشرٌ يقيسُ ما أضافتهُ العمليَّةُ الإنتاجية على الموادِ الأوليّةِ والسّلع الوسيطةِ بما يجعلُ لها قيمةً أكبرَ(حسن, ٢٠٠٧) و يتمُّ ذلكَ باستخدامِ الجهودِ الماديةِ و البشريّةِ ِ داخلِ الوحدةِ الإنتاجية.

كما تُعرَّف بأنَّها القيمةُ الكليةُ للإنتاج مطروحاً منها قيمةُ مُستلزماتِ الإنتاج فيما عدا الأجور المدفوعةِ للعاملينَ وهي بذلكَ تُبيّنُ القيمةَ التي أضافها عنصرُ العملِ للإنتاج؛ أي أنَّ القيمة َالمُضافةَ هي قيمةُ ما أضافتهُ عواملُ الإنتاج إلى ما استُخدِمَ من مُستلزماتِ الإنتاج من موادٍ أوليةٍ و خاماتٍ و إهتلاكاتِ الأصولِ الثّابتةِ و وقودٍ و كهرباءَ و بتعبيرٍ آخرَ فإنَّ القيمةَ المُضافةَ تمثّلُ في واقع الأمرِ المُساهمةَ الفعليةَ للمنشأةِ أو الصناعةِ فوقَ ما تستهلكه من سلعٍ وسيطةٍ ومُستلزماتِ إنتاجٍ، وقد تكونُ القيمةُ المُضافةُ صافية ً إذا طُرِحَ منها قيمةُ الإهتلاك إذا تضمنتهُ. من مزايا هذهِ الطّريقةِ أنَّها تُوضّحُ التطورَ الحقيقيَّ للعمل في الوحدةِ الإنتاجية، بالتالي يُمكن اتخاذ هذه الطّريقة كمؤشرٍ للتخطيطِ وتطويرِ الأجورِ و الحوافزِ.

٣ . ٢ . تطورُ إنتاجيّة العمل في سورية

بعد استعراض تعريفِ و مفهوم إنتاجيّة العمل و طرق قياسِها و أهميّتِها في المبحث الأول من هذا الفصل ننتقلُ الآنَ إلى دراسةِ واقع إنتاجيّةِ العمل في سورية.

نبدأ هذا المبحثَ باستعراضٍ موجزٍ للاقتصادِ السوريّ و أهمّ خصائصِه, إضافةً إلى القطاعاتِ المشاركةِ فيه ثم ندرسُ بتوسُّعٍ إنتاجية العمل في سورية محسوبةً بإحدى الطرق المذكورةِ في المبحث السابق.

٣ . ٢ . ١ . لمحة عن الاقتصاد السّوري

يُعدُّ الاقتصادُ السّوري اقتصاداً نامياً متعددّ الموارد, حيث يتكوَّنُ ناتجهُ المحليُّ الإجماليُّ البالغُ ١٢٣٩ مليار ليرة سورية عام ٢٠٠٧ من الزّراعةِ بنسبة ٢١٪, ومن الصّناعةِ و التّعدين بنسبة ٢٢٪, أما باقي القطاعاتِ من البناءِ والتّجارةِ والنّقل والمال والتّأمين والخدمات فتشكلُ ما نسبتهُ ٥٧٪ (المجموعة الإحصائية,٢٠٠٨). كما يتصفُ الاقتصادُ السّوري بالاستقرارِ النّسبي, حيث لم يتعرضْ لهزاتٍ عنيفةٍ و كذلك يتصفُ بالاستقلالِ و الانفتاحِ, حيثُ أنَّ حجمَ الصّادراتِ و الوارداتِ إلى النّاتج المحلي الإجمالي مرتفعٌ نسبياً. إضافةً إلى أنَّه لا يرتبطُ بالدّوائرِ الرّأسماليةِ العالمية, و يتعاملُ مع مختلفِ دولِ العالم حسبَ ما تقتضيه مصلحةُ البلدِ العليا (تقرير سانا الاقتصادي, ٢٠٠٥).

الشكل التالي يوضح تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الأساسية المكونة له عام ٢٠٠٨ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠.

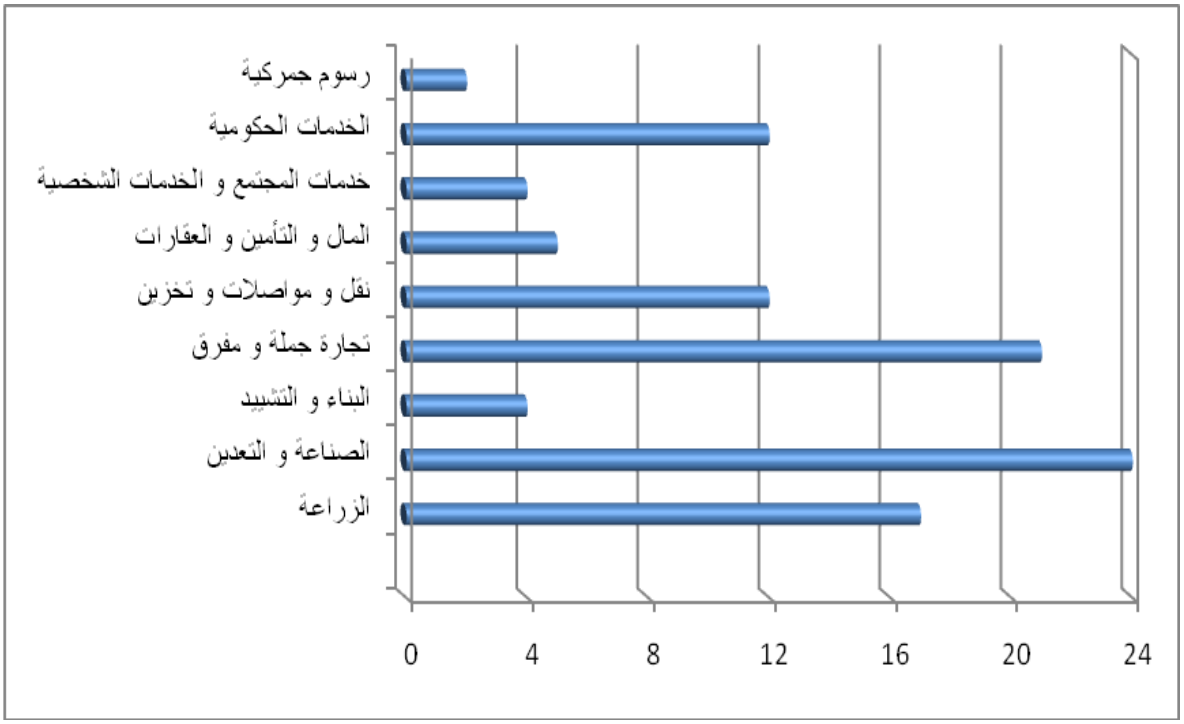

الشكل(٤): تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات ٢٠٠٨ بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية ٢٠٠٩.

يشهدُ الاقتصادُ السّوري نقلةً نوعيةً وتطوراتٍ على كافةِ الأصعدةِ, تجلت بسعي الحكومةِ لرفع مُعدّلاتِ النّموّ الاقتصاديّ وزيادةِ وتيرةِ الإصلاح, فبعد أن قامَتْ سورية بتسويةِ الدّيونِ الخارجيةِ أصبحتْ سورية

من أقلِّ الدّول النّاميةِ مديونيةً, كما تمَ تفعيلُ دور النّقدِ و التّسليفِ و المصرفِ المركزي الذي قامَ بالعديدِ من الخُطواتِ باتجاهِ إصلاحِ القطاع المصرفي و تفعيل أدواتِ السّياسةِ النّقديةِ مثل سعر الفائدةِ, إضافةً إلى السَماح بإقامةِ مصارفَ خاصّةٍ و افتتاح سوقِ الأوراقِ الماليّة.

في عام ٢٠٠٤, دخلت صناعاتٌ جديدةٌ إلى سورية, مثل صناعةِ السّياراتِ و الحافلات, و تمَّ التوقيعُ على العديد من العقودِ مع شركاتٍ دوليةٍ لاستكشاف النّفطِ و الغاز, حيث يُعدُّ قطاعُ النّفط و الغاز من أهمِّ القطاعاتِ المُساهمةِ في تمويل المُوازنةِ و الموارِدِ المحليّة (تقرير سانا الاقتصادي, ٢٠٠٥).

تعتمدُ سوريةَ التّعدديةَ الاقتصادية, و سنذكرُ بشيءٍ من الإيجاز القطاعات الأساسية المكونةِ للاقتصاد السوريّ و التي تتشارك مع بعضها للنهوض بعملية التنميةِ الشاملة:

- القطاع العام

ُيقصدُ بالقطاع العام "الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة التي تقومُ بإنتاج السلع والخدمات وبيعها للمستخدمين مقابلَ سعرٍ محددٍ وذلك بغض النظرِ عن شكلِ ملكيةِ الدولةِ أو الشكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية, أي سواء اتخذت هذه الوحدة شكلَ المصالح الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات أو الشركات العامة"(حيدر,٢٠٠٩)[٣٢].

- القطاع الخاص

يمكنُ تعريفُ القطاع الخاص بأنهُ كلُّ ما يملكه المواطنين متفرقين و يديرونهُ بمعرفتهم ووسائلهم و تحتَ مظلةِ الدولة ورقابتها.

كما يضمُّ كل من يعمل في جميع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية وجميع المهن الفكرية والعلمية ولا يتقاضون دخلاً أو إيراداً من خزينة الدولة، و كلُّ من يعمل بوسائله وطرقهم لكسب معيشته وتحسين دخله وتطويره بعيداً عن المال العام(القلاع, ٢٠٠٢).

- القطاع المشترك

يمكنُ لنا أن نحددَ مفهومَ القطاع المشترك من خلال المشاريع التي تقومُ بين القطاع العام أو الحكومي و القطاعات الأخرى سواءَ كانت محلية أو خارجية , خاصة أو حكومية(اللحام, ٢٠٠٢).

تأسست شركات القطاع المشترك في سوريا على شكل شركاتٍ محدودةِ المسؤولية أو شركاتٍ مساهمةٍ و بأشكالٍ عديدةٍ و متنوعةٍ.

- القطاع التعاوني

بدأ ظهورُ التعاون في سوريا منذ أوائل القرن العشرين, حيثُ كانَ الأفرادُ في بلدةٍ أو قريةٍ يجتمعون لشراء وسيلةِ نقلٍ من أموالهم لتقلهُم إلى المدينة, أو لشراءِ مولدةٍ كهربائيةٍ تؤمِّن لهم الكهرباء, أو يشتركون في حفرِ بئر مياه لتأمين مستلزماتِ الشرب والسقاية.....الخ.

---

[٣٢] -إبراهيم, العيسوي, إبراهيم, سعد الدين عبد الله, تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص و مستقبل التجربة, ضمن ندوة القطاع العام و الخاص في الوطن العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٩٩٠, ص ٢٢٥.

بلغَ عددُ الجمعيات التعاونية في سوريا /٧٠٥١/ جمعية تضم أكثر من ١,٨ مليون عضواً موزعة على قطاعاتِ التعاون الزراعي والسكني و الاستهلاكي والنقل والخدمي(الشيشكلي, ٢٠٠٢).

٣ . ٢ . ٢ . إنتاجية العمل في سورية

تعتمدُ إنتاجيةُ العمل في سورية على قوىً عديدةٍ, اقتصاديةٍ و اجتماعيةٍ و ثقافيةٍ و سياسيةٍ, تقعُ معظمُها ضمنَ سيطرةِ الدّولةِ. فالتدخُّلُ الحكوميُّ المباشرُ في سوريةَ يشملُ إدارَة المشروعاتِ العامةِ و الاستثماراتِ الحُكوميةِ, كما يَشملُ رعايةَ مشروعاتِ تعزيزِ الإنتاجيةِ وغيرها. كما يتضمنُ التّدخلُ الحُكومي أيضاً إشاعةَ الوعي الإنتاجيّ الجَماعي و رعايةَ التّعليم والتّدريبِ و دعمَ المُؤسَّساتِ والآلياتِ المتعلقةِ بتحسين الإنتاجية. و فيما يلي بعضُ العوامل المؤثرةِ بالإنتاجية على المستوى الوطني (الكردي, ٢٠٠٧):

- التّغيراتُ الهيكليةُ للاقتصادِ الكلي.
- هيكلُ و سياسةُ العملِ.
- سياسةُ التّعلم و التّدريب.
- البُنيةُ التّحتيةُ.
- استغلالُ البيئةِ الطّبيعيةِ و الموادُ الخامُ و الطاقةُ.
- دوراتُ الأَعمال.
- البيئةُ الاقتصاديةُ و بيئةُ الأَعمالِ الدّولية.

٣ . ٢ . ٣ . دور الحكومة في نمو الإنتاجية

تتوقّفُ فاعليةُ الجهودِ الوطنيةِ الخاصَّةِ بتحسينِ الإنتاجيةِ على مدى تكاملِ القوى الاجتماعيةِ الأكثرِ أهميةً مثلُ الحكومةِ و آلياتها و أصحابُ حقوقِ المُلكيةِ في المُنظّمةِ والمديرينَ الممثلين في روابطهم المهنية و العمالِ الذين تُمثّلهم النّقاباتُ العّماليةُ عادةً. تلعبُ هذهِ القوى دوراً كبيراً في حملاتِ الإنتاجية على المستوى الوطني من خلالِ (الكردي, ٢٠٠٧, ص ١٤١-١٤٢):

١- المشاركةُ المُباشرةُ في العملياتِ الصّناعيةِ و الاقتصاديةِ و تنسيقُ أنشطةِ كافةِ المجموعاتِ الاجتماعيةِ الرئيسيةِ في عمليةِ التّرويجِ للإنتاجية.

٢- تحسينُ نوعيةِ العُمالِ و المديرينَ من خلالِ التّعليمِ و التّدريبِ المهني ذي التّوجُّهِ الإنتاجي.

٣- رفعُ مُستوى الوعيِ العامّ و الوعي الإنتاجيّ بشكلٍ خاص.

توجدُ الكثيرُ منَ الأمثلةِ التي يكونُ فيها من الضَّروريّ زيادةُ التّدخلِ الحكومي في الاقتصادِ و العديدُ من الحالاتِ الأُخرى التي يكونُ التّدخلُ الحكومي فيها أقلَ ضَرورةً. حيثُ تكونُ التدخلاتُ غيرُ المباشرةِ مثل

السّياساتِ الاقتصاديةِ و الماليةِ والتّخطيطِ الاستراتيجي و التّشريع والتّعليم والتّدريبِ أكثرَ فاعليةً نظراً لأنَّ الحكوماتِ هي التي تُطلقُ برامجَ التّنمية و تسيطرُ عليها.

أ. مركز تطوير الإدارة و الإنتاجية في سورية

يُعدُّ هذا المركزُ أحدَ أدواتِ التّوجُّهِ الحكوميّ نحوَ تحسينِ الإنتاجيةِ في سورية.

تأسّسَ مركزُ تطويرِ الإدارةِ و الإنتاجيةِ في عام ١٩٦٧ كمؤسسةٍ عامةٍ لها شخصيةٌ معنويةٌ مستقلةٌ مالياً و إدارياً و لها مجلسُ إدارةٍ وهيكليةٌ إداريةٌ يرأسُها وزيرُ الصناعة (الكردي, ٢٠٠٧, ص ١٥١).

يهدفُ هذا المركزُ إلى تنميةِ معارفِ و مهاراتِ مختلفِ المستوياتِ الإداريةِ و الفنيّةِ و تدريبها على الأساليبِ و الوسائلِ الحديثةِ لتطوير الأداءِ و تحسينِ الإنتاجيةِ في القطاعاتِ الاقتصاديةِ و الخدميةِ, إضافةً إلى تطويرِ نُظمِ و أساليبِ العمل الإداري بما يتلاءمُ مع مُستجداتِ العصرِ و مُنجزاتِ التقنيةِ الحديثةِ.

يقومُ هذا المركزُ بتدريبِ و تأهيلِ الكوادرِ الإداريةِ لجميعِ المستوياتِ في مختلفِ مجالاتِ الإدارةِ و يُقدّمُ الاستشاراتِ الإدارية بناءً على طلبِ الجهاتِ المختلفة لمعالجةِ مشاكلها و إيجادِ الحلول المناسبة, كما يقومُ بإعدادِ البحوثِ و الدّراساتِ الإدارية.

تُعدُّ إدارةُ الأفرادِ وإدارةُ الجَودةِ الشّاملة والعلاقاتِ الإنسانية و أنظمةُ الحوافزِ الإنتاجيةِ و إدارةُ الإنتاجية و تقييمُ المشروعاتِ ودراسةُ الجدوى من أهمِّ مجالاتِ عملِ المركزِ(الكردي, ٢٠٠٧, ص١٥٢).

٢. ٢. ٤. قياس إنتاجية العمل في سورية

ننتقلُ في هذا الجزء من الدراسةِ إلى حسابِ إنتاجيةِ العمل في سورية و ذلك باستخدام طريقةِ القيم النقديةِ المشروحةِ في المبحث السّابق من هذا الفصل.

يتمُّ احتسابُ الإنتاجيةِ وفقَ هذه الطريقةِ كما يلي:

$$\text{مؤشر الإنتاجية (أ)} = \frac{\text{مج (ك١*س١ + ك٢*س٢+ .....ك ن * س ن)}}{\text{ع}}$$

حيث:

أ= الإنتاجية. ك = كمية الإنتاج من كل نوع.

س= السعر الثابت للوحدة. ع = عدد عمال الإنتاج.

وفقاً لهذه الصيغةِ و من أجل حسابِ إنتاجيةِ العمل في سورية نحتاجُ لبياناتٍ عن (١) عدد المشتغلين و (٢) النّاتج المحليّ الإجماليّ على اعتبار أنَّ الناتج المحليَّ الإجماليَّ يمثلُ المخرجاتِ من السلع و الخدماتِ في فترةٍ معينة.

لكن لابُدَّ هنا من التأكيد على الملاحظةِ الهامّةِ و هي أنَّ التغيرَ الايجابيَّ في قيمة النّاتج المحليّ ليست بالضرورة انعكاساً لتحسُّنٍ في الإنتاجية بل يمكن أن يكونَ ناتجاً عن اكتشافِ ثرواتٍ باطنيةٍ (البترول مثلا.....), أو حتى استخدام استثماراتٍ أجنبية, أو استخدام آلاتٍ تكنولوجيةٍ تعطي إنتاجاً أكبر كما أن تغيُّراتِ أسعارِ العملة تبعًا لظروفِ التضخُّم و الانكماش تؤثّرُ أيضاً على القيمة السّوقية للنّاتج المحليّ الإجمالي. و لمعالجة هذه الملاحظة يمكنُ حسابُ إنتاجيّةِ العمل في قطاع الصناعة فقط, لكونهِ ناتجاً عن المشتغلين فيه فعلاً, و إهمالُ إنتاجيةِ باقي القطاعات و هذا يُساعدنا على تلافي التغيراتِ في قيمة النّاتج المحلي الناجمةِ عن اكتشافِ الثرواتِ الباطنيةِ لكن ليس عن العوامل الأخرى[٣٣] كما سنأخذُ قيم النّاتج المحليّ الإجماليّ و في قطاع الصَّناعة بالأسعارِ الثابتةِ لتحييدِ أثرِ التضخُّم. لذلك سنقومُ فيما يلي بحسابِ إنتاجيةِ العمل في الاقتصاد السّوري ككلٍّ أولاً و في قطاع الصناعة ثانياً.

الجدول (١٣): تطور إنتاجية العمل في سورية من عام ١٩٩٥ لغاية ٢٠٠٧. (الوحدة: ل.س / للعامل)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة / بليون ليرة سورية(A)	أعداد المشتغلين(B)	إنتاجية العمل (A/B)
١٩٩٥	٨٨٩,٠٣	٤١٣٧٣٩١	٢١٤٨٧٩
١٩٩٦	٩١٥,٤٠٨	٣٨٧٩٩٥٥	٢٣٥٩٣٣
١٩٩٧	٩٠٥,٤٢٩	٣٦٢٢٥١٩	٢٤٩٩٤٥
١٩٩٨	٩٥٥,٧١٣	٣٩٤٤٦٢٨	٢٤٢٢٨٢
١٩٩٩	٩٢٥,٨٨٤	٤٢٦٦٧٣٦	٢١٧٠٠١
٢٠٠٠	٩٤٧,١٣	٤٤٦٨٠٠٠	٢١١٩٨١
٢٠٠١	٩٨١,٩٨٣	٤٧٣٠٠٠٠	٢٠٧٦٠٧
٢٠٠٢	١٠٣٩,٧٨	٤٨٢١٧٥٨	٢١٥٦٤٣
٢٠٠٣	١٠٥١,٤٢	٤٤٦٨٥٧٤	٢٣٥٢٩٢
٢٠٠٤	١٠٨٠,٣٧	٤٣٣٩٢٨٦	٢٤٨٩٧٤
٢٠٠٥	١١١٥,٨٨	٤٦٩٣٤٩٧	٢٣٧٧٥٠
٢٠٠٦	١١٦٥,٠٨	٤٨٥٩٩٤٨	٢٣٩٧٣١
٢٠٠٧	١٢١٠,٣٤	٤٩٤٥٩٧٧	٢٤٤٧١٢

المصدر:

- الناتج المحلي الإجمالي:

International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, 2008 .

-أعداد المشتغلين:

[٣٣] - تمت الإشارة إلى هذه الملاحظة من قبل أحد خبراء المكتب المركزي للإحصاء.

١-مسح سوق العمل ١٩٩٥, استبيان الأسر, العرض من القوى العاملة.
٢-بحث دخل و نفقات الأسرة١٩٩٦-١٩٩٧.
٣-المسح المتعدد الأغراض ١٩٩٩.
٤-مسح الهجرة الداخلية بسورية ٢٠٠٠ .
٥-المجموعات الإحصائية ٢٠٠٢-٢٠٠٨.
٦- أعداد المشتغلين عام ١٩٩٨ : تم أخذ الوسط الحسابي لأعداد المشتغلين عام ١٩٩٧ و ١٩٩٩, وذلك لعدم توفر بيانات عن أعداد المشتغلين عام ١٩٩٨.
٧-أعداد المشتغلين عام ١٩٩٦: تم أخذ الوسط الحسابي لأعداد المشتغلين عام ١٩٩٥ و ١٩٩٧, وذلك لعدم توفر أي بيانات عن أعداد المشتغلين عام ١٩٩٦.

يوضحُ الجدولُ السابقُ التغيراتِ الحاصلة على كلٍّ من إنتاجيةِ العمل و أعدادِ المشتغلين والنّاتجِ المحليّ الإجمالي في فترةِ الدراسة و التي يمكنُ تقسيمها على الشّكل التالي:

- الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧)

أدتِ الزيادة في قيمةِ الناتج المحليّ الإجماليّ في هذه الفترةِ المتزامنةِ مع انخفاضٍ في أعدادِ المشتغلينَ إلى ارتفاع قيمةِ إنتاجيةِ العمل بحدود ٣٥٠٠٠ ليرةٍ سوريةٍ للعامل.

- الفترة (١٩٩٨-٢٠٠١)

نلاحظ في هذه الفترة ازديادَ أعدادِ المشتغلين بين عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ دون أن يؤديَ ذلك إلى ازديادٍ في قيمةِ الناتج المحليّ الإجمالي, بل على العكس حيث انخفضَ الناتجُ المحليُّ الإجماليُّ بحدود ٣٠ مليون ليرة سورية و أدتْ هذه التغيراتُ إلى حصول فجوةٍ في قيمةِ الإنتاجيةِ في تلك الفترةِ و تناقص قيمتِها بحدود ٢٥٠٠٠ ليرةٍ سوريةٍ للعامل.

إلاّ أنَّ الناتجَ المحليُّ الإجماليُّ يعاودُ ارتفاعهُ من جديدٍ حتى عام ٢٠٠١, في الوقتِ الذي تبقى فيه أعدادُ المشتغلين في تزايدٍ مستمرٍ, الأمرُ الذي انعكسَ على إنتاجيةِ العمل و عملَ على تخفيضِها.

- الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)

بدءاً من عام ٢٠٠٢ تبدأ إنتاجية العمل بارتفاعها التدريجيّ, حيث تبلغُ في عام ٢٠٠٤ أعلى قيمةٍ لها, حيث ارتفعتْ قيمة النّاتج المحليّ الإجماليّ بشكلٍ كبيرٍ, و بقيتْ أعدادُ المشتغلينَ في حالةِ تذبذبٍ واضحةٍ لكنها تبقى في المتوسّطِ بحدود ٤٦٨٠٠٠٠ عاملٍ و الشكلُ التالي يوضحُ تطورَ إنتاجيةِ العمل في سورية خلالَ فترةِ الدراسة.

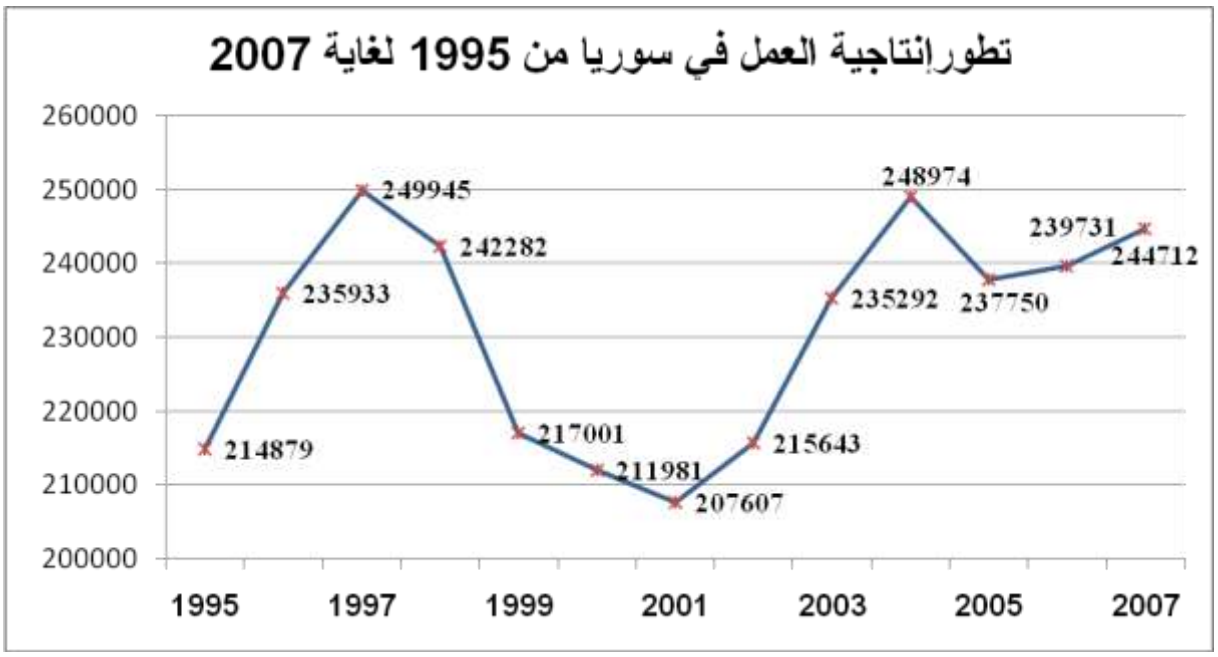

الشكل(٥): تطور إنتاجية العمل في سورية.

المصدر: حسابات خاصة.

يبينُ الشكلُ الفجوةَ الحاصلةَ في قيمةِ الإنتاجيةِ عام ٢٠٠١, كما يوضِّحُ الارتفاع الكبيرَ في قيمتِها في عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٤ , حيث كانتِ التغيراتُ في قيمةِ الناتج المحليِّ الإجماليِّ و أعدادِ المشتغلين سبباً لها.

ننتقلُ الآن إلى حسابِ إنتاجيةِ العمل في قطاع الصِّناعةِ و لكن نعطي أولاً لمحةً عن هذا القطاع في سورية.

تحتلُّ الصّناعة مكانةً كبيرةً في سورية, و ذلك من حيث تنوّعِ المنتجاتِ الصّناعيةِ و إسهامِها في القيم الإجمالية للإنتاج والدخل القوميِّ إضافةً إلى استيعابها لعددٍ كبيرٍ من القوةِ العاملةِ, حيث شكّلَ القطاعُ الصّناعيُّ ٣٢٪ من الناتج المحليِّ الإجمالي بالأسعارِ الجارية عام ٢٠٠٧ (المجموعة الإحصائية, ٢٠٠٨) وذلك بزيادةٍ قدرها حوالي ٨٪ عما كانَ عليه في عام ٢٠٠٣, حيث كانَتْ مساهمة قطاعِ الصناعة في الناتج المحليِّ الإجماليِّ حوالي ٢٤٪.

يتكوّنُ القطاع الصّناعيُّ في سورية من ثلاثةِ أقسامٍ رئيسيةٍ هي قطاعُ الصّناعةِ الاستخراجيّةِ وعلى رأسِها النّفط , و قطاعُ صناعةِ الماء و الكهرباء, إضافةً إلى قطاعِ الصِّناعةِ التحويلية.

شهِدَ الإنتاجُ الصّناعيُّ تزايداً ملحوظاً في السّنواتِ الأخيرةِ, حيث تزايدَ الإنتاجُ الصّناعيُّ من ٦٤٠ مليار عام ٢٠٠٣ (المجموعة الإحصائية, ٢٠٠٤), إلى ما يقارب ١٤٤٦ مليار عام٢٠٠٧ (المجموعة الإحصائية, ٢٠٠٨) أي أكثرَ من ضعفي ما كانتْ عليه عام ٢٠٠٣. و كانت معظمُ هذه الزّيادةِ في القطاعِ العام الذي ازدادَ إنتاجهُ في تلك الفترةِ بحوالي ٦٢٢ مليار, في الوقت الذي ازدادَ فيه إنتاجُ القطاعِ الخاصِّ حوالي ١٨٤ مليار.

يحتلُّ قطاعُ الصناعةِ التحويليّةِ أهميةً كُبرى في الاقتصادِ الوطنيّ, حيث يتمتَّعُ بعلاقاتٍ ترابطيّةٍ واسعةٍ مع مختلفِ القطاعاتِ الاقتصاديةِ و بتنوعٍ كبيرٍ في النّشاطات, إضافةً إلى قدرتِهِ على استخدام التكنولوجيا المتطوّرةِ, لذلكَ فإنَّ تطورَ بنيةِ هذا القطاع تعطي صورةً واضحةً عن مدى التّطورِ الحاصل على مستوى الاقتصادِ الوطني ككلّ, وتُعدُّ مؤشراً يوضّحُ النّموَّ الاقتصاديَّ الحاصل (العلي,٢٠٠٢).

شكلتِ الصّناعةُ التّحويليةُ حوالي ٥٦,٦٪ من قيمةِ الإنتاج الصّناعيّ عام ٢٠٠٧, مقابل ٣٥,٢٪ للصّناعاتِ الاستخراجيةِ و حوالي ٨٪ لصناعةِ الماءِ و الكهرباء. وفي العام نفسهِ بلغتْ مساهمةُ الصّناعةِ الاستخراجية في صافي النّاتج المحليّ الإجمالي ٧٤٪, في حين ساهمتِ الصناعاتُ التّحويلية ٢٢٪ و صناعة الماءِ و الكهرباءِ (المجموعة الإحصائية, ٢٠٠٨).

يسيطرُ القطاعُ العامُّ على معظم الصّناعاتِ الاستخراجيّةِ كالنّفط, و هو الوحيدُ في صناعةِ الماء و الكهرباء لذلك فإنَّ أهميةَ القطاع العامِ في الإنتاج الصناعيّ مرتفعةً, حيث بلغَتْ هذه المساهمةُ عام ٢٠٠٧ حوالي ٧٤٪, في حين بلغَتْ مساهمة القطاعِ الخاصّ حوالي ٢٦٪ من إجمالي قيمةِ الإنتاج الصِّناعي (المجموعة الإحصائية, ٢٠٠٨)[٣٤].

الجدول التالي يوضِّحُ مساهمة كلٍّ من القطاعين العام و الخاص في قطاع الصناعة عام ٢٠٠٧.

الجدول(١٤): توزُّعُ مساهمة القطاعين العامّ و الخاصّ في الإنتاج الصّناعي.

فروع القطاع الصناعي	القطاع العام		القطاع الخاص	
	قيمة الإنتاج (مليون)	النسبة	قيمة الإنتاج (مليون)	النسبة
الصناعة التحويلية	٤٤٤١٨٥	٤٢	٣٧٥١٠٢	٩٩,٣
الصناعة الاستخراجية	٥٠٦٩١٠	٤٧	٢٦٨٢	٠,٧
صناعة الماء والكهرباء	١١٨٠٣٢	١١	-	-
المجموع	١٠٦٩٩١٢٨	١٠٠	٣٧٧٧٨٤	١٠٠

المصدر: المجموعة الإحصائية ٢٠٠٨.

يوضحُ الجدولُ(١٤) أنَّ مساهمةَ القطاع العامّ بالصّناعةِ السّوريةِ تأتي في المرتبةِ الأولى لقطاعِ الصّناعة الاستخراجيّة, في حين أنَّ مساهمة القطاعِ الخاصّ في المرتبة الأولى و بشكلٍ كبيرٍ للصّناعاتِ التّحويليّة. ننتقلُ في الجزءِ المتبقي من هذا المبحثِ إلى قياس و دراسةِ التغيُّرِ في إنتاجيّةِ العمل في قطاعِ الصّناعةِ في سورية و الجدولُ رقم (١٥) يقدمُ عرضاً لتطوّرِ إنتاجيةِ العمل في القطاع الصّناعيّ محسوبةً باستخدامِ طريقةِ القيمِ النقديَّةِ عن طريق قسمةِ الناتج المحليّ الإجماليّ لقطاعِ الصناعة على أعدادِ المشتغلين في هذا القطاع.

[٣٤] -جميع النسب المذكورة في هذه الفقرة: حسابات خاصة باستخدام بيانات المجموعة الإحصائية ٢٠٠٨.

الجدول (١٥): تطور إنتاجية القطاع الصناعي للفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٧ الوحدة: (ل . س / للعامل)

العام	أعداد المشتغلين في القطاع الصناعي (A)	الناتج المحلي الإجمالي[٣٥] لقطاع الصناعة بالأسعار الثابتة (B)	إنتاجية القطاع الصناعي ل.س للعامل (B) / (A)
١٩٩٥	٧٢٤٠٤٣	١٢٢٧٩٥٢١٦٧	١٦٩٦
١٩٩٦	٦٦٦٣١٣	١٩٧٤٧١٨٤٣١	٢٩٦٤
١٩٩٧	٦٠٨٥٨٣	٢٢٤٥٩١٩٥٥٧	٣٦٩٠
١٩٩٨	٤٩٦١١٣	٢١٧٢٥٧٣٠٥٩	٤٣٧٩
١٩٩٩	٦٢٢٩٧٠	٢٤٦٣٣٤١٨٤٩	٣٩٥٤
٢٠٠٠	٦٢٥٥٢٠	٢٧٢٥١٤٠٠٠٠	٤٣٥٧
٢٠٠١	٥٩٧٠٠٠	٢٥٧١٩٠٢١٢٨	٤٣٠٨
٢٠٠٢	٦٤٢٠٠٠	٢٤٦٥٣٦٤١٢١	٣٨٤٠
٢٠٠٣	٦٠٠٠٠٠	٢٤٤٢٦٥٣٤٧٦	٤٠٧١
٢٠٠٤	٦٧٢٠٠٠	٢٨٣٧٧٤١٤٩٤	٤٢٢٣
٢٠٠٥	٦٣٨٠٠٠	٣١٢٩٥٣٣٠٥٩	٤٩٠٥
٢٠٠٦	٧٢٤٠٠٠	٣٥٥٨٥٧٥١٢٠	٤٩١٥
٢٠٠٧	٧٠١٠٠٠	٣٨٦٩٤٩٥٨٤٨	٥٥٢٠

المصدر:

- الناتج المحلي الإجمالي:

المكتب المركزي للإحصاء, المجموعات الإحصائية: ٢٠٠٤, ٢٠٠٧, ٢٠٠٩.

- أعداد المشتغلين في قطاع الصناعة:

١--مسح سوق العمل ١٩٩٥, استبيان الأسر, العرض من القوى العاملة.

٢-بحث دخل و نفقات الأسرة ١٩٩٦ – ١٩٩٧.

٣-المسح المتعدد الأغراض ١٩٩٩ .

٤- المكتب المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية ٢٠٠٠, ٢٠٠٨ .

٥-نتائج مسوح قوة العمل للسنوات ٢٠٠١ و حتى ٢٠٠٦.

٦- أعداد المشتغلين عام ١٩٩٨ : مسح القوة العاملة, دورة آب ١٩٩٨.

٧-أعداد المشتغلين عام ١٩٩٦: تم أخذ الوسط الحسابي لأعداد المشتغلين عام ١٩٩٥ و ١٩٩٧, وذلك لعدم توفر أي بيانات عن أعداد المشتغلين.

[٣٥] - تم احتساب الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة بالأسعار الثابتة عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة بسعر السوق بالأسعار الجارية المأخوذة من المجموعات الإحصائية المذكورة في المصدر المدون بنهاية هذا الجدول على أرقام قياسية محددة / Deflator/ للفترة الزمنية ١٩٩٥-٢٠٠٧, و هي موجودة أيضاً في ملحق بنهاية البحث ص (١٠).

يمكنُنا من بيانات هذا الجدول استخلاصُ النتائج التّاليةِ:

- انخفاضُ أعدادِ المشتغلينَ في قطاع الصّناعةِ بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨ بحدود ٢٢٧٩٣٠ مشتغل, في الوقت الذي ارتفعَ فيه الناتج المحليُّ الإجماليُّ لقطاع الصناعة بالأسعارِ الثابتةِ بحدود ٩٤٤ مليون, الأمرُ الذي أدّى إلى ازديادِ إنتاجيةِ العمل في قطاع الصّناعة بحدود ٢٦٨٣ ليرةٍ سوريةٍ للعامل.

- شهدَتِ الفترةُ التاليةُ من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٢ تذبذباً واضحاً في إنتاجية قطاع الصناعةِ, حيث انخفضتِ الإنتاجيّة بحدود ٤٢٥ ليرة سورية للعامل بين عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ في الوقت الذي ارتفعتْ فيه أعدادُ المشتغلين بشكلٍ كبيرٍ بحدود ١٢٦٨٥٧ مشتغل, مع أنّ ذلك كان مصحوباً بزيادةِ الناتج المحليّ الإجماليّ في قطاع الصناعة بتلك الفترةِ إلا أن هذه الزيادة لم توازِ الارتفاعَ الحاصلَ في أعدادِ المشتغلين. بعدَ ذلك ترتفعُ إنتاجيُّةُ العملِ و بشكلٍ تدريجيّ ٍبين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ لكنها لم تلبثْ أن انخفضَت من جديد في عام ٢٠٠٢.

يمكننا أن نفسِّرَ التغيُّرَ الحاصلَ في هذه الفترةِ بانخفاضٍ تدريجيّ ٍ وواضحٍ في قيمة النّاتجِ المحليّ الإجماليّ في القطاع الصّناعي بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ متزامناً مع ارتفاعِ أعدادِ المشتغلين في تلك الفترة الأمرُ الذي أدّى إلى انخفاضِها.

- شهدتِ الفترةُ التاليةُ من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٧ ارتفاعاً في قيمةِ إنتاجيّةِ العمل, َمرَدُّها إلى الارتفاعِ الكبيرِ في قيمة النّاتجِ المحليّ الإجماليّ بحدود ١٤٢٦ مليون ليرة, متزامناً مع تذبذبٍ في أعدادِ المشتغلين بين الارتفاعِ و الانخفاضِ, إلا أنّ هذه التغيُّراتِ لم تؤدِّ إلى تخفيض الإنتاجيّةِ, فبقيَ تأثيرُ الارتفاع الكبيرِ في قيمةِ الناتج المحليّ الإجماليّ أكبرَ و أدّى إلى ازديادِ الإنتاجيّةِ بحدود ١٦٨٠ ليرةٍ سورية للعامل للفترة ٢٠٠٢ -٢٠٠٧.

الشكل رقم (٦) يقدمُ عرضًا لإنتاجية قطاع الصّناعة في فترة الدراسة.

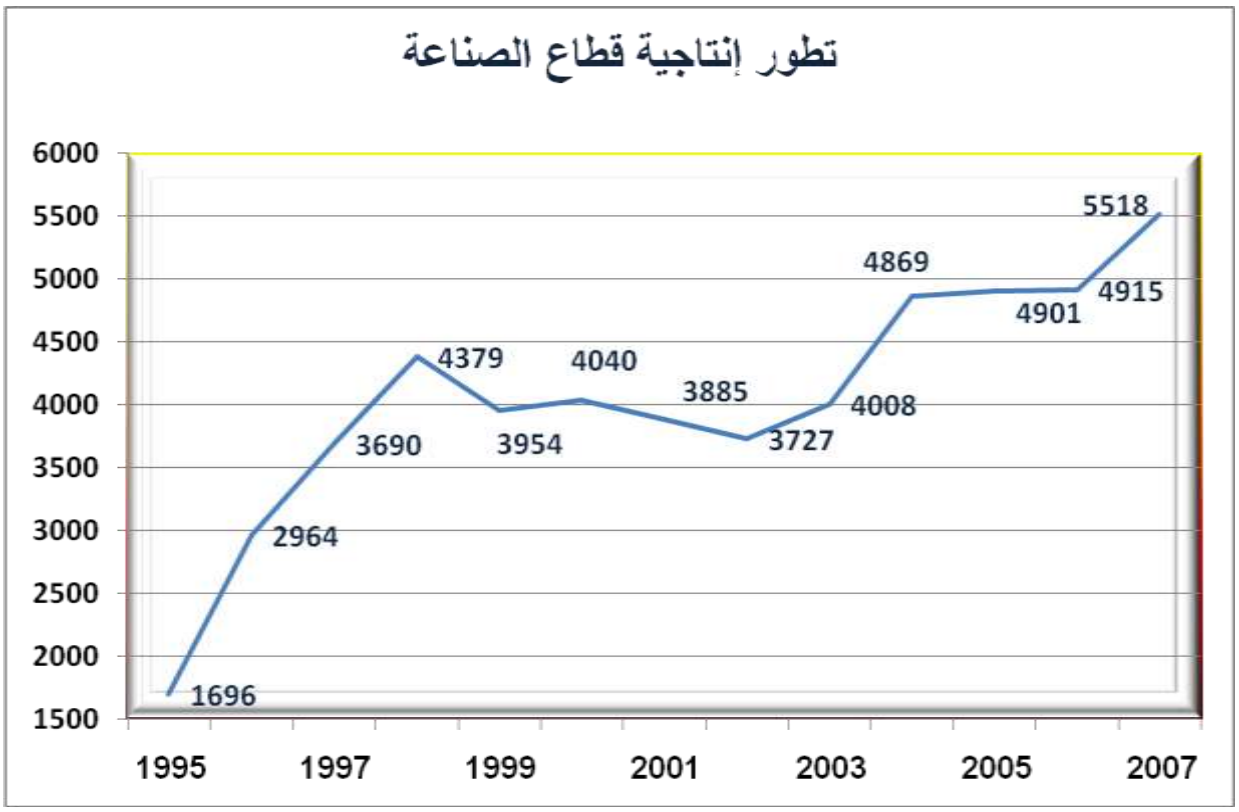

الشكل(٦): تطور إنتاجية قطاع الصناعة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧.

المصدر: حسابات خاصة لإنتاجية قطاع الصناعة.

يوضحُ هذا الشكلُ أنَّ إنتاجيَّة قطاعِ الصّناعة كانت دون ٤٣٠٠ ليرةٍ سوريةٍ للعامل حتى عام ١٩٩٨, و بعد هذا العام و حتى عام ٢٠٠٤ تبقى الإنتاجيَّةُ في حالةِ تذبذبٍ بين الارتفاعِ و الانخفاض.

إلا أنها و بعد هذا العام و حتى سنة ٢٠٠٧ تتابعُ مسيرتها التصاعديَة بصورةٍ تدريجيةٍ لتبلغَ أعلى قيمةٍ لها في عام ٢٠٠٧.

- خاتمة

استعرضَ المبحثُ الأولُ من هذا الفصل مفهومَ الإنتاجيّةِ حيث بدأ بتعريفِ الإنتاجيّةِ و شرحَ المفاهيمَ المختلفة لها الجزئيّة (النّوعيّة) و المفاهيمَ الكليَة (التركيبيّة) و التي بدورِها تُقسمُ إلى الإنتاجيةِ الكليّةِ لعوامل الإنتاج, و الإنتاجيةِ الكليّةِ للعمل. سادَتْ هذه المفاهيمُ في البلدان الرأسماليةِ في أقطارِ أوروبا الغربيَّة و الولاياتِ المتحدة. كما سادَت مفاهيمُ أخرى للإنتاجية الفكرَ الاقتصاديَّ الاشتراكيَّ و تحديدًا في الاتحادِ السّوفييتي السّابقِ و بلدان أوروبا الشّرقيّةِ و هذه المفاهيمُ كانت تُقسَمُ إلى إنتاجيّةِ العمل الحيّ و إنتاجّيةِ العمل الاجتماعي.

درسنا بعد ذلك أهميَّةِ قياس الإنتاجيّةِ و الهدفَ منها, و أخيراً شرحنا أهمَّ طرقِ قياس الإنتاجيّةِ و هي الطريقةُ المباشرةُ و الطريقةُ غيرُ المباشرةِ و طريقةُ القيمِ النقديةِ و طريقةُ القيمةِ المُضافة.

خُصّصَ المبحثُ الثاني لدراسة تطوُّرِ إنتاجية العمل في سورية و بدأ هذا المبحثُ بلمحةٍ موجزةٍ عن الاقتصاد السوري و قد بدأنا بتعريفِ الاقتصادِ السوري و أهمِّ القطاعاتِ المكوّنةِ له (العام, الخاص, المشترك, التعاوني). انتقلتِ الدّراسةُ بعدَ ذلك إلى تقييم دورِ الحكومةِ في تحسين الإنتاجيّةِ و نموّها و قدَّمنا مثالاً على ذلك مركز تطوير الإدارة و الإنتاجية.

أخيراً، تمَّ قياسٌ لإنتاجيةِ العمل في سورية على مستوى الاقتصاد الوطني ككلٍّ و على مستوى القطاع الصّناعي باستخدامِ طريقةِ القيمِ النقديةِ عن طريق قسمةِ الناتج المحليّ الإجمالي على أعدادِ المشتغلين في فترة الدراسة.

الفصل الرابع: دراسة أثر الاستثمار الحكومي في التعليم و الصحة على إنتاجية العمل

- مقدمة

٤ . ١ . إشكالية قياس العائد على الصحة و التعليم.

٤ . ٢ . فرضية الدراسة.

٤ . ٣ . النتائج العملية لنموذج الاقتصاد القياسي.

٤ . ٣ . ١ . نموذج الاقتصاد القياسي الأول.

٤ . ٣ . ٢ . تفسير النتائج.

٤ . ٣ . ٣ . نموذج الاقتصاد القياسي الثاني.

٤ . ٣ . ٤ . تفسير النتائج.

- خاتمة

- مقدمة

يعدُّ رفعُ إنتاجيةِ العمل من الأهدافِ الأساسيّةِ لخطط التنميةِ في سورية, وذلك لأنَّ الزيادة في الإنتاجية من شأنها العملُ على رفع معدّلاتِ النموِّ الاقتصادي, الأمرُ الذي ينعكسُ إيجاباً على دخلِ الفردِ وبالتالي مستوى معيشتهِ ورفاههِ.

من جهةٍ أخرى فإنَّ زيادة الإنتاجيّة ستؤدي إلى زيادةِ إنتاج المنتجاتِ الماديَّةِ و الخدمات المختلفة في المجتمع, و الذي يلعب دورًا هامًا في مواجهةِ أعباءِ النموِّ السكانيِّ المتزايدِ في سورية.

إضافةً إلى أنَّ هناك ترابطاً كبيراً بين الإنتاجية في بلدٍ ما و موقعهِ في سلمِ التقدُّم الاقتصادي.

فالبلدانُ التي حققتْ مستوياتٍ عاليةً من التقدم والنموِّ الاقتصادي اعتمدَتْ على مستوياتٍ عاليةٍ من إنتاجيَّةِ العمل, والتي بدورها اعتمدَتْ على العمالةِ المؤهَّلةِ و المدرَّبةِ و توفير المُناخ الصحّيِّ لهذه العمالة.

لذلك, يعدُّ العنصرُ الإنسانيُّ العنصرَ الفعالَ في العمليّةِ الإنتاجيّةِ, لأنَّ عملهُ يعكسُ نشاطهُ الجسديَّ والفكريَّ الهادفَ لخلق الخيراتِ الماديةِ وتقديم الخدمات الاجتماعيّةِ في المجتمع.

بالتالي فإنَّ الاستثمارَ في العنصرِ البشريِّ يفوقُ بأهميته الاستثمارَ في باقي عناصرِ الإنتاج الماديّة.

كما أنَّ عملية حسابِ عائد هذا الاستثمار وأثرهِ على إنتاجيّةِ العمل يُعدُّ أمراً ضرورياً.

فالمبالغُ المنفقة على كلٍّ من التعليم و الصِّحَّة كأحدِ أشكال الاستثمارِ في رأس المال البشريِّ تشكلُ نسباً عاليةً من موازنةِ الدولة.

سنقومُ في هذا المبحثِ بدراسةِ إشكاليّةِ قياس عائدِ الصحةِ و التعليمِ, كما سنبحثُ في مردودِ الاستثمارِ في التعليم و الصحةِ بالنسبةِ لإنتاجيةِ العمل خلالَ فترةِ الدراسةِ, بمعنى آخر سنبحثُ في العلاقةِ التّرابطيّةِ بين التعليم و الصحة من جهةٍ و إنتاجيةِ العمل من جهةٍ أخرى, معتمدينَ طريقة OLS لدراسةِ الارتباطِ بين المتغيّراتِ المذكورةِ باستخدام برنامج Microfit لعرض و تحليل النتائج و استخراجِ الأشكالِ البيانيّةِ.

سنعتمدُ في الدراسةِ نموذجين لتحليل الارتباطِ بين المتغيّرات, ندرسُ في النموذج الأوَّل العلاقة بين نسبةِ الإنفاقِ الصحيِّ من الموازنةِ العامَّةِ لسنتين سابقتين و نصيبَ الطالبِ من موازنةِ التعليمِ كنتيجةٍ للاستثمارِ الحكوميِّ في التعليمِ من جهةٍ و إنتاجيةِ العمل من جهةٍ أخرى خلال الفترة الزمنية (١٩٩٥-٢٠٠٧).

أمّا النموذجُ الثّاني فهو يكمِّلُ النموذجَ الأوّلَ و يذهبُ للبحث عن المرحلةِ التي ستكونُ زيادة حصّةِ الطالبِ فيها من موازنةِ التعليم أكثرَ جدوى و أعلى عائديةً بالنسبةِ لإنتاجيةِ العمل.

و لذلك قمْنَا في النموذج الثاني بتحليلِ نصيبِ الطالب من موازنةِ التعليمِ إلى عناصره (العالي و دون العالي) مع بقاء المتغيّراتِ الأخرى على حالِها.

كما تَمَّ ذكرُ عدّةِ نماذجَ أخرى كانت أقلَّ أهميةً في نتائجها قمنا بإدراجها في جدولٍ لعرضها.

٤. ١. إشكالية قياس العائد على الصحة و التعليم

تبيّنُ الدراساتُ المتوفِّرةُ أنَّ استخدامَ التقنياتِ الإحصائيّةِ في حسابِ مردودِ كلٍّ من الصّحةِ و التعليم يُعدُّ أمرًا صعباً من الناحيةِ العمليةِ فبالنسبةِ للصحةِ يُلاحظُ عدمُ وجودِ مقياسٍ بسيطٍ, لكميةِ الاستثمارِ في صحةِ الأفراد(الدرويش, ٢٠٠٨,ص٤٠).

أما بالنّسبة للتعليم, فقد عمدَ العلماءُ و الباحثون إلى تطويرِ عددٍ من الطرائقِ لقياسِ أثرِ التّعليمِ على إنتاجيةِ العمل, إلاّ أنَّ هذهِ الطرقَ لا تزالُ موضعَ جدلٍ بين العديدِ من الباحثينَ ومن هذهِ الطرق(خضور, ٢٠٠٣, ص ١١٦-١١٧):

- طريقة الترابط

تقومُ هذه الطريقةُ على فكرةِ الترابطِ بين متغيّرين أو أكثرَ, و حينَها دلالةُ مُعاملِ الارتباطِ هي التي تحدّدُ وجودَ علاقةٍ بين المتغيراتِ أم لا. فإن كانَت دلالة معامل الارتباطِ بين (٠ , +١) تكون العلاقة طرديّةً بين المتغيّرات, و إن كانت دلالتهُ بين (٠ ,-١) تكونُ العلاقة عكسيةً بين المتغيّرات, وإن كانتْ قيمتهُ (٠) نستدلُّ على عدمِ وجودِ علاقةٍ بين المتغيّرات.

يمكنُ أن نأخذَ مثالاً عليها دراسة الترابطِ بين تطوُّرِ الدخل القوميّ خلالَ عددٍ من السنوات كمتغيّرٍ أولَ وتطوُّرِ التعليم في نفسِ البلدِ بالفترة ذاتِها كمتغيرٍ ثانٍ. إلا أنَّ الدّراساتِ التّرابطية يُؤخذُ عليها إمكانُ تأثيرِ العواملَ غيرِ التعليميّة في الدخلِ القومي أو الإنتاجيةِ موضوعِ الدراسةِ فقد يزدادُ الدخلُ القوميُّ بسببِ اكتشافِ ثرواتٍ باطنيةٍ أو معادنَ نفيسةٍ أو دخولِ استثماراتٍ أجنبيةٍ إلى البلدِ الأمرُ الذي يزيدُ الدَّخلَ القوميَّ بدون حدوثِ زيادةٍ في الإنفاقِ على التعليم.

كما يمكنُ أن تكونَ عواملُ العرضِ و الطلبِ على نوعيّةٍ معينةٍ من اليدِ العاملةِ هي السَّببُ في ازديادِ أجورِ العمال أكثرَ مما يلعبهُ دورُ التحصيل العلميّ في ذلك, و يُعدُّ تغيرُ أسعارِ النقدِ بسببِ التضخُّمِ أحدَ الأسبابِ التي تؤدّي إلى زيادةِ الدخلِ القوميّ دونَ أن يكونَ للتعليم أثرٌ في ذلك.

نستطيعُ تفادي هذهِ الثّغراتِ عن طريقِ استخدامِ عيناتٍ صغيرةٍ محدودةٍ (قطاع أو صناعة) حيث تتوفَّرُ فرصةٌ أكبرُ لضبطِ الأخطاء.

- طريقة البواقي

تتناولُ هذه الطّريقة متغيراً معيناً كالإنتاج أو الدّخل القومي..... و يتمُّ تحليلُ العوامل المكونةِ له و تفسيرُ التغيُّر الحاصل في قيمةِ هذا المتغير بواسطتِها, فإذا بقيَ فائضٌ لا يمكنُ تفسيرهُ بواسطةِ هذه العوامل يتمُّ البحثُ عن عوامل أخرى ساهمت في تكوينهِ.

إلا أنّه يُؤخذُ على هذه الطريقةِ اعتمادُها على التخمين لا القياس الدّقيق, كما أنّها صعبةُ الاستخدام و تستدعي التحفُّظ في إصدارِ الأحكام حيث لا يمكننا التوصلُ إلى الحصر الشّامل للعوامل التي تتداخلُ في عمليةِ الإنتاج الاقتصادي.

- طريقة الحساب المباشر

تُحسبُ عائداتُ التّعليم وفق هذه الطريقةِ عن طريق طرحِ مجموعِ ما تكلّفهُ الفردُ أو المجتمعُ على تعليم الفردِ الواحدِ و مجموعِ المكاسبِ الماديَّةِ التي حصلَ عليها خلالَ حياتهِ العملية. و يتمُّ احتسابُ معدلِ العائداتِ بحسابِ نسبةِ التكاليفِ إلى العائدات و ُتؤخذُ بالحساب جميعُ التكاليفِ سواءَ أكانت جاريةً أم رأسماليةً أم تكاليفَ الفرصِ الضائعةِ, مع احتسابِ اختلافِ التكلفةِ من عامٍ لآخرَ ومن مستوى تعليميّ لآخر.

٤. ٢. فرضية الدراسة

تفترضُ دراستنا وجودَ علاقةِ ارتباطٍ بين المتغيرات المستقلةِ (التّعليم و الصّحة) و المتغيّرِ التَّابعِ (إنتاجية العمل). من المُفترضِ أن تكونَ علاقةُ الارتباط بينَ هذهِ المتغيراتِ طرديةً, بمعنى أنَّ الزّيادةَ في الإنفاق الحكوميّ على التعليم ستكونُ مترافقةً بالزّيادةِ في إنتاجيةِ العمل, و تتفق هذه الفرضية مع الغالبيةُ العظمى من الدراساتِ في مجال التعليم و رأس المال البشري مثل:

(شولتز, ١٩٧١؛ خضور, ٢٠٠٣), (Strauss and Thmas, 1995),

(Schultz,1961; Kuznets,1996; Denison,1967; Barrow and Salaimartin,1995),

(Issa, 1999) , (Issa, 2004).

كذلك الأمرُ بالنسبةِ للصّحةِ حيث تفترضُ الدّراسةُ أنَّ الزّيادة في الإنفاق الحكوميّ على الصحَّةِ ستترافقُ بزيادةٍ في إنتاجيةِ العمل و تتفقُ هذه الفرضية مع معظمِ الدّراساتِ في هذا المجالِ التي تؤكِّدُ على التأثيرِ الاقتصاديّ الموجبِ للصحةِ الجيّدة (Issa, 2004; Mushkin, 1962; Bloom et.al, 2001; Barro and Sala-i-Martin,1995). كذلك فقد وجدنا في الفصل الثالث تأكيداً عملياً لهذه الفرضيّة حيث َبَيَنتِ النتائجُ المستخلصة وجودَ علاقةٍ عكسيةٍ بين كلٍّ من المتغيرين المذكورين, فكلما زدنا الإنفاقَ الحكوميَّ على الصحة كلما أدى ذلك إلى تخفيضِ إصاباتِ العمل الأمرُ الذي ينعكسُ إيجابياً بطريقةٍ غيرِ مباشرةٍ على إنتاجيّةِ العامل و أدائهِ.

لذلك كان لا بدَّ لنا من اختبارِ العلاقةِ المباشرةِ بين إنتاجيةِ العامل و الإنفاقِ الصحيّ في سورية.

٤. ٣. النتائجُ العمليّة لنموذج الاقتصاد القياسي

قمنا عند إجراءِ الاختباراتِ العمليَّة بتجريبِ أكبرِ عددٍ ممكنٍ من المتغيّراتِ التي تقيسُ كلاً من الصّحةِ و التّعليم و قد تطلبَ ذلك استخدامَ عدةِ نماذج قياسيةٍ و قمنا أخيراً باختيار النموذجَين اللذين أعطيا أفضلَ النتائج التي تتّفقُ مع الحقائقِ المعروفةِ في مجالِ دراستنا و بالنسبة للنَّماذِجِ الأخرى فقد تمَّ ذكرُ ملخّصٍ عنها في الجدول (١٦) لاحقاً.

٤. ٣. ١. نموذج الاقتصاد القياسي الأول

يتضمَّنُ هذا النموذجُ المتغيراتِ التالية: نصيبُ الطّالبِ من موازنةِ التعليم الإجماليّة كمتغيّرٍ يُعبّرُ عن الإنفاق الحكوميّ على التعليم, ونسبة الإنفاق الحكوميّ على الصحَّةِ من الموازنةِ العامّةِ للدّولةِ لسنتين سابقتين (أثر رجعي), كمتغيّراتٍ مستقلةٍ, و إنتاجيَّة العمل كمتغيَّرٍ تابعٍ و بذلك تكونُ معادلة هذا النّموذج الشكلَ التالي:

$$P = \alpha + \alpha 1\, O + \alpha 2\, ttPH \qquad (1)$$

حيث أن:

P: إنتاجية العمل.

O: نصيبُ الطالب من موازنة التعليم في المراحل المختلفة.

$ttPH$: نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من الموازنة العامة للدولة لسنتين سابقتين.

$\alpha, \alpha 1, \alpha 2$: ثوابتُ المعادلة.

و باستخدام برنامج Microfit طريقة المربعاتِ الصُّغرى على سلسلةٍ زمنيةٍ تغطي الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧) حصلنا على النتائج التالية:

α = 68309**[٣٦] $\alpha 1$ =84** $\alpha 2$ = 35500***

و بالتالي تصبح معادلة الانحدار (Regression Equation) بين المتغيرات على الشّكل التالي:

$$P = 68309 + 84\, O + 35500\, ttPH \qquad (2)$$

٤. ٣. ٢. تفسير النتائج[٣٧]

أ. تفسير الثابتة α

تدلُّ هذه الثابتة على أنَ قيمةَ إنتاجية العملِ عندما يكونُ كلٌّ من متغيّر التعليم و الصِحَّةِ مساوياً للصفر هي 68309 ليرةٍ سوريةٍ للعامل. كما أنَّ القيمة الاحتماليَّة لهذا المتغير كبيرةٌ فهي أقلُّ من ٥٪.

ب. تفسير الثابتة $\alpha 1$

وفقاً للنتائجِ التي حصلنا عليها فإنَّ القيمةَ الاحتماليَّة لمعامل التَّعليمِ في المعادلةِ تساوي إلى (0.049) وهذا يعني بأنَّ الأهميّةَ الإحصائية لمعاملِ التعليمِ كبيرةٌ.

١٩-تدل الإشارة (**) على أن القيمة الاحتمالية للمتغير هي ≤ (0.05).
بينما تدل الإشارة (***) على أن القيمة الاحتمالية للمتغير هي ≤ (0.01).
أما الإشارة (*) فهي تدل في حال وجودها على أن القيمة الاحتمالية للمتغير ≤ (0.10).

[٣٧]- للإطلاع على نتائج برنامج Microfit لهذا النموذج يرجى النظر في الملحق رقم (٦).

و تؤكدُ الإشارة الموجبة لهذهِ الثابتةِ على العلاقةِ الترابطيّةِ الطرديّةِ بين كلٍّ من متغيّرِ التعليمِ و إنتاجيّةِ العمل كما ذكرنا في فرضيات الدّراسة.

بشكلٍ دقيقٍ، تدلُّ هذه الإشارة الموجبة أنّه كلما ازدادَ نصيبُ الطالبِ من موازنةِ التعليم تحسّنَ أداؤه و إنتاجيتُه عندما يصبحُ من الكوادرِ المؤهلةِ لدخولِ سوقِ العملِ و بالتالي يتأكدُ ارتفاع إنتاجية العمل.

تدلُّ قيمة ثابتة متغير التّعليمِ المحسوبةُ من النموذج القياسيّ و البالغةُ (84) أنّهُ كلما ازدادَ نصيبُ الطالب من موازنةِ التعليم بمقدار 1% ازدادَت إنتاجية العمل بمقدار(84) ل.س. أخيراً، بلغتْ قيمةُ معامل التحديد ($\check{R}^2$=73.67%) و تدلُّ هذه القيمة أنَّ النموذج بمتغيّراتهِ المستقلةِ يُفسّرُ 73% من التغيُّر في المتغيّرِ التابعِ خلالَ فترة الدراسة.

ج. تفسير الثابتة $\alpha 2$

بيّنتِ النتائجُ أنّ القيمة الاحتمالية لمعاملِ الصحَّةِ في المعادلة (0.001), وهذهِ القيمة تعطي أهميّةً إحصائيةً كبيرةً لمعاملِ الصحة بالتالي عند مستوى معنوية ١ % نقبلُ فرضيّةَ الدراسة بأنَّ للإنفاقِ الحكوميّ على الصحة في سورية أهميّةً في التأثيرِ على إنتاجيةِ العمل, كما أنَّ إشارةَ مُعامل الصحة موجبة كما توقعنا, وهذا يؤكدُ العلاقة الترابطية و الطردية بين هذين المتغيرين, المتغير المستقل و المتغير التابع, حيث كلما ازدادَ الاستثمارُ الحكومي في الصحة سيكونُ ذلك مترافقاً بزيادةِ إنتاجية العمل خلال فترةِ الدراسة.

بشكلٍ دقيقٍ، إنَّ قيمةَ مُعامل الصحة (35500), تعني أنَّ الزيادةَ في نسبةِ الصحةِ من الموازنةِ العامةِ للدولةِ بمقدار 1% ستؤدي إلى زيادةٍ في إنتاجيةِ العملِ بمقدار(35500) مع بقاءِ العواملِ الأُخرى ثابتة.

٤. ٣. ٣. نموذج الاقتصاد القياسي الثاني[٣٨]

وجدنا في النموذج القياسيّ الأولِ أنَّ نصيبَ الطالبِ من موازنةِ التعليمِ الإجماليّةِ يُؤثرُ بشكلٍ موجبٍ في إنتاجيّةِ العمل. لكن كما هو معروفٌ فإنَّ الموازنةَ الإجماليةَ المخصَّصة للتعليمِ تُصرفُ على مستوياتِ التعليمِ المختلفة و لهذا سنقومُ في النموذج الثاني بتقسيم هذه الموازنةِ إلى قسمين هما التعليمُ العالي (الجامعي) و التعليمُ دون العالي (قبل الجامعي). الهدفُ من ذلك هو معرفةُ فيما إذا كانتْ مستوياتُ التعليم المختلفة تؤثرُ بنفس الأهميَّةِ على إنتاجيَّةِ العملِ أم أنَّ هذا التأثيرَ أكبرُ عند مستوياتٍ محدَّدة.

معادلة النموذج الثاني هي كمايلي:

$$P = \alpha + \alpha 1\, M1 + \alpha 2\, M2 + \alpha 3\, ttPH \qquad (3)$$

[٣٨] - نسخة من نتائج برنامج Microfit لهذا لنموذج الاقتصاد القياسي الثاني موجودة في الملحق رقم (٧) بنهاية الأطروحة.

حيث:

$M1$: نصيبُ الطالب من موازنة التعليم دون العالي.

$M2$: نصيبُ الطالب من موازنة التعليم العالي.

$ttPH$: نسبة الإنفاق الحكوميّ على الصحة من الموازنة العامة للدولة لسنتين سابقتين.

و باحتساب قيم ثوابت المعادلةِ وفق طريقةِ المربعات الصُّغرى (OLS) باستخدام برنامج (Microfit) على سلسلةٍ زمنيةٍ تغطي الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧) حصلنا على النتائج التالية:

α = 53821 $\alpha 1$= -15.95 $\alpha 2$= +148.9** $\alpha 3$= +35349***

و عليه تصبحُ معادلة الانحدارِ على الشكل التالي:

$$P = 53821 - 15.95M1 + 148.9M2 + 35349\,ttPH \quad (4)$$

بلغت قيمةُ معاملِ التّحديدِ لهذا النموذج (Ř²=76.82%), و هي قيمةٌ كبيرةٌ لمعرفةِ التغيُّراتِ في المتغير التابعِ عن طريق المتغيراتِ المستقلةِ.

٤. ٣. ٤. تفسير النتائج

أ. تفسير الثابتة α

تبلغُ قيمة هذه الثابتةِ 53821, و هي قيمة إنتاجيةِ العملِ عندما تكونُ جميعُ المتغيّراتِ المستقلة مساويةً للصفر خلالَ فترةِ الدراسةِ. لا يوجدُ أهمية إحصائيةٌ لهذه الثابتة, حيث أنَّ قيمتها الاحتماليَّة 0.11, و هي أكبرُ من 0.10.

ب. تفسير الثابتة α 3

يتضحُ لنا من النموذج القيمةُ الاحتمالية الكبيرةُ لمعامل الصحة (0.001), لذلك عند مستوى معنوية 1% نقبلُ فرضيّة الدراسةِ و نقررُ أنَّ نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة تؤثرُ بشكلٍ موجبٍ على إنتاجيةِ العملِ في سورية .

بلغتْ القيمة المحسوبة لثابتةِ الصحة 35349 و يدلُّ هذا الرقمُ على أنَّ الزيادة 1% في نسبةِ الصحةِ من الموازنةِ العامّةِ للدولةِ ستؤدي إلى زيادةِ إنتاجيةِ العمل بمقدارِ 35349 ليرةٍ سوريةٍ.

ج. تفسير ثوابت التعليم α 1 و α 2

حصلنا، بعد تقسيم موازنة التعليم الإجمالية إلى قسمين (التعليم العالي الجامعي و التعليم دون العالي دون الجامعي) على نتائج تستحقُّ الدراسةَ و التحليلَ حيث أظهرَ النموذجُ القياسيُّ أنَّ ثابتةَ التعليم دون الجامعي غيرُ مهمةٍ إحصائياً (القيمة الاحتمالية لهذه الثابتة 0.843) بمعنى أنّها لا تؤثرُ على إنتاجية العمل بغضِّ النظرِ عن إشارتها في النّموذج.

بالمقابل، تُؤكد النتائج على الأهميةِ الإحصائيةِ الكبيرةِ لثابتة التعليم العالي الجامعي حيث بلغَتْ قيمتها الاحتمالية (٠,٠٣٣) و هذا يعني أنّه عند مستوى دلالة ٥٪ نقبل فرضية الدراسةِ و نقررُ أنَّ لحصةِ الطالبِ في التعليم العالي من موازنة الدولة المخصصةِ للتعليم أهميةً إحصائيةً كبيرةً في تحديدِ إنتاجية العمل. كما أنَّ إشارة الثابتةِ موجبةٌ كما افترضنا في بدايةِ الدراسةِ و بلغتْ قيمة الثابتةِ المحسوبة من النموذج (١٤٨,٩) و تدلُّ هذه القيمة على أنَّ زيادةَ حصةِ الطالبِ في التعليم العالي من موازنةِ التعليم بمقدار ١٪ يؤدي إلى زيادةِ إنتاجيةِ العملِ بمقدار ١٤٨,٩ ل.س.

بالمُحصلةِ، تبينُ نتائجُ دراستِنا في كلا النموذجين الأولِ و الثاني أنّ الإنفاقَ الحكوميَّ على الصحَّةِ (نسبة الإنفاق على الصحة من موازنة الدولة) عاملٌ هامٌ في زيادةِ و تحسينِ إنتاجيةِ العمل في سوريا. لقد أظهرتْ الدراسة أنَّ هذا الإنفاقَ على الصحة يبدأ تأثيرهُ بالتحقق بعد سنتين من تاريخ إقرارِ الموازنةِ و هذا متوقعٌ لأنَّ الموارِدَ المالية لا تنفقُ فوراً بعد توفّرها و إنما تحتاجُ لفترةٍ زمنيةٍ ما. كذلك بيّنتِ الدراسة أنّ للتعليم (حصة الطالب من موازنة الدولة للتعليم) دوراً أساسياً في زيادةِ مستوى إنتاجيةِ العمل و بالتحديد التعليم العالي و أيضاً تبدو هذه النتيجة واقعيةً فالتعليم دون العالي يزودُ الطلابَ بالمهاراتِ الأساسيَّة العامةِ بينما المهاراتُ المتخصصة و المؤثرةُ في إنتاجية العمل تحتاج لمستوياتٍ تعليميةٍ عاليةٍ.

كما أشرنا سابقاً لقد تم تجريبُ عدةِ نماذج قياسيَّةٍ قبل الوصول إلى النموذجين المذكورين أعلاه و نلخِّصُ في الجدول التالي النماذج التي تمت تجربتُها و رفضُها.

جدول رقم (١٦): المتغيرات المستقلة المستخدمة في النماذج المرفوضة و الخاصة بقياس أثر التعليم و الصحة على إنتاجية العمل

متغير الصحة		متغير التعليم		
القيمة	المتغير	القيمة	المتغير	النموذج
+7702	PH	+350	PE	1
+28787***[39]	TTPH	+1192	TTPE	2
+9558	PH	+16121*	WPU	3
+33917***	TTPH	+1519	WPU	4
+0.271	H	-0.065	NUW	5
+0.111	H	+14451**	WPI	6
+0.11	TH	+13150***	WPI	7
-114	PH	+15396***	WPI	8
+22400	TTPH	+6639	WPI	9
+0.311	H	-0.083	NSW	10
+0.468**	TH	-0.136	NSW	11
+0.372*	H	-0.084	NPW	12
+0.468***	TH	-0.09**	NPW	13
+27207***	TPH	-0.075*	NPW	14
+6172	PH	+0.151	E	15
+34604***	TTPH	+0.157	E	16
+34908***	TTPH	+0.04	GSS	17

[٣٩] -تدل الإشارة (**) على أن القيمة الاحتمالية للمتغير هي ≤ (0.05).
- بينما تدل الإشارة (***)على أن القيمة الاحتمالية للمتغير هي ≤ (0.01).
-أما الإشارة (*) فهي تدل في حال وجودها على أن القيمة الاحتمالية للمتغير ≤ (0.10).
-أما عدم وجود هذه الإشارة أبدًا فيدل على عدم وجود أهمية إحصائية للمتغير.

18	E	-0.628	H	+0.680
19	TTE	-0.612	TTH	+0.430
20	NW	-0.035***	H	+0.607***

المصدر: حسابات خاصة, باستخدام البرنامج الإحصائي Microfit.

حيث أن:

NUW: أعداد المشتغلين حملة الشهادة الجامعية.

NIW: أعداد المشتغلين حملة شهادة المعهد المتوسط.

E: الإنفاق الحكومي على التعليم.

PE: نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الموازنة العامة للدولة.

WPU: نسبة المشتغلين حملة الشهادة الجامعية من العدد الكلي للمشتغلين.

WPI: نسبة المشتغلين حملة شهادة المعهد المتوسط من العدد الكلي للمشتغلين.

NSW: أعداد المشتغلين حملة الشهادة الثانوية.

NPW: أعداد المشتغلين حملة الشهادة الإعدادية.

TTPE: الأثر الرجعي لنسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الموازنة العامة للدولة لسنتين.

PH: نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من الموازنة العامة للدولة.

TTPH: الأثر الرجعي لنسبة الإنفاق الحكومي على الصحة لسنتين.

H: الإنفاق الحكومي على الصحة.

TTH: الأثر الرجعي للإنفاق الحكومي على الصحة لسنتين.

GSS: أعداد المتخرجين في المرحلة الثانوية.

NW: العدد الكلي للمشتغلين.

- الخاتمة

بحثنا في هذا الفصل في العلاقةِ بين الإنفاق الحكوميّ على التعليم و الصحة من جهةٍ, و إنتاجية العمل من جهةٍ أخرى. و لدى دراسةِ هذه العلاقة استخدمنا نموذجين للتحليل, درسَ النموذج الأولُ تأثيرَ نصيبِ الطالبِ من موازنةِ التعليم على إنتاجيةِ العمل. كما أنهُ درسَ العلاقة بين نسبةِ الإنفاق الحكوميّ على الصحة من الموازنة العامة للدولة لسنتين سابقتين على إنتاجية العمل. و خلصنا فيه على أنَّ كلاً من متغيري نصيبِ الطالبِ من موازنةِ التعليم و نسبةِ الإنفاقِ الحكوميّ على الصحة مرتبطان بعلاقةٍ طرديةٍ و موجبةٍ مع إنتاجيةِ العمل في فترةِ الدراسةِ.

قمنا في النموذج الثاني, بتقسيمِ نصيبِ الطالبِ من موازنةِ التعليم إلى مرحلتين العالي و دون العالي, و وجدنا أنَّ نصيبَ الطالبِ في مرحلةِ التعليم العالي يؤثرُ في إنتاجية العمل و يعملُ على زيادتها, و تبقى النتيجةُ الإيجابيةُ نفسُها بالنسبة لنسبة الصحة من الموازنةِ العامةِ للدولة. إلا أنَّ نصيبَ الطالبِ من موازنةِ التعليم دون العالي قد أعطى نتائجَ مخالفةً لتلكَ المستخلصةِ بالنسبةِ لنصيبِ الطالبِ من موازنةِ التعليم العالي. فالعلاقةُ بين هذا المتغيّرِ و متغيّرِ الإنتاجية غيرُ مهمةٍ إحصائياً.

و أخيراً استعرضنا جميع محاولاتنا في البحث عن نتائجَ إيجابيةِ التأثير في إنتاجية العمل باستخدامِ متغيراتٍ كثيرةٍ ومتعددةٍ و معبّرةٍ عن الإنفاق الحكومي على التعليم و الصحة, و قمنا بعرض نتائجها في جدولٍ تفصيلي.

الفصل الخامس: النتائج و المقترحات.

أولاً: النتائج

١. بشكلٍ عامٍ لا يزالُ نصيبُ الطالب من موازنة التعليم في المرحلتين العالي و دون العالي ضئيلاً جداً. حيث كانت أعلى قيمة له في مرحلة التعليم دون العالي (١١٥) ليرةٍ سوريةٍ للطالب عام ٢٠٠٣, و كانت أعلى قيمة له في مرحلة التعليم العالي (٤٤٦) ليرة سورية للطالب في عام ٢٠٠٣ .

٢. لا يزالُ الإنفاقُ على قطاع الصحة كنسبةٍ مئويةٍ من الموازنةِ العامةِ للدولة كما تظهرُها بياناتُ مديريّةِ الشؤونِ الماليةِ لوزارةِ الصحةِ متواضعًا, فهو لا يتجاوزُ ٤,١٤٪ في عام ٢٠٠٧, حيث تُعدُّ هذه النسبة غيرَ كافيةٍ لمواجهةِ الأعباءِ الصحيَّةِ المتزايدةِ في المجتمع و على الأخصِّ القطاع العام الذي يعتمدُ عليه غالبية المواطنين.

٣. توجدُ علاقةٌ عكسيةٌ بين نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من الموازنة العامة للدولة و بين إصاباتِ العمل, حيث أنَّ كلَّ زيادة في نسبةِ الإنفاق الحكوميِّ على الصحَّة من الموازنةِ العامةِ للدولة بنسبة ١٪ تُخفِّضُ عددَ إصاباتِ العمل بمقدار ٥٤٤٠ إصابةٍ.

٤. بينتِ الدّراسةُ أنَّ وصولَ المشتغِل في تعليمهِ إلى المرحلة الإعداديّةِ من شأنه أن يكونَ كفيلاً في إنقاص إصاباتِ العمل, حيث يرتبطُ هذا المستوى التعليميُّ مع إصاباتِ العمل بعلاقةٍ عكسيةٍ تدلُّ على أنَّ ازديادَ أعدادِ المشتغلين الذين أتمُّوا المرحلةَ الإعداديةَ بنسبة ١٪ ستؤدِّي إلى نقصِ إصاباتِ العمل بمقدار ١٦٤٩ إصابة.

٥. أكدتِ الدّراسة وجودَ أهميةٍ إحصائيةٍ لنسبة أعداد المشتغلين حملةِ الشهادة الثانوية من العدد الكليِّ للمشتغلين حيث يرتبط بعلاقةٍ عكسيةٍ مع إصاباتِ العمل.

بشكلٍ دقيقٍ، كلُّ زيادةٍ في نسبةِ أعدادِ المشغلين حملةِ الثانوية بمقدار ١٪ ستؤدي إلى نقصانِ إصاباتِ العمل بمقدار ١٨٣١ إصابة.

٦. يرتبطُ متغيرُ الصحةِ مع إصاباتِ العمل بعلاقةٍ عكسيةٍ حيث إن كلَّ زيادةٍ في نسبةِ الصحةِ من الموازنةِ بنسبة ١٪ ستؤدي إلى نقص إصاباتِ العمل بمقدار ٥٥٤٩ إصابة.

٧. توجدُ علاقةٌ طرديّةٌ بين متغيّرِ الصحة و متغيّرِ إنتاجيَّةِ العمل, حيث إنَّ كلَّ زيادةٍ في الإنفاق الصحيّ من الموازنةِ العامة للدولة بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادةِ إنتاجيةِ العمل بمقدار ٣٥٥٠٠ ليرة سورية للعامل.

٨. توجدُ علاقةٌ موجبةٌ بين حصةِ الطالبِ من موازنةِ التعليم الإجماليَّةِ و متغيّرِ إنتاجيَّةِ العمل حيث إنَّ كلَّ زيادةٍ في نصيبِ الطالبِ من موازنةِ التعليم بنسبة ١٪ ستؤدّي إلى زيادةٍ في إنتاجيةِ العملِ بمقدار ٨٤ ليرة سورية.

٩. وجدَتِ الدراسةُ أنَّ تجزئةَ نصيبِ الطالبِ من موازنةِ التعليم إلى القسمين المكوّنين له (أ) حصة الطالبِ من موازنة التعليم دون العالي و (ب) حصة الطالب من موازنة التعليم العالي تعطي أهميةً

إحصائيةً عاليةً للأوَّلِ بينما يصبحُ الثاني غيرَ مهمٍّ إحصائياً في التأثير على إنتاجية العمل. بشكلٍ دقيقٍ، إنَّ زيادةَ نصيبِ الطالب في مرحلةِ التعليم العالي من موازنةِ التعليم بنسبة ١٪ سيؤدّي إلى ارتفاع إنتاجيّةِ العمل بمقدارِ ١٤٩ ليرة سورية.

ثانياً: المقترحات

١. زيادةُ الإنفاقِ على التعليم ليغطي احتياجاتِ الأجيال القادمةِ, والاهتمامُ بشكلٍ خاصٍّ بالتعليم العالي بحيث يزدادُ حجمُ الإنفاقِ على التعليم للطالبِ الواحدِ الأمرُ الذي يساهمُ بقوَّةٍ في زيادةِ و تحسين مستوى إنتاجيةِ العمل.

٢. إشراكُ القطاعاتِ الإنتاجيةِ المختلفةِ و معها مراكزُ البحوثِ و الدراساتِ في عمليةِ تخطيطِ و تمويل التعليم, لأنَّ ذلك سيساعدُ على تحديدِ الكفاءاتِ التي يحتاجُها الاقتصادُ الوطني و بالتالي تزدادُ فرصُ العمل و تنخفضُ مستوياتُ البطالة و تزدادُ الإنتاجية.

٣. الاهتمامُ بنوعيّةِ التعليم والتوجُّهُ نحو المناهج التخصُّصيَّةِ على مستوى التعليم العالي بشكلٍ خاصّ وتوفيرِ فرصِ التطبيقِ والتدريبِ العملي, الأمر الذي يسهمُ في إتقانِ العمل وزيادةِ إنتاجيَّته.

٤. توعيةُ العاملين بإصاباتِ العمل و مخاطِرِها, ورفعُ مستوى التأمين الصحيّ للعاملين الذين من المحتملِ تعرُّضُهم لإصاباتِ العمل.

٥. زيادة نسبةِ الموارِدِ الماليّةِ المخصَّصةِ من موازنةِ الدولة للإنفاقِ على الصحة الأمرُ الذي يساهمُ في تحسين مستوى معيشةِ الأفرادِ و يرفعُ مستوى إنتاجيّةِ العمل.

٦. إنجازُ و تنفيذُ خططِ الإنفاقِ الصّحي بأقصرِ وقتٍ ممكنٍ بما يساعدُ على الحصول على عوائدِ هذه الاستثماراتِ بسرعة.

الخاتمة

هدفتْ هذه الدراسة إلى تقييم العلاقةِ بين الاستثمار في رأس المال البشريّ بصيغتي التعليم و الصحة و بين إنتاجيّةِ العمل. كذلك، تمّت دراسة العواملِ المؤثرَةِ على إصاباتِ العمل و التي بالتالي تؤثرُ سلباً على إنتاجيّةِ العمال. تمّت دراسةُ و تقييم هذه العلاقاتِ عملياً في حالةِ الجمهوريّةِ العربيّةِ السوريّةِ و لفترةٍ زمنيةٍ تمتدُ من عام ١٩٩٥ لغاية عام ٢٠٠٧. لتحقيق هذه الأهداف تمَّ استخدام برنامج الاقتصادِ القياسي (Microfit) و بتطبيق طريقةِ المربعاتِ الصُغرى.

بالنسبةِ للتعليم فقد تمَّ تمثيله في نموذج الاقتصاد القياسيّ الخاص بإنتاجية العمل مرةً بنصيب الطالب من موازنةِ الدولةِ الإجمالية للتعليم و مرةً ثانية بتقسيم هذه الحصَّةِ حسبَ مستوى التعليم (عالي و دون العالي). و بالنسبةِ للصحةِ فقد تمَّ تمثيلها بنسبةِ الإنفاق الحكوميّ على الصحةِ من الموازنةِ الكليَّةِ للدولة.

تؤكدُ نتائجُ هذه الدراسةِ الاستنتاجاتِ التي تقدّمُها نظريَّة رأس المال البشري بأنَّ الاستثمارَ في رأس المال البشري (التّعليم و الصحة بشكلٍ رئيسيّ) و النموَّ الاقتصاديَّ عمليتان مترابطتان و متكاملتان, حيثُ أنَّ الاستثمارَ الحكومي في التّعليمِ و الصّحةِ كأحدِ صيغ رأسِ المال البشري من شأنه رفعُ إنتاجيّةِ العمل كما تبيَّن معنا و بالتالي زيادةُ معدلاتِ النّمو الاقتصادي.

نشيرُ هنا إلى أنَّ تقسيمَ متغيّرِ التعليم إلى متغيّرين فرعيَّين هما نصيبُ الطالبِ من موازنة التعليم العالي و دون العالي قد بيَّنَتْ أنَّ الأولَ مؤثرٌ موجبٌ و مهمٌّ إحصائياً في تحديدِ إنتاجيةِ العمل بينما كان الثاني غيرَ مهمٍّ إحصائياً. الملاحظةُ الأُخرى المهمة التي بيَّنَتها النتائجُ هي أنّ الإنفاقَ على الصحة لا تظهرُ آثارهُ على الأفراد في نفسِ السنةِ التي يتمُّ فيها تخصيصُ هذا الإنفاق و إنما يحتاجُ لسنتين حتى تظهرَ هذهِ الآثار.

وجدنا من خلال النموذج القياسيّ الخاصّ بإصابات العمل تأثيراً مهماً و سالباً لكلٍّ من نسبةِ الإنفاقِ الحكوميّ على الصحة من موازنةِ الدولةِ و نسبةِ المشتغلين من حملةِ الشهادةِ الإعداديّةِ و نسبةِ المشتغلين من حملةِ الشهادة الثانويةِ على عددِ إصاباتِ العمل.

سبقَ هذه الدراساتِ القياسيّة قسمٌ نظريٌّ تضمَّنِ استعراضَ حجمِ الاستثمارِ الحكوميّ في رأس المال البشري في عددٍ من دول العالم و من ثمَّ في حالةِ الجمهوريَّةِ العربيَّةِ السُّوريَّة.

قائمة المراجع

- **بالغة العربية**

أولاً – الكتب

١. الحمش, منير(٢٠٠٦) " الاقتصاد السياسي- الفساد – الإصلاح – التنمية ", اتحاد الكتاب العرب, دمشق.

٢. السلمي, علي(١٩٩١) "إدارة الإنتاجية" , مكتبة غريب.

٣. العلي, وجيه عبد الرسول(١٩٨٣) "الإنتاجية: مفهومها- قياسها – العوامل المؤثرة فيها ", بيروت , دار العودة.

٤. المغربي, كامل(١٩٩٥) "التنظيم الصناعي و العملية الإنتاجية" , دار الفكر, الأردن.

٥. المهايني, محمد خالد؛ الجشي, خالد الخطيب(١٩٩٩), " المالية العامة و التشريع الضريبي".

٦. المحجوب, رفعت(١٩٦٣)" الطلب الفعلي" , دار النهضة العربية, القاهرة, مأخوذة من:
المهايني, محمد خالد؛ الجشي, خالد الخطيب(١٩٩٩), " المالية العامة و التشريع الضريبي".

٧. بركات, عبد الكريم ؛ البطريق, يونس ؛ دراز , حامد(١٩٨٦) " المالية العامة" , الدار الجامعية , بيروت, مأخوذة من:
المهايني, محمد خالد؛ الجشي, خالد الخطيب(١٩٩٩), " المالية العامة و التشريع الضريبي".

٨. برنامج تطوير القطاع الصحي بتمويل من الاتحاد الأوروبي, وزارة الصحة, ١٥ نيسان ٢٠٠٨.

٩. كنعان, طاهر حمدي, (١٩٩٨) " تنمية الموارد البشرية و النمو الاقتصادي في البلدان العربية", صندوق النقد العربي, الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي, وقائع الندوة المنعقدة في الإمارات العربية لمتحدة.

ثانياً – الرسائل غير المنشورة

١. أبو الخير, يسري محمد (٢٠٠٥)" إنتاجية العنصر البشري, بحث مقدم في إدارة الموارد البشرية", جامعة عين شمس - كلية التجارة,.

٢. البرغوثي, عروبة (٢٠٠٨)" النفقات العامة في سوريا من حيث مصادر تمويلها و أثرها على المتغيرات الكلية في الاقتصاد السوري, رسالة دكتوراه, جامعة دمشق.

٣. الخلف, محمد طاهر(١٩٩٢)" الصحة و السلامة المهنية و أثرها على الروح المعنوية و الإنتاجية", رسالة ماجستير, جامعة حلب.

٤. الدرويش, فداء موسى(٢٠٠٨) " دراسة تحليلية لتأثير العوامل الاقتصادية و الاجتماعية على المحددات المباشرة للوضع الصحي في الجمهورية العربية السورية" , رسالة ماجستير, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد.

٥. العلي, محمود إبراهيم (٢٠٠٢) " الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة و دوره في تنمية الصادرات في سورية " , رسالة ماجستير, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد.
٦. الكردي, خالد محمد (٢٠٠٧) " إدارة الإنتاجية في منظمات الأعمال السورية و اللبنانية " , أطروحة دكتوراه جامعة دمشق , كلية الاقتصاد.
٧. حيدر, ختام (٢٠٠٩) " تقييم المساهمة الاقتصادية للقطاع العام و الخاص في سورية " ,رسالة ماجستير, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد.
٨. خضور, المثنى علي (٢٠٠٣) " التعليم الفني و المهني و أثره على بنية العمالة و إنتاجية العمل في سورية " , رسالة ماجستير, جامعة دمشق.

ثالثاً ـ الندوات

١. الشيشكلي, محمد عامر, مستقبل القطاع التعاوني في سورية, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, ٢٠٠٤/٤/٩.
٢. القلاع، محمد غسان، تطوير القطاع الخاص من العائلة إلى المؤسسة, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, ٢٠٠٢/٢/٥.
٣. اللحام, فؤاد, القطاع المشترك للتعاون بين القطاعين العام و الخاص, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, ٢٠٠٢/٢/١٢.
٤. المصّبح, عماد الدين,رأس المال البشري في سورية, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, ٢٠٠٥/٧/٣٠.

خامساً – التقارير و الدوريات

١. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع, الدول العربية, ٢٠٠٧, معهد اليونسكو للإحصاء.
٢. المكتب المركزي للإحصاء "المجموعة الإحصائية" سنوات مختلفة.
٣. المكتب المركزي للإحصاء, المسح المتعدد الأغراض ١٩٩٩.
٤. التقرير العالمي للتعليم ٢٠٠٧,الموجز التعليمي العالمي, مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم, معهد اليونسكو.
٥. المكتب المركزي للإحصاء, بحث دخل و نفقات الأسرة ١٩٩٦ -١٩٩٧.
٦. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤.
٧. تقرير سانا الاقتصادي, ٢٠٠٥, موقع وكالة سانا للأنباء: www. Sana. Sy.
٨. شكوري, بتول, الترابط بين السكان و التنمية و الفقر على صعيد الاقتصاد الكلي, المنتدى العربي للسكان, اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ٢٠٠٤/١١/١٩, بيروت.

٩. المكتب المركزي للإحصاء, مسوح قوة العمل للسنوات (٢٠٠١- ٢٠٠٦).
١٠. المكتب المركزي للإحصاء, مسح القوة العاملة, دورة آب, ١٩٩٨.
١١. مسح سوق العمل ١٩٩٥, استبيان الأسر, العرض من القوى العاملة.
١٢. المكتب المركزي للإحصاء, مسح الهجرة الداخلية ٢٠٠٠.
١٣. موازنة وزارة ومديريات الصحة في الأعوام ١٩٩٥ – ٢٠٠٧ :
- مديرية الشؤون المالية لوزارة الصحة بالاعتماد على:
- المكتب المركزي للإحصاء (المجموعات الإحصائية لأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠١-٢٠٠٦).
- الموازنة العامة للدولة للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧.
- الموازنة العامة للدولة للسنة المالية(٢٠٠٤-٢٠٠٥)- قرارات اعتماد وزارة المالية.
- قرارات اعتماد وزارة الإدارة المحلية و رئاسة مجلس الوزراء.

سادساً- المواقع الإلكترونية

١. البازعي, حمد, إذا أردت اقتصادًا ناميًا فتش عن التعليم, الرياض, مأخوذة من الموقع الإلكتروني لمجلة باب:
(http://www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=2076) تاريخ ٢٠٠٩/٨/٢١.
٢. البكري, بشير, تمويل التعليم و إنتاجيته وأولوية الإنفاق على التعليم من أجل التنمية الشاملة.
مأخوذة من الموقع الإلكتروني للمنظمة الإسلامية للعلوم التربية و الثقافة(إيسسكو):
(www.isesco.org.ma/arabe/publications/abhate/ page20.php) تاريخ ٢٠١٠/٥/١٢
٣. أبو فخر, شبلي: اقتصاد السوق الاجتماعي بين النظرية و التطبيق, -نقلا عن صفحة الويب, (www.eqwas2.com), ٦-٣-٢٠٠٨.
٤. حسن, سعيد, تعريف الإنتاجية وأساليب قياسها وآليات تحسينها لفرق الدفاع المدني بالمملكة العربية السعودية, بحث مقدم لمؤتمر الدفاع المدني الحادي والعشرون ١٤٢٨ ه- ٢٠٠٧ م
تحت شعار الدفاع المدني والمستقبل. مأخوذة من الموقع:
(http://www.998.gov.sa/NR/rdonlyres/094B898A-46A8-447D), تاريخ ٢٣/ ٢٠٠٨/١٠.
٥ . خدام, منذر, الليبرالية الجديدة, مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية, ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٧, مأخوذة من الموقع: (www. dccls@bredband.net). تاريخ ٢٢/ ١٠ /٢٠٠٨.
٦ . سلمان, حيان, دور الدولة الاقتصادي و اقتصاد السوق, مأخوذة من الموقع الإلكتروني للمجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي www.Baath-party.org
العدد ٣٥٦, ٢١-٣-٢٠٠٨.

٧ . صقر, أحمد صقر, الصحة و التنمية الاقتصادية, مأخوذة عن الموقع الإلكتروني:
(http://www.islamset.com/arabic/aioms/globe/res/saqer1.html), ٢٠٠٨/٣/٣٠ .
٨. طلاس, جمال, الاقتصاد السوري و إشكالية تحديد الهوية الاقتصادية له, نقلاً عن الموقع الإلكتروني للمجلة الاقتصادية (www.iqtissadiya.com), العدد١٩٦, ٢٠٠٨/٣/٩.
٩. عبد الرضا, نبيل جعفر, دور الدولة في الفكر الاقتصادي, مأخوذ عن الموقع الإلكتروني لجريدة المدى: (http://www.almadapaper.com/sub/07-715/p19.htm) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٠.
١٠ . علي الراعي, عبد الله, كنز و نظريته في الاقتصاد, نقلاً عن الموقع الإلكتروني لمجلة ٢٦ سبتمبر, (http://www.26sep.net/newsweekprint.), العدد١٣٢١, رقم الصفحة ٣٥, ٢١-٣-٢٠٠٨
١١ . مجيد, هلال إدريس, رسم سياسات التنمية البشرية بناء على احتياجات المجتمع, مأخوذة من الموقع الإلكتروني لمجلة الجريدة:
(http://www.aljaredah.com/paper.) تاريخه ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٨.
١٢ . مركز أنباء الأمم المتحدة: (www.un.org/Arabic/news/fullstorynews.asp)
تاريخ ٢٠٠٧/١٠/١١, تاريخ الوصول ٢٠١٠/٥/١٢.
١٣. ورقة عمل في الاستثمار الحكومي في رأس المال البشري ,مركز البحوث و الدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض مأخوذة عن الموقع الإلكتروني:
(http://www.riyadhchamber.com/doc/Asthtmar.doc) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٣٠.

- **المراجع باللغة الإنكليزية**

First- Books:

1 - Bhargava , Alok; Jamison, Dean T; Lau, Lawrence J; Murray,

Christopher J .L(2001), "Modeling The Effects of Health on Economic Growth", Journal of health economics ,20, pp. 423-440.

2- Gyimah-Brempong, Kwabena; Wilson, Mark(2004), "Health Human Capital and Economic Growth in Sub-Saharan African and OECD Countries", THE Quarterly Review of Economics and Finance, 44, pp. 296-320

3- Human Development Report 2009. Website: HDR.undp.org/en/statistics.

4- Issa ,Haitham(2004)" Demographic transition, human capital and growth, ph D (Thesis), Manchester University.

5- Issa, Haitham(1999)" Human capital theory and economic growth, Case Study Syria" Master Thesis, Manchester University.

6- International Monetary Fund, World Economic Outlook Database,2008.

7- Schultz ,T.Paul(2003)," Human capital, Schooling and health", Economics and Human Biology, published by Elsevier science B.V. , USA , 1, pp:207-221.

8 - World Health Report (Several years). web site: who/int/who sis/data

Second- Websites:

1-International Monetary fund, down load from web site: Http://www.Imf.org/external/pubs/ft/weo/2008/01/weodata/weorept.aspx:

2- WWW.Stats.uis.unesco.org/unesco/ReportFolders/ReportFolders.aspx

-Table (8) :School Life Expectancy (approximation method).

-Table (19): Finance indicators by ISCED level.

-Table (23) : total enrolment, school live expectancy and expenditure on education

بسم الله الرحمن الرحيم

* ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجلس فافسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل انشزوا فانشزوا يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير ﴾ *

صدق الله العظيم

سورة المجادلة

الآية (١١)

مخطط البحث

الفصل الأول: تدخل الدولة في الاقتصاد و رأس المال البشري و النمو الاقتصادي

- مقدمة

١. ١ . دور الحكومة في الاقتصاد

١. ١ . ١ . دور الدولة الاقتصادي في العصر الإقطاعي.

١. ١ . ٢. دور الدولة الاقتصادي في عهد الطبيعيين.

١. ١. ٣ . دور الدولة الاقتصادي في الفكر التقليدي.

١ . ١ . ٤ . الدولة التدخلية:

أولاً – الفكر المركانتيلي.

ثانياً – الفكر الماركسي.

ثالثاً – الفكر الكنزي.

١ . ١ . ٥ . دور الدولة الاقتصادي في عهد الليبرالية الجديدة.

١ . ١ . ٦ . دور الدولة في الاقتصاد السوري.

١ . ٢ . العلاقة بين رأس المال البشري (التعليم – الصحة) و النمو الاقتصادي والتنمية.

١ . ٢ . ١ . أثر التعليم على النمو الاقتصادي و التنمية.

١. ٢ . ٢ . أثر الصحة على النمو الاقتصادي و التنمية.

١ . ٢ . ٣ . طرائق تأثير الصحة في النمو الاقتصادي.

١. ٣ . الاتجاهات الحالية للاستثمار الحكومي في رأس المال البشري (التعليم –الصحة).

١. ٣. ١ . الاتجاهات الحالية للاستثمار الحكومي في التعليم.

١. ٣. ٢ . الاتجاهات الحالية للاستثمار الحكومي في الصحة.

- خاتمة

الفصل الثاني: الاستثمار الحكومي في رأس المال البشري في سورية

- مقدمة

٢ .١ . الاستثمار الحكومي في التعليم

٢ . ١ . ١ . الإنفاق الحكومي على التعليم في سوريا

٢ . ١ . ٢ . حصة الطالب من موازنة التعليم في المراحل المختلفة

٢ . ٢ . الاستثمار الحكومي في الصحة

٢ . ٢ . ١ . الإنفاق الحكومي على الصحة في سوريا

٢ . ٢ . ٣ . الصحة و السلامة المهنية

٢ . ٢ . ٤ . أثر الصحة و التعليم على إصابات العمل

٢ . ٢ . ٥ . فرضيات الدراسة

١ . ٢ . ٦ . النموذج الإحصائي الأول

٢ . ٢ . ٦ . ١ . تفسير نتائج النموذج

أ. تفسير الثابتة α

ب. تأثير الإنفاق الصحي على إصابات العمل.

ج. تأثير مستوى تعليم المشتغلين على إصابات العمل.

٢ . ٢ . ٧ . النموذج الإحصائي الثاني

٢ . ٢ . ٧ . ١ . تفسير نتائج النموذج.

أ. تفسير الثابتة α

ب. تأثير الإنفاق الصحي على إصابات العمل.

ج. تأثير مستوى تعليم المشتغلين على إصابات العمل.

- خاتمة

الفصل الثالث: إنتاجية العمل في سورية

- مقدمة

٣. ١ . مفهوم و طرق قياس الإنتاجية

٣. ١ . ١ . تعريف الإنتاجية و مفهومها:

٣. ١ . ١ . ١ . المفاهيم الجزئية.

٣. ١ . ١ . ٢ . المفاهيم الكلية (التركيبية) للإنتاجية :

أ. الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

ب. الإنتاجية الكلية للعمل.

٣ . ١ . ٢. أهمية إنتاجية العمل.

٣ . ١ . ٣ . طرق قياس الإنتاجية :

أ. الطريقة المباشرة الطبيعية أو طريقة القيم العينية.

ب. الطريقة غير المباشرة في قياس الإنتاجية.

ج. طريقة القيم النقدية.

د. طريقة القيمة المضافة.

٣ . ٢ . تطور إنتاجية العمل في سورية

٣ . ٢ . ١ . لمحة عن الاقتصاد السوري.

٣ . ٢ . ٢ . إنتاجية العمل في سورية.

٣ . ٢ . ٣ . دور الحكومة في نمو الإنتاجية :

أ . مركز تطوير الإدارة و الإنتاجية.

٢ . ٢ . ٤ . قياس إنتاجية العمل في سوريا.

- خاتمة

الفصل الرابع: دراسة أثر الاستثمار الحكومي في التعليم و الصحة على إنتاجية العمل

- مقدمة

٤ . ١ . إشكالية قياس العائد على الصحة و التعليم.

٤ . ٢ . فرضية الدراسة.

٤ . ٣ . النتائج العملية لنموذج الاقتصاد القياسي.

٤ . ٣ . ١ . نموذج الاقتصاد القياسي الأول.

٤ . ٣ . ٢ . تفسير النتائج.

٤ . ٣ . ٣ . نموذج الاقتصاد القياسي الثاني.

٤ . ٣ . ٤ . تفسير النتائج.

- خاتمة

الفصل الخامس: النتائج و المقترحات.

- الخاتمة.

- المراجع.

الإطار العام للبحث

أ. المقدمة

ب. مشكلة البحث

ج. أهمية البحث

د. أهداف البحث

ه. أسئلة البحث

و. منهجية البحث

ل. الدراسات السابقة

أ. المقدمة:

إنّ تنُّوعَ وظائفِ الدّولةَ نتيجةً لدورها التَّدَخُّليّ في الاقتصادِ أدّى إلى تنُّوعِ نَفَقاتِها العامّة و تعَدُّدِها في مجالاتٍ مختلفة. و أصبحتْ هذه النَّفقاتُ أداةً رئيسيةً من أدواتِ السّياسةِ الاقتصاديّةِ و الماليّةِ و التي لها آثارٌ متنوّعةٌ و بالتّالي فإنَّ تطُّورَ حجمِ و ُبنيَةِ هذه النّفقاتِ يعكسُ دورُ الدّولةِ و تطُّورهُ إلى الحدِّ الذي يُمَكِّنُ من معرفةِ قدرةِ الدّولةِ على المساهمةِ في عمليّةِ التّنميةِ الشّاملة.

إنَّ أحدَ مكوّناتِ التَنميةِ الشّاملةِ هي تنميةُ الموارِدِ البشريّةِ القادرةِ على رفعِ مستوياتِ الإنتاجيةِ و النموّ الاقتصاديّ و الذي يتحقَّقُ عن طريقِ الاستثمارِ الحكوميّ في رأسِ المالِ البَشريّ (التَّعليم و الصَّحّة).

يُعرّفُ برنامجُ الأممِ المتحدةِ الإنمائيُّ رأسَ المالِ البشريّ بأنّهُ " كلُّ ما يزيدُ من إنتاجيةِ العمالِ و الموظفين من خلالِ المهاراتِ المعرفيّةِ و التقنيّةِ التي يكتسبونَها أي من خلالِ العلمِ و الخبرةِ" (المصبّح, ٢٠٠٥, ص٣٦). و بهذا يختلفُ رأسُ المالِ البشريُّ عن رأسِ المالِ الماديّ بطبيعتهِ, فهو ليس كالآلاتِ و الأبنيةِ و المعدّاتِ عَرْضاً و ارتفاعاً و كثافةً فلا يمكنُ قياسُهُ مثلها, كما أنَّهُ غيرُ قابلٍ للامتلاكِ.

مرَّتِ الدّولُ بعدّةِ مراحلَ من التغّيراتِ التي تتعلقُ بدورها منذُ وجودِ ما يُسمّى الدولة الحارسة وصولاً إلى الدولةِ المتدخلةِ. إنّ الدّراساتِ الحديثة أشارتْ إلى أنَّ الدّورَ التدخليّ للدولةِ هو القادرُ على جعلِ الخُططِ الاقتصاديةِ المرغوبِ في تنفيذِها أكثرَ قدرةً على التحققِ و التطبيقِ وذلك لِما تمتلكهُ الدولة من القوّةِ الأمرُ الذي يجعلُ مساهمتها بالاقتصاد تحققُ نوعاً من التطورِ و التقدمِ ما كانَ لِيتحققَ لو لم يكنْ دورها تدخليّاً.

إنَّ التعليمَ هو أحدُ الأنشطةِ الأساسيّةِ التي تساهمُ في رفدِ الاقتصادِ بالكوادرِ المدربةِ و المؤهلةِ. يرى البعضُ أن التعليمَ عمليةٌ إنتاجيةٌ تساهمُ في رفعِ مستوى الاقتصادِ فهي تتطلبُ مدخلاتٍ تتمثلُ في الطلابِ و المعلمين و الإداريين و الوسائلِ التعليميةِ و لها مخرجاتٌ تتمثلُ في خرّيجي النظامِ التعليميّ المدرَّبين و المؤهّلينَ الذين يساهمونَ في تحقيقِ مستوياتٍ أعلى للإنتاجيةِ. لذلك لا بدَّ من الوقوفِ عند العلاقةِ بين الإنتاجيةِ من ناحيةٍ و حجمِ الاستثمارِ الجاري بالتعليمِ من جهةٍ أخرى .

إنَّ موضوعَ حماية العنصرِ البشريّ لا يقلُّ أهميةً عن موضوعِ التعليمِ لأنَّ حمايةَ هذا العنصرِ الذي له الدورُ الأساسيُّ في تحقيقِ خططِ التنمية يعني حماية المنظمة و الاقتصاد و المجتمع و يقللّ ُالمخاطرَ الناجمةَ عن إصاباتِ العملِ و بالتالي تحقيقَ إنتاجيةٍ أعلى و أفضل. إنّ تعرضَ العاملينَ لحوادثِ العملِ يسببُ أخطاراً كبيرةً سواءً من الناحيةِ الإنسانيةِ أو الاجتماعيةِ أو الاقتصاديّة.

تعكسُ حوادثُ العملِ مزيجاً من الخوفِ و الاضطراب في نفوسِ العاملين و تحدثُ أضراراً ماديةً و نفسيةً متفاوتةَ الخطورةِ و ذلك حسبَ مقدارِ الأذى الذي أدّى إليه الحادِث و ُتولدُ شعوراً بالنقصِ لدى العاملينَ و ُتفقِدَهمْ ثقتهمْ بنفسِهمْ و قدرتِهمْ على متابعةِ الأعمالِ, هذا كلهُ من شأنهِ أن يكبدَ المجتمعَ خسائرَ كبيرةً لا

سيّما إن كانت الخسارةُ من ذوي الخبرةِ و الكفاءةِ و هذا يؤدّي إلى توقفِ الإنتاجِ في بعضِ الحالات و انخفاضِها في حالاتٍ أخرى. لذلك كان لا بدَّ من البحثِ في موضوع الصِّحَّةِ و دراسةِ أثرِها على إنتاجيةِ العمل.

ب. مشكلة البحث:

يحتلُّ الاستثمارُ الحكوميُّ في التعليم في سورية المرتبةَ الثانيةَ بعد الإنفاقِ على الدفاعِ لذلك فهناك حجمٌ كبيرٌ من الإنفاقِ يصرفُ في هذا المجال, إضافةً لذلك تنفقُ الحكومةُ نسبةً جيدةً من ميزانيتها على الصِّحَّة و هذا الإنفاقُ لا يقلُّ أهميةً عن ذلك المستثمر في مجالِ التعليم.

يهدفُ الاستثمارُ الحكوميُّ في مجالِ التعليمِ و الصحةِ إلى رفدِ الاقتصادِ بالعناصرِ المؤهلةِ و أصحاب الكفاءاتِ لذلك فإنّ هذا البحث يهتمُّ بدراسةِ مُدخلاتِ هذه العمليّةِ الاستثماريّةِ وهو العنصرُ البشريُّ و مُخرجات هذه العمليّةِ و هي العناصرُ المؤهَّلةُ و القادرةُ على تلبية مُتطلّباتِ التنمية.

يوضحُ كلُّ هذا مشكلةً أساسيةً تدفعنا للتساؤلِ ما هو الأثر الاقتصاديّ الفعليّ لهذا الإنفاق؟ و ما هو حجمُ تأثيرهِ؟ و كيف يؤثرُ على عمليةِ النموّ الاقتصادي؟

ج. أهمّية البحث:

إن أهميّةَ البحثِ تكمنُ في أنَّ الحكومةَ في سورية تستثمرُ أموالاً كبيرةً في مجالِ رأسِ المالِ البشريّ (التعليم - الصحة).

هذا البحثُ يستمدُّ أهميتهُ من خلالِ دراستهِ للإنفاق الحكوميّ في مجال التعليمِ و الصحةِ و دراسةِ جدوى هذا الإنفاق, و ذلك عن طريقِ قياسِ الإنتاجيّةِ التي تعتبرُ من أهمِّ المؤشّراتِ التي تقيس هذه الجدوى, إضافةً إلى أنّها من أهمِّ النقاطِ التي ترتكزُ عليها خططُ التنميةِ الاقتصاديةِ و الاجتماعيةِ و تساهمُ في رفع معدلاتِ النموّ الاقتصاديّ في مختلفِ القطاعاتِ ودفعِ عمليّةِ التّنميةِ نحو الأمام.

د .أهداف البحث:

يهدف البحثُ إلى دراسة :

- تطور حجمِ الاستثمارِ الحكوميّ في مجالِ التعليم.
- تطور حجم الاستثمار الحكوميّ في مجال الصحة.
- التغيّر في إنتاجيّة العمل في سوريّة.
- أثر الاستثمار الحكوميّ في مجال التّعليم و الصّحة على إنتاجيّة العمل في سورية.

ه . أسئلة البحث:

-هل يؤثرُ الاستثمارُ الحكوميُّ في التعليمِ في سورية على إنتاجيّةِ العمل و كيف ؟

- هل يؤثّرُ الاستثمارُ الحكوميّ في الصّحةِ في سورية على إنتاجيةِ العمل و كيف ؟

- ما هي العواملُ المؤثرةُ على عددِ إصاباتِ العمل؟

و . منهجية البحث:

اعتمد البحث على استخدام منهجين:

١- المنهجُ الوصفيّ لوصف الظاهرة المدروسة و استخلاص النتائج.

٢- اعتمدت الباحثة بشكل كبير على استخدام المنهج التحليلي باستخدام أدوات إحصائية وهي بالتحديد أداة السّلاسل الزمنيّة لاختبار الفرضيات و التأكد من قبولها أو رفضها.

ل . الدراسات السابقة:

١-علي خضور, المثنى (٢٠٠٣), "التّعليم الفنّي و المهني و أثرهُ على بنيةِ العمالةِ و إنتاجيّةِ العمل" رسالة ماجستير –جامعة دمشق.

يقومُ هذا البحثُ بإلقاءِ الضوءِ على النظام التعليميّ و خاصّةً التعليمِ الفنيّ و المهنيّ و دوره في التنميةِ الاقتصاديّةِ و الاجتماعيّةِ و التعرّفِ على واقعهِ في سورية و قياسِ الكفاءةِ الدّاخليّةِ له.

كما أنّه يدرسُ أثرَ التعليمِ الفنيّ و المهنيّ في تصحيحِ بنيةِ العمالةِ السوريةِ و في زيادةِ إنتاجيّةِ العملِ أو ما يُعْرفُ بالكفاءةِ الخارجيّة.

٢-الخلف, محمد طاهر(١٩٩٢)"الصّحةُ و السّلامةُ المهنيّة و أثرُها على الروحِ المعنويّةِ و الإنتاجيّة " رسالة ماجستير – جامعة حلب.

يتناولُ هذا البحثُ موضوعَ الصحةِ و السّلامةِ المهنيةِ و إثارةِ الاهتمام به و دفعهِ إلى موضعٍ متقدمٍ في سلم اهتماماتِ المنظماتِ القائمة في سوريةِ على اختلافِ أنواعها.

كما أنه يتناولُ دراسةً ميدانيةً لمنظماتِ القطاعِ العامّ السُّوريّ لكشفِ مدى تطبيقِ الأسسِ و تعليماتِ الصحةِ و السلامةِ المهنيةِ و تحديدِ المشكلات و العَقباتِ التي تحولُ دون تطبيقها بشكلٍ محدودٍ و كشف الآثارِ الماديّةِ و المعنويّةِ التي تظهرُ على مستوى أداءِ العاملين.

٣-طراف, جهينا (١٩٩٥)"العلاقةُ بين التعليمِ و العملِ في الجمهوريّةِ السوريّة"رسالة ماجستير – جامعة دمشق.

هذه الأطروحة تسلطُ الضوءَ على مسألةِ ربطِ التعليمِ بالعملِ لأهدافٍ عديدةٍ أهمُّها هو دراسةُ الترابطِ العضويّ الوثيقِ بين خُططِ التعليمِ و خُططِ التنميةِ الشَّاملةِ, و دراسةُ التّرابطِ بين مؤسَّساتِ التعليمِ و مؤسَّساتِ الإنتاجِ إضافةً إلى تقويمِ الوضعِ الراهنِ للتعليمِ بمختلفِ مراحلهِ و حاجةِ القوى العاملةِ المتجدّدةِ له .

4- Issa, Haitham(1999)" Human capital theory and economic growth, Case Study Syria", Master Thesis, Manchester University.

تنطلقُ هذه الدراسة من فرضياتِ نظريّة رأسِ المالِ البشري, و تبحثُ في دور رأس المال البشري في عمليةِ النموّ الاقتصاديّ في سوريا خلالَ الفترةِ الزمنيةِ (١٩٧٢ - ١٩٩١), و ذلك عن طريق دراسةِ العلاقةِ الإحصائيّةِ بين عدّةِ متغيّراتٍ لرأس المال البشري مثل التعليم و الصحة و التغذية و الهجرة و غيرها من المتغيرات مع معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة.

- تتميزُ دراستنا عن الدراساتِ السابقة بأنها لا تكتفِ بدراسة متغيرٍ واحدٍ من متغيرات رأس المال البشري بشكلٍ منفرد, و إنما تجمع بين متغيرين أساسيين هما التعليم و الصحة, و تبحثُ في تطور الإنفاق الحكومي على هذين المتغيرين في سوريا خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٧).
إضافةً إلى أنها تتطرقُ إلى موضوعٍ هامٍ وهو موضوع إنتاجيّة العمل, و تذهبُ إلى قياسِ أثر الاستثمار الحكومي في متغيري التعليم و الصحة بالنسبة لإنتاجيّة العمل من جهة, و بالنسبةِ لإصاباتِ العمل من جهةٍ ثانيةٍ, إضافةً إلى أنَّها تسلطُ الضُّوء على تطور الإنفاق الحكومي على هذين المتغيرين في عددٍ من الدول.
في حين نجد أن الدراسات السابقة كانت تركزُ على دراسة أثر متغيرٍ واحدٍ من هذه المتغيرات بالنسبة لإنتاجية العمل, كما هو الحال في الدراستين الأولى و الثانية, أو تقيس العلاقة بين عدة متغيرات من متغيرات رأس المال البشري مع النمو الاقتصادي في سوريا كما هو الحال في الدراسة الرابعة, أما الدراسة الثالثة فقد ركزت على دراسة العلاقة بين متغيري التعليم و العمل.